السيد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 28 جمادى الآخرة 1429هـ الموافق 2 يوليو 2008 العدد (158) Wed. 28/6/1429 - 2 July 2008

50 ريالاً 16 صفحة

في ذكرى 7 يوليو:

قيادات في الحراك الجنوبي تؤكد عزمها على تصعيد الاحتجاجات

صالح عبيد أحمد يطالب من منفاه بالغاء الاحتفالات الزائفة، ويحذر من مخاطر دخول اليمن مرحلة الحروب المفتوحة

عن عملية إطلاق معتقلي جوانتانامو:

■ مسؤول أمريكي يؤكد لـ«النداء»: ليست قضية للمساومة أو المقايضة بقضايا أخرى

■ المحامي خالد الآنسي: الرغبة في اغلاق المعتقل لدى الامريكيون أعلى منها لدى الحكومة اليمنية

حسين الأحمر يجهز جيشاً شعبياً قوامه 9 آلاف مقاتل من أبناء قبائل حاشد

■ بشير السيد

فيما اقتصر الاعلام الرسمي على نشر تصريحات تؤكد قرب موعد الحسم، أفادت مصادر قبلية ومحلية في محافظتي صعدة وعمران أن السلطة أوكلت للمشائخ مهمة التصدي لاتباع الحوثي وحشد متطوعين بما يعرف بالجيش الشعبي للاصطفاف مع قوات الجيش.

وقالت مصادر قبلية في محافظة عمران إن الشيخ حسين الأحمر اجتمع بمشائخ حاشد أمس الثلاثاء في منطقة «الخمري» بمديرية حوث، وطلب منهم تجنيد 9 آلاف شخص من أبناء قبيلة حاشد كجيش شعبي لمواجهة أتباع الحوثي في صعدة، بحسب تكليف الرئيس له.

وأضافت أن الاجتماع خلص إلى التزام مشائخ حاشد بتجهيز 9 آلاف شخص. ومن المقرر تسليم الشيخ حسين الأحمر كشفاً بأسمائهم غداً الخميس.

التتمة في الصفحة 4

«الفضيلة» المفترى عليها

■ سامي غالب

لا مكان في الإسلام لسلطة دينية. ولا يليق بـ «عالم دين» أن يشهر سلاح التكفير في وجه ناقديه بدعوى الغيرة على الفضيلة، محتكراً لنفسه الحق في تقرير «شؤون دنيا» المسلمين، والتحكم في تنظيم الحقوق المدنية للمواطنين.

هذا تجرؤ على الدين قبل أن يكون تسلطاً على البشر.

في الأيام الماضية شن رجال سياسة يخلعون على أنفسهم وصف علماء دين، حملة خرقاء على الصحافيين، زاعمين أن هؤلاء يسفهون «الأمر بالمعروف» إذ ينتقدون مشروعهم لإنشاء هيئة للتصدي للمنكرات.

هذه «ديماغوجية» لا تليق بأناس يزعمون الغيرة على الفضيلة ... الفضيلة التي يُراد لها أن تكون «قلعة الطغيان الأخيرة».

الصحافة اليمنية في خطر. وبينما تتعسف السلطة القانون للسيطرة على جسد الصحفي بسلب حرية حركته بوساطة الحبس، يتعسف هؤلاء «الغيورون الافتراضيون» نصوص الشريعة الإسلامية السمحاء للقبض على روحه. يريدون للصحفي أن يعيش محنة الأوروبي في عصور الظلام في الغرب المسيحي، حينما وقع في أسر سلطتين بغيضتين: الطاغية الذي يزعم

التتمة في الصفحة 4

النقابة تحيط رئيس مجلس القضاء الأعلى بواقعة تحوير منطوق الحكم

بروكسل تدشن حملة صحفية عالمية لدعم الخيواني وجيم بوملحة يدعو نقابات الصحفيين في مختلف البلدان إلى التوجه إلى السفارات اليمنية

دعا جيم بوملحة رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين النقابات الأعضاء في الاتحاد إلى تقديم الدعم العاجل للزميل عبدالكريم الخيواني الذي يعاني في السجن.

ولفت بوملحة في رسالة وجهها أمس إلى أعضاء الاتحاد إلى أن الخيواني مستهدف منذ سنوات طويلة بسبب كتاباته الصحفية، مشيراً إلى تعرضه للسجن لمدة عام في 2004 بعد اتهامه بالتحريض وإهانة الرئيس ونشر أخبار كاذبة. مضيفاً: «وهو يعاني منذ ذلك التاريخ من التحرش والضرب والتضييق والتهديد بالقتل».

ومن المتوقع خلال الأيام المقبلة أن تتوجه وفود من نقابات واتحادات الصحفيين في مختلف البلدان إلى مقار السفارات اليمنية للمطالبة بإطلاق سراح الخيواني.

وكان الاتحاد الدولي للصحفيين دشن أمس من مقره في بروكسل حملة عالمية لدعم الصحفي عبدالكريم الخيواني.

ونوه جيم بوملحة في رسالة إلى أعضاء الاتحاد بجهود نقابة الصحفيين اليمنيين، كما نوه بمنظمة العفو الدولية التي قررت منح الخيواني واحدة من أهم جوائزها في الـ17 من الشهر الفائت، وهي جائزة الصحافيين المعرضين للخطر.

وترتكز الحملة العالمية على مطلبي العدالة للخيواني واطلاق سراحه، ووضع حد لحملات الحكومة اليمنية ضد الصحفيين وأصحاب الرأي.

إلى ذلك، وجهت نقابة الصحفيين

التتمة في الصفحة 4

خطباء وشيوخ إصلاحيون وسلفيون يدشنون حملة تكفير ضد الصحافيين

الزنداني يحضر لعقد مؤتمر الفضيلة منتصف الشهر الجاري

أعلن أمس في صنعاء عن تأجيل مؤتمر الفضيلة الذي دعا إلى انعقاده عبد المجيد الزنداني رئيس جامعة الإيمان، للرد على الانتقادات التي وجهت لمقترحه وآخرين بتشكيل هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على غرار ما هو حاصل في السعودية.

وذكرت المصادر أن الزنداني أجل موعد انعقاد المؤتمر المقرر أن يكون في قاعة أبولو للمعارض من 13 يوليو الى الخامس عشر منه، وأن الدعوة وصفت اللقاء بالطارئ، الذي سيكرس لمناقشة الترتيبات المتعلقة بمشروع «هيئة الفضيلة»، الذي قدمه لرئيس الجمهورية.

وقالت المصادر إن الزنداني وجه رساله عاجلة لعدد من علماء ومشائخ اليمن لحضور الاجتماع للوقوف أمام ما وصفه «بالهجمة الشرسة التي يتعرض لها مشروع هيئة حماية الفضيلة»، من

التتمة في الصفحة 4

تأجيل المؤتمر الأول لأبناء حضرموت بفعل ضغوط حكومية

يعقد ملتقى حضرموت التضامني صباح غد الخميس مؤتمراً صحفياً في المكلا، يعرض فيه أسباب اضطراره إلى تأجيل مؤتمره الأول الذي كان مقرراً عقده في اليوم نفسه.

واتهم بيان للملتقى وزع أمس، السلطة وأجهزتها القمعية بإصدار تعليمات مشددة بمنع قيام المؤتمر الأول لملتقى حضرموت، وترهيب ملاك قاعة الملكة المخصصة لانعقاد المؤتمر، فضلاً عن ترهيب أعضاء اللجان التحضيرية الفرعية في عموم مديريات حضرموت.

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر دعت نحو 800 شخصية حضرمية

التتمة في الصفحة 4

آه.. كم نحبك.. كم نحسدك

■ خالد سلمان

عبد الكريم:

الآن دمعة تحمل كل قهر الدنيا تترقرق في عينيَّ.. تتكور.. تستطيل تستجمع قواها كي تغادر محبسها.. أتذكر موروث أمي: الرجال لا يبكون.. أضيِّق هامش الحركة أمامها.. أطبق عليها الأجفان فترحل صوب الداخل أخدود حزن وجمرة احتراق.

عبدالكريم:

دمعة قهر تسكن روحي.. تدق في القلب أوتاد خيمتها، تخط رقعة البقاء المؤبد.. في وطن مخضب بقضبان تأوي خلفها كلمة أطلقتها عبدالكريم في قلب جمهورية الخوف.. كلمة زلزلت بها جوف ليل السلطان.. كلمة تبذر في أفق البلاد أزمنة السنونو العائدة إلى مدائنها حاملة لقاحات الفصول القادمة.

عبدالكريم:

أستعيد حزمة أوراق يتدلى من رأسها جسد الفكرة.. طازجة

التتمة في الصفحة 4

ليكون أمثولة للصحافيين الذين انتقدوا أداء القضاء

مجهولون يتوعدون أبو النصر بأقصى العقوبات

توعد مجهولون الزميل فتحي أبو النصر-الذي يتهمه المجلس الأعلى للقضاء بالإساءة للسلطة القضائية- بإنزال أقصى العقوبات ضده، ليكون أمثولة للصحافيين المتطاولين على القضاء - حد تعبيرهم، في إشارة إلى من انتقدوا الأداء القضائي، في قضية الزميل عبد الكريم الخيواني، وما آلت إليه من حكم مجحف.

أبو النصر الذي امتثل أمس الأول لنيابة الصحافة، إثر الدعوى التي تقدم بها ضده المجلس الأعلى للقضاء، قال إنه تعرض لجملة استفزازات عقب مغادرته النيابة -أمام مقرها- من قبل أشخاص مجهولين توعدوه بذلك.

وعلى خلفية انتقاده الأداء القضائي في قضية الزميل عبد الكريم الخيواني، اتهم المجلس الأعلى

التتمة في الصفحة 4

مجلس النواب يمهد لاتفاق سياسي بتعليق مناقشة تعديلات قانون الانتخابات

في خطوة ممهدة لاتفاق سياسي منتظر بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك أقر مجلس النواب أمس تعليق النقاش في مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء المعروض حاليا على المجلس الى حين تحقيق التوافق السياسي بين الأحزاب، وطلب من نواب المعارضة إنهاء مقاطعتهم لجلسات المجلس منذ نحو ثلاثة أسابيع.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن القرار الذي صوت عليه نواب الأغلبية هو تعبير عن إيمان المجلس بعملية الوفاق السياسي وتحقيق المصلحة الوطنية العليا، وطالما والأحزاب والتنظيمات السياسية المعنية مستمرة في عملية الحوار السياسي القائم بينها.

المجلس عبر عن أسفه لغياب نواب كتلة أحزاب اللقاء المشترك عن أعماله وحثهم على العودة سريعا إلى المجلس لممارسة مهام أعمالهم البرلمانية. وكلف في ذات الوقت نائب رئيسه بتوجيه رسائل لكافة المتغيبين عن أعمال المجلس بدون عذر رسمي، واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنصوص وأحكام اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه وأمانته العامة تجاه الذين سوف تتواصل عملية غيابهم بدون اي عذر شرعي.

وجاء القرار بالتزامن وحديث مصادر الحزب الحاكم عن انفراج كبير في الأزمة القائمة مع المعارضة حول معالجة الأوضاع في المحافظات الجنوبية والحرب في صعدة ومتطلبات التحضير للانتخابات النيابية القادمة التي من المقرر أن تتم في أبريل من العام المقبل.

وقال مصدر رفيع في اللقاء المشترك لـ"النداء" إنه من المبكر الحديث عن اتفاق على معالجة كافة القضايا، إلا أنه أقر بتقدم في ما يخص اللجنة العليا للانتخابات وكيفية تشكيلها، حيث تم استبعاد خيار القضاة وتثبيت مبدأ التوافق والتوازن.

وأضاف: تقديرنا أن قضية اللجنة العليا للانتخابات وتعديل النظام الانتخابي لم تعد تشكل اليوم المشكلة الرئيسية، ولكن وقف المحاكمات وملاحقة النشطاء السياسيين واعتقالهم هو مقدمة لمعالجة آثار حرب صيف 1994 والحرب في صعدة، وهذه كلها أسس لكي نصل الى الانتخابات النيابية.

وزاد: ما هو حاصل اليوم لايدعو للتفاؤل إذ إن المحاكمات مستمرة والمعتقلون في السجون منذ شهور والانتشار العسكري مازال سيد الموقف في محافظتي الضالع ولحج.

على صعيد متصل، برأت محكمة مودية الابتدائية عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عباس العسل من التهم المنسوبة إليه على خلفية اشتراكه في تنظيم الاحتجاجات الشعبية في محافظة أبين، إلا أن القيادي الاشتراكي مازال معتقلاً في سجن البحث الجنائي بعد نقله من السجن المركزي ورفع قضية ثانية ضده.

ووفق مصادر اشتراكية فإن العسل قد يحاكم مرة أخرى في قضية قالت عنها المحامية وفاء الخضر إنها باطلة وذات طابع شخصي تتصل بمدير الأمن العام في المحافظة. وجاء الحكم على العسل بعد يوم من حكم أصدرته محكمة زنجبار وقضى بتبرئة كل من سالم الخيال عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي والناشط عامر الصوري اللذين حوكما بسبب نشاطهما في تنظيم الاحتجاجات الشعبية في أبين.

في ذات السياق عقدت محكمة غرب العاصمة أمس أولى جلساتها لمحاكمة الفنان الكوميدي فهد القرني الذي ينتظر حكما من محكمة تعز في قضية أخرى، حيث رفض القاضي أديب باحارثة طلبا لممثل نيابة الصحافة والمطبوعات للسير في الإجراءات ومحاكمة القرني غيابيا، بعد أن طلب عدد من المحامين المتطوعين للدفاع عنه بمحاكمته حضوريا.

القاضي ألزم النيابة بمخاطبة نيابة تعز لإحضار القرني إلى صنعاء لحضور الجلسة القادمة المقرر انعقادها الثلاثاء بعد القادم. وأكد أن المحكمة لن تنظر في القضية ما لم يحضر الفنان فهد القرني.

وفي الجلسة التي تعتبر الرابعة يحاكم فيها فهد القرني غيابيا، قرر قاضي المحكمة باحارثة إعطاء الفرصة للمتطوعين من المحامين أن يختاروا متحدثا باسمهم حتى تنتظم المرافعة، وأمر بإعطائهم صورة من ملف القضية.

ممثل النيابة قال إن القرني لم يمتثل للحضور رغم مطالبته أكثر من مرة، وأن النيابة لاتعلم أنه محبوس في محافظة تعز، وأنها قامت بتحرير مذكرة إلى نيابة تعز للإفادة والتأكد ما إذا كان محبوساً أم لا.

أيمن باطرفي الذي اعتقل على أنه أيمن الظواهري يعاني من حالة نفسية سيئة نتيجة التعذيب واعطائه حبوب هلوسة

المحامي خالد الآنسي - المدير التنفيذي لمنظمة «هود» لحقوق الإنسان:

توجد رغبة امريكية لاغلاق معتقل غوانتانامو واليمن تستغل الملف للكسب المالي

أنتقد المحامي خالد الآنسي المدير التنفيذي لمنظمة «هود» لحقوق الإنسان، الطريقة التي تتعامل بها الحكومة اليمنية مع ملف اليمنيين المعتقلين في غوانتانامو.

وقال إن الحكومة اليمنية لا تتذكر ملف معتقليها إلا بعد انتقاد الخارجية الامريكية سجل اليمن في حقوق الإنسان.

واذ أشار إلى أن منظمة «هود» لديها توثيق معلوماتي حول المعتقلين أكثر من الحكومة. إتهم الحكومة بنقل ملف اليمن في معتقل غوانتانامو من دائرة الاهمال إلى دائرة الصفقات وتحويله إلى أحد وسائل التكسب المالي.

الآنسي في حواره مع «النداء» أشار إلى أن تباطؤ الادارة الامريكية في الإفراج عن اليمنيين المعتقلين ناتج عن عدم حصولها على ضمانات من الحكومة اليمنية لعدم تعرض المفرج عنهم للتعذيب، وقال إنه خلال لقائه بوفد البنتاغون والخارجية الامريكية أمس الثلاثاء استشف وجود رغبة أمريكية نحو أغلاق المعتقل والإفراج عن المعتقلين أكثر من الرغبة اليمنية.

■ حوار: بشير السيد

● الآنسي

■ كم عدد اليمنيين المعتقلين في غوانتانامو؟

– 104 معتقلين، وسبق أن أفرج عن 13 شخصاً. اليمن هي الدولة العظمى في هذا المعتقل.

■ ماذا يتضمن برنامج إعادة التأهيل الذي قدمته الحكومة اليمنية لواشنطن الشهر الماضي؟

– سمعنا عن قيام الحكومة اليمنية بتقديم برنامج إعادة تأهيل لليمنيين المعتقلين، لكن لا توجد معلومات حول فحواه، ومن خلال التجربة عودتنا الحكومة اليمنية طرح برامج وخطط واستراتيجية، وبالأخير تظل مبادراتها مجرد عنوان مفرغ، وأنا أؤكد أن الحكومة لا تتعامل مع ملف المعتقلين بجدية ولا تعرف من هم المعتقلون.

■ هل لديكم معلومات عن الرد الامريكي على الحكومة اليمنية بخصوص برنامج إعادة التأهيل؟

– الامريكيون يعبرون دائماً عند عدم تقدم الحكومة اليمنية في مثل هذه القضايا، وعدم جديتها لتبني مثل هذه البرامج، وقد فقدوا الثقة في التعامل مع الحكومة خصوصاً في موضوع المعتقلين لديها، فما بالك مع معتقلي غوانتانامو.

الحكومة تتعامل مع اليمنيين المعتقلين هناك كورقة تعتقد أنها صالحة للضغط على أمريكا، ويفترض على الحكومة إظهار حسن نواياها وصدق توجهها بإعداد برنامج لأسر المعتقلين ورعايتهم وتقديم المساعدة لهم.

■ هل لدى منظمة «هود» تقديرات بشأن موعد الإفراج عن المعتقلين؟

– بالنسبة لنا يفترض أن يكون المعتقلين قد أفرج عنهم، وبحسب المعلومات أن 58 معتقلاً تقرر الإفراج عنهم منذ عام تقريباً، و35 معتقلا كان يفترض أن تتسلمهم الحكومة اليمنية في مارس الفائت.

لكن اليمن لم تتعامل مع ملف معتقلي غوانتانامو بطريقة تفاوضية بل بأسلوب إعلامي، ولا تذكر هذا الملف إلا بعد صدور تقرير الخارجية الامريكية الذي ينتقد سجل اليمن في حقوق الإنسان، أو حين تتفاعل الخارجية الامريكية مع قضية حقوق وحريات، فتستخدم الحكومة اليمنية هذا الملف للرد على أمريكا.

أما بخصوص البرنامج، وعدم الشفافية مع ملف هؤلاء المعتقلين، فيظهر أن هناك إتجاهاً نحو التكسب من هذه القضية على أساس الاستفادة.

وتعتقد الحكومة اليمنية أن أمريكا في ورطة، وترغب في إغلاق معتقل غوانتانامو، وبالتالي ليس من المعقول على اليمن استلام رعاياها ومساعدة أمريكا في الخروج من الورطة، بدون مقابل.

وتفيد المؤشرات بالإضافة إلى بعض التناولات أن الحكومة اليمنية طلبت من امريكا تمويل برنامج إعادة التأهيل الذي قدمته لواشنطن. وهذا يعني أن ملف معتقلي غوانتانامو انتقل من دائرة الاهمال واللامبالاة إلى دائرة الصفقات والتكسب المالي، كما يفترض أن يقام البرنامج لمصلحة المعتقلين لا لمصلحة القائمين عليه.

■ هل ستشمل قائمة المرشحين للأفراج الدكتور أيمن باطرفي؟

– الدكتور أيمن باطرفي لم يثبت عليه أي اتهام، وعلى أساس ذلك اختير كرمز للمعتقلين. لقد قُرر اعتقاله لإعتقادهم أنه أيمن الظواهري، نظراً لعدة أشياء، اولها الاسم ثم أن كليهما طبيب، وثالثا كلاهما من أم مصرية. بعد أن تبين لهم اعتقال الشخص الخطأ، اتهم أيمن باطرفي بأنه طبيب أسامة بن لادن، ومؤخراً اتهمته الدوائر العسكرية في أمريكا أنه ضمن المقاتلين الاعداء، ثم انتهت اللجان العسكرية، أن أيمن باطرفي لم يثبت عليه أي تهمة.

■ كم عدد اليمنيين الذين أحيلوا إلى محاكم عسكرية؟

– الذين أحيلوا للمحاكمة أو يفترض محاكمتهم، لا يتجاوز عددهم من 5 إلى 6 أشخاص، أبرزهم: حمدان، رمزي بن الشيبه، وليد بن عتش، وعبدالرحيم الناشري (سعودي من أصل يمني).

■ ماهي نتائج الاتصالات بين الحكومة وواشنطن؟

– لا يوجد شفافية في هذا التواصل. لكن الواضح من خلال التصريحات عدم وجود تفاوض. التواصل أمني وليس دبلوماسياً.

■ التقيتم السفير عبدالوهاب الحجري مؤخراً. هل تضمن اللقاء طرح ملف معتقلي غوانتانامو؟

– كان هناك لقاء مع السفير اليمني بواشنطن الأسبوع الماضي مع المحامين الامريكيين وممثلين عن مركز حماية الحقوق الدستورية بالولايات المتحدة لغرض تفعيل ملف قضية معتقلي غوانتانامو. وطرح على السفير عدد من وجهات النظر، لكن لا أستطيع أن أؤكد أن رئيس منظمة «هود» (المتواجد حالياً في أمريكا) كان ضمن من التقوا بالسفير أم لا.

■ هل يوجد تنسيق بين منظمة «هود» والحكومة بشأن مستجدات الموضوع؟

– لا يوجد تنسيق، كما لا يوجد شخص في الحكومة مخول بمتابعة ملف معتقلي غوانتانامو، ومن خلال تجربتنا اتضح أن الحكومة لا تمتلك معلومات حول هذا الملف. وأستطيع أن أجزم أن منظمة «هود» لديها معلومات أكثر تفصيلاً ودقة من معلومات الحكومة. فلقد وجدنا أثناء تعاملنا مع عدد من المسؤولين أن كل مسؤول لديه معلومات مختلفة عن المسؤول الآخر، وسبق أن طلبت عدد من الوزارات من منظمة «هود» معلومات عن هذا الملف. الحكومة تتعامل مع الملف بطريقة عشوائية. سبق أن صرح مسؤولون في الخارجية الأمريكية أن الحكومة اليمنية لم تتطرق لملف المعتقلين، وفي مرات ينفون أن يكون أحد المسؤولين اليمنيين ناقش أو فتح هذا الملف.

وأنا أقول إن الحل يتمثل بدرجة رئيسية باعتماد الشفافية في التعامل مع الملف، وتتولى متابعته لجنة وطنية مكونة من مختلف الجهات الفاعلة، والتعاطي معه بأبعاده الوطنية والحقوقية والقانونية وفق رؤية واضحة.

■ الذين أفرج عنهم سابقا، كيف تعاملت معهم الحكومة؟ وهل تم فعلاً إعادة تأهيلهم؟

– حتى الآن من أفرج عنهم معلوماتنا تدل على أن الأجهزة الأمنية أساءت التعامل معهم بدء من اعتقالهم بصورة غير قانونية وتعرضهم لجلسات استجواب وتحقيق في غياب محام يدافع عنهم، مع حرمانهم من الإتصال بأهلهم وذويهم لفترات طويلة متفاوتة من معتقل إلى آخر، وانتهاء بمحاكمة العديد منهم بتهم لا تستند على أساس واقعي وقانوني، والقيام بما لم تقدر عليه الإدارة الامريكية وهو إدانة هؤلاء المعتقلين والحكم عليهم بعقوبات مختلفة حققت غرضين في آن واحد، هو تبرير بقائهم معتقلين بعد استلامهم من أمريكا والتقرب زلفى للبيت الأبيض بهكذا إدانة و الظهور بمظهر الشريك المخلص في الحرب على الإرهاب، وقد تلقينا شكاوى من بعض الذين أفرج عنهم لتعرضهم للمضايقات والتحذير من التواصل مع الاعلام ومنظمات المجتمع المدني، فيما تم الإفراج عن جميع المعتقلين بعد قضاء كل منهم فترة في السجن منها سنتان وأقلهم قضى أكثر من أسبوع، ولم يفرج عنه إلا تنفيذاً لضغوط امريكية، بسبب حدوث خطأ من القائمين على سجن غوانتانامو، تمثل في تأخير الإفراج عنهم لمدة سنة، فسعوا إلى تكفير ذنبهم بالضغط على الحكومة اليمنية للإفراج عنهم.

■ هل لديكم كمنظمة حقوقية معنية بالملف، مستجدات عن نتائج التحقيق في حادثة انتحار معتقل يمني في غوانتانامو؟

– هناك شكوك حول الحادث والملف سيظل مفتوحاً ولن يغلق، فالتقارير الطبية تشكك في رواية الإدارة الرسمية للسجن، هذه القضية ستستمر ولكن لم تحظ بفرصة توفر تحقيق جاد.

■ ماذا عن الحالة الصحية والنفسية للدكتور باطرفي؟

– هو في أسوأ حال، ومعلوماتنا تؤكد أنه يعاني من حالة نفسية وعقلية سيئة جدا نتيجة التعذيب واعطائه حبوب الهلوسة، ولدينا معلومات نقلها «سامي الحاج» بأن عدداً من المعتقلين وبعضهم من اليمنيين صاروا مختلين عقلياً، وحفاة عراة، لا يميزون بين الأشياء.

■ زاركم فريق من البنتاغون والخارجية الامريكية أمس الثلاثاء وهو فريق معني بملف معتقلي غونتانامو. ما فحوى اللقاء؟

– اللقاء كان عبارة عن تبادل وجهات النظر عن أوضاع معتقلي غوانتانامو، ضمانات تسليمهم لليمن، وما الذي يمكن تقديمه من مساعدات للمعتقلين من أجل إعادة تأهيلهم ودمجهم، وفي اللقاء تطرقنا، لدور منظمة «هود» في الدفاع عن المعتقلين وتجربتها السابقة مع المعتقلين الذين سبق وأن أفرج عنهم، فضلاً عن ضمان عدم تعرضهم للتعذيب والمساعدات التي يمكن للمنظمة تقديمها.

■ هل عرفتم متى تنوي الادارة الامريكية الافراج عن بقية اليمنيين في غوانتانامو؟

– لم يحدد الفريق الامريكي موعد نهائي للإفراج، لكنهم أشارو إلى وجود قرار بإطلاق المعتقلين اليمنيين، وهذه الزيارة تأتي في أطار التحضير لتسليمهم، وبحث ضمانة عدم تعرضهم للتعذيب وبحث البرامج التي يمكن دعمها لإعادة تأهيل المفرج عنهم.

■ متى أصدر قرار الإفراج عنهم؟

– لا ولكن القرار اتخذته الادارة الامريكية واستشفينا من خلال لقاءنا بالوفد الامريكي وجود توجه حقيقي من واشنطن لإغلاق المعتقل وتسليم المعتقلين، ولقد عدنا الفريق حال حدد موعد تسليم اليمنيين المعتقلين للحكومة اليمنية ابلاغنا بالموعد، وابدئ الفريق اهتمامه بتجربة «هود» في التعاطي مع ملف معتقلوا غوانتانامو، واخبرناهم أننا «هود» ندرس عدد من الخيارات المقدمة من منظمات دولية لمساعدة المعتقلين صحياً ونفسياً.

■ هل تطرق الفريق الامريكي للمساعي اليمنية ازاء هذا الملف؟

– أتضح أن المساعي امريكية وأن الرغبة امريكية لإعادة المعتقلين، أكبر من الرغبة اليمنية.

■ هل تمخض لقاءكم بالفريق الوصول إلى تنسيق أو آلية عمل مشتركة؟

– لا. لكننا طالبنا باعتماد الشفافية والمصداقية أساس لتعامل الادارة الامريكية مع الملف، وطالبناهم بسرعة الافراج عن المعتقلين وأن تكفل الادارة الامريكية بإعادة تأهيلهم كجزء من التعويض من الضرر الذي لحق بانتهاك حرية هؤلاء.

■ الادارة الامريكية كما يبدو تراجع منهجها حيال معتقل غوانتانامو. ألا يعد السماح للأسر بالتحدث مع أبنائهم المعتقلين إشارة على إمكان غلق ملف المعتقلين عموماً؟

– هذه أحد تطورات الملف و الاتصال إنما هو انعكاس للتطورات التي شهدتها قضية المعتقلين للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا الأمريكية آخرها الشهر الماضي الذي منح المعتقلين حقهم في الاعتراض على اعتقالهم أمام محاكم مدنية.

■ ما الذي تنوي منظمة «هود» القيام به إزاء الملف؟

– نحن كمنظمة، نسعى في شيئين الأول الاستفادة من تجارب منظمات دولية ومراكز علمية في مساعدة اليمن للتفاوض واستعادة المعتقلين بحسب مبادرات المنظمات الدولية التي أبدت استعداداً في هذا الصدد، ثانياً تأهيل المعتقلين وتمكينهم من حقوقهم ودمجهم في المجتمع، لكن المشكلة كما قلت أن الحكومة اليمنية تستخدم ملف المعتقلين للتناول الاعلامي فقط، وأؤكد أن مسؤولين أمريكيين نفوا وجود أي تفاوض من قبل الحكومة اليمنية مع أمريكا بشأن المعتقلين في غوانتانامو.

السيد توني ريشي - منسق المعتقلين في وزارة الخارجية الأمريكية:

عملية الإفراج عن معتقلي جوانتانامو ليست قضية للمساومة أو المقايضة بقضايا أخرى

• ريشي

عادت قضية معتقلي جوانتانامو إلى الواجهة مؤخراً، بعد أن طرأت مؤشرات عن «حلحلة» في الموقف الاميركي. وبخصوص المعتقلين اليمنيين فقد تمكن بعضهم من اجراء اتصالات هاتفية بأسرهم، لأول مرة منذ 6 سنوات.

وخلال اليومين الماضيين قام وفد من الخارجية الاميركية باجراء لقاءات في صنعاء مع وزيري الخارجية والأوقاف، ومسؤولين آخرين، فضلاً عن التقائه بمسؤولين من منظمة «هود» الحقوقية التي تتولى متابعة ملف المعتقلين.

يميل المسؤولون الاميركيون إلى إحاطة مباحثاتهم بتكتم شديد، كما يتجنبون الإدلاء بأية وعود صريحة أوتصريحات ينجم عنها توقعات وردية بشأن مصير المعتقلين.

وإذْ يشدِّدون على رغبتهم باغلاق المعتقل، كما أعلن مؤخراً الرئيس جورج بوش الإبن، يضعون جملة شروط تتصل بمسؤولية حكومات البلدان التي ينتمي إليها المعتقلون، وعددٌ كبير من هؤلاء يمنيون، في الحد أو التقليل من فرص معاودة هؤلاء القيام بأنشطة إرهابية. ومن الوسائل التي تراها واشنطن ناجعة وضع تشريعات تتعلق بمكافحة الإرهاب، وتفعيل آليات لإعادة تأهيل المفرج عنهم.

وفي هذا اللقاء الذي أجري بمساعدة من عبدالرحمن سيف الموظف في الملحقية الإعلامية في عملية الترجمة، يتحدث لـ«النداء» توني ريش منسق ملف المعتقلين في الخارجية، عن غرض اللقاءات التي أجراها الوفد الاميركي في صنعاء والتي انصبت أساساً على مواصلة الحوار من أجل بحث قضية المعتقلين، ما يفيد بأن التوقعات التي تطلع من وقت إلى آخر، ليست واقعية.

■ حوار: سامي غالب

■ هل يمكن إعطاؤنا فكرة عن نتائج اللقاءات التي أجراها الوفد مع وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي ووزير الأوقاف والإرشاد؟

– الغرض من زيارتنا هو مناقشة كيفية التعامل مع قضية المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو. أجرينا العديد من اللقاءات مع المسؤولين اليمنيين ومنظمات المجتمع المدني. وكما يعلم الجميع أن هناك عدداً كبيراً من المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو. سياسة حكومة الولايات المتحدة تقتضي عدم الاستمرار باحتجاز المعتقلين أكثر مما ينبغي. ولقد صرح الرئيس جورج بوش بوجوب العمل نحو اليوم الذي يُغلق فيه معتقل جوانتانامو. في معتقل جوانتانامو يتم تقييم المعتقلين على أساس فردي حيث لكل معتقل مجموعة من الصعوبات والخصوصيات. فكل معتقلي جوانتانامو يشكلون مستويات معينة من الخطر حيث يشكل بعضهم مستوى عالياً من الخطر، بينما يمثل البعض الآخر مستوى أقل من الخطورة. ما نصبو إليه هو إيجاد وسيلة للإفراج عن المعتقلين وإرسالهم إلى بلدانهم، وذلك بطريقة تكفل الحد من الخطر الذي قد يمثله بعضٌ المعتقلين. العمل على الإفراج عن المعتقلين شيء نأخذه على محمل الجد حيث نستخدم الكثير من الموارد لإنجاز ذلك.

وعودةً للحديث عن غرض زيارتنا أقول بأننا نسعى لمواصلة الحوار الذي بدأناه من قبل لغرض إيجاد حلول لمشكلة المعتقلين. والولايات المتحدة أعادت حوالي 13 معتقلاً يمنياً لعل آخرهم كان في شهر سبتمبر عام 2007.

■ إذا ما تحدثنا عن جدية التعامل مع ملف المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو وعلى ذكر البرنامج الذي أعدته اليمن (الشهر الماضي) لإعادة تأهيل المعتقلين واستيعابهم ومنعهم من العودة إلى نشاطات مماثلة، هل يا ترى تقبلت الحكومة الأمريكية هذا البرنامج أم أن لديها بعض الملاحظات أو التحفظات؟

– أعتقد أن هناك الكثير من الجهود المبذولة لإيجاد حلول لقضية المعتقلين من قبل الحكومتين اليمنية والأمريكية.

■ لكن ماذا عن البرنامج الذي تقول الحكومة اليمنية إنها أعدته لإعادة تأهيل المعتقلين؟

– نحن على علم بوجود وجهات نظر حول برامج قد تكون موجودة ومتوفرة، وعليه سنقوم بتقييم ما إذا كانت هذه الجهود كفيلة بالتعامل مع الخطر الذي يمثله بعض هؤلاء المعتقلين.

■ حسب تصنيفكم لمعتقلي جوانتانامو من ناحية الخطورة كأولئك الذين يمثلون خطراً أعلى أو خطراً أدنى، هل يمكن أن نعرف مدى الخطورة التي يمثلها المعتقلون اليمنيون وعددهم حسب هذا التصنيف؟

– أفضل أن أحيل هذا التساؤل إلى وزارة الدفاع (الأمريكية) التي تتعامل مع مثل هكذا تقييم لمعتقلي جوانتانامو. لست الشخص المعني بالتعامل مع مثل هذه التفاصيل. فهناك من يقوم بهذا العمل. لكن، وعلى حد فهمي، هناك حد معين للخطر، حيث يأتي بعض المعتقلين في أعلى ذلك الحد، ويأتي بعضهم في أسفل الحد أو في ما بينهما. ولكني لا أعلم عدد أولئك المعتقلين الذين يقعون تحت هذا التصنيف.

■ ما هو تقييم الولايات المتحدة لأداء الحكومة اليمنية حيال العائدين السابقين من معتقل جوانتانامو؟

– هذا أيضاً جزء من الأمور التي يتم النظر فيها وتقييمها.

■ هل يعني هذا أنه لا يوجد لديكم تقييم نهائي بهذا الخصوص حتى الآن؟

– لقد عملنا الكثير خلال اليومين الماضيين. هناك الكثير من الجهود لمحاولة تقديم المعلومات لاتخاذ قرارات هامة في هذا الخصوص.

■ إشارةً إلى إحدى الحالات اليمنية في معتقل جوانتانامو، ما مدى صحة خبر تعرض المعتقل اليمني الدكتور أيمن باطرفي، والذي تم اتخاذه (مؤخراً) رمزاً لمعتقلي جوانتانامو الحاليين، بعد مصور قناة الجزيرة سامي الحاج، للتعذيب وإصابته بحالة نفسية حرجة؟

– لا يوجد لدي معلومات محددة بهذا الشأن.

■ كيف سيتم التعامل مع المعتقلين الذين أحيلوا إلى محاكمات عسكرية؟ وهل يوجد لديكم معلومات حول عددهم؟

– لا أعلم بالتحديد عدد المعتقلين (اليمنيين) الذين تمت إحالتهم إلى محاكمات عسكرية. فهناك لجان خاصة ومستقلة تقوم بتقييم الحالات، وفي ضوء ذلك تقرِّر من ستتم إحالتهم إلى محاكم عسكرية. وهم لا يطلعوننا على ذلك.

■ وماذا عن عدد المعتقلين اليمنيين الذين تم توجيه تهم إليهم؟

– لا أتذكر بالتحديد عدد المعتقلين اليمنيين الذين تم توجيه تهم إليهم حتى الآن. ولكن أعتقد أنه تم توجيه التهم لاثنين من المعتقلين اليمنيين هما رمزي الشيبة وحمدان، بالإضافة إلى عبد الرحيم الناشري الذي وجهت وزارة الدفاع إليه يوم الاثنين تهمة التخطيط للهجوم على المدمرة الأمريكية يو. إس. إس. كول، في خليج عدن عام 2001.

■ عندما نتحدث مع بعض المحامين يقولون إن قضية المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو تطرح دوماً بين الحكومتين اليمنية والأمريكية دون شفافية أو إشراك أطراف غير حكومية، ولكني علمت أنكم التقيتم منظمات غير حكومية خلال زيارتكم لصنعاء، هل يعني هذا بداية مرحلة جديدة من الشفافية ودخول أطراف غير حكومية في متابعة قضية المعتقلين؟

– لا أعلم بشأن هذه الصورة أو الحقائق في اليمن. لكن لقاءاتنا مع المنظمات غير الحكومية أمر اعتيادي. فنحن نلتقي بمنظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وفي بلدان كثيرة لمناقشة مثل هذه القضايا. فهناك العديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان مختلفة والتي تُعنى كثيراً بقضايا المعتقلين. ففي بعض الحالات تُعنى المنظمات غير الحكومية بأُسر المعتقلين. وعند الحديث عن المعتقلين العائدين والذين سيتم إعادة دمجهم واستيعابهم في المجتمع تلعب الأُسر دوراً هاماً في هذا الخصوص. وأعتقد أنه وفي كل الأماكن التي ذهبنا إليها كان هناك جهود لإعادة دمج المعتقلين، حيث لعبت أُسر المعتقلين العائدين دوراً هاماً في إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

■ لقاءاتنا بمنظمات غير حكومية اعتيادية في بلدان أخرى، وليست لدي صورة عن حقيقة (دور هذه المنظمات) في اليمن

■ تم السماح مؤخراً لبعض المعتقلين في غوانتانامو بالتواصل مع أسرهم عبر الهاتف، هل هذا مؤشر يدعونا للتفاؤل بأن إجراءات معتقل جوانتانامو (القاسية) ستخفف، وأن الحالات النفسية ستقل، وأن المعاملة ستتحسن في المعتقل؟

– أنا لا أتفق معك حول وجود إجراءات قاسية متبعة في معتقل جوانتانامو. ولكن نحن نتفهم مدى أهمية عودة المعتقلين.

■ هل طُرحت طلبات محددة من قبل وزير الخارجية اليمني الدكتور أبو بكر القربي خلال اللقاء بشأن الإفراج عن معتقلي جوانتانامو؟

– أستطيع أن أقول إن كل المعنيين بقضية المعتقلين يعملون لمحاولة إيجاد حلول إيجابية لقضية المعتقلين.

■ هل يعني هذا عدم وجود طلبات محددة من قبل الجانب اليمني حول المعتقلين؟

– لن أعلق على هذا ولكن أستطيع أن أقول إن سبب مجيئنا لليمن وعقد مثل هذه النقاشات هو الاستمرار في الحوار الذي بدأناه منذ فترة حول قضية المعتقلين.

■ لقاءات وفود أمريكية مع الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع اليمني لبحث قضايا المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو، كهذه التي قمتم بها خلال اليومين الماضيين، تخلق تفاؤلاً وتوقعات إيجابية لدى الشعب اليمني حيال قضية المعتقلين، فهل يا ترى هناك سقف زمني محدد يتم في إطاره تحقيق رغبة الرئيس بوش بإغلاق معتقل جوانتانامو؟

– لا أعتقد أنه في الإمكان تحديد إطار زمني لإغلاق معتقل جوانتانامو. ومرةً أخرى أقول إنه يتم تقييم المعتقلين، كل على حدة. فإذا تم الإعلان عن إغلاق المعتقل في تاريخ محدد فهذا يعني أننا لا نتعامل مع الحالات الخاصة لكل معتقل. كما أن إطلاق سراح المعتقلين وبسباطة في ظل ظروف لا يمكن خلالها التقليل من أخطار الموت، يؤدي إلى وفاة أُناس أبرياء في حالة خروج المعتقلين وعودتهم للانخراط في أعمال إرهابية. نحن نقوم بالإفراج عن المعتقلين متى ما استطعنا. نحن نريد إغلاق معتقل جوانتانامو بأسرع وقت ممكن وبما يتماشى مع سياساتنا وقلقنا حيال التهديدات المترتبة على ذلك. لا نريد احتجاز أي شخص أكثر مما ينبغي.

■ سبق أن نشرت صحيفة النداء قبل عام قصة إحدى الأسر اليمنية من مدينة تعز، كانت تتلقى أخباراً من المحامين في أوقات متقطعة بأنه سيتم إطلاق سراح ولدها بعد أسبوع أو أسبوعين، وحتى الآن لم يفرج عنه، ما أدى إلى إصابة الأسرة بخيبات أمل متتالية، ما هي الرسالة التي قد يود مسؤول أمريكي معني بملف المعتقلين إرسالها لأقارب المعتقلين عبر صحيفة النداء، خاصةً بشأن المعتقلين الذين يمثلون درجة خطر متدنية في تصنيفاتكم؟

– قد لا أكون الشخص المناسب لأبعث رسالة لعائلات المعتقلين. ولكن أقول إن مهمتنا هنا هي إتمام وإنجاز المهمة التي أوكلت إلينا، وهي إيجاد طرق للإفراج عن أولئك المؤهلين لإطلاق سراحهم، أخذاً بعين الاعتبار القضايا والاعتبارات الأمنية للمعتقلين. نحن لن نُوقف العمل حول قضية المعتقلين. كما أننا لن نعود وننسى قضية المعتقلين. سنستمر في العمل حول قضية المعتقلين مع السفارة ومسؤولي الحكومة (اليمنية) كما عملنا في الماضي، وذلك من أجل إيجاد حلول.

■ هل تؤثر طريقة تعامل اليمن مع قضية محاربة الإرهاب ومتهمي القاعدة على قضية الإفراج عن معتقلي جوانتانامو اليمنيين؟

– أعتقد أننا نأخذ في الاعتبار، وهذا ينطبق على كل الدول، الوضع الأمني والآليات (المعمول بها) لمكافحة الإرهاب، وما إذا كانت هذه الدول تمتلك قوانين فاعلة لمكافحة الإرهاب، وكذا كيفية ومدى قدرة تعامل الدول مع العائدين ومحاكمتهم إذا ما قرروا الرجوع إلى ممارسة الإرهاب، وكذا مدى قدرة الدول على بذل جهود لإعادة التأهيل ومدى نجاحها في هذه المجالات ومستويات التزامها بإعادة التأهيل. نحن نأخذ بعين الاعتبار كل هذا في كل الدول المعنية، ولكن هناك أوضاعاً خاصة باليمن بالتحديد، حيث وقعت أحداث في هذا العام.

■ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه قوانين مكافحة الإرهاب في حالة عودة المعتقلين العائدين لممارسة الإرهاب؟

– هناك العديد من الدول التي تمتلك قوانين تسمح بمحاكمة العائدين، لكن هذا لا يعني أنه يجب عليها محاكمتهم. نحن لا نطلب محاكمة أو حجز العائدين، بل نطلب العمل على الحد والتقليل من مخاطرهم. فعلى سبيل المثال إذا ما لوحظ وجود مؤشر لرجوع العائدين إلى الإرهاب فعلينا الأخذ بالاعتبار الوسائل المتوفرة لدى الحكومة. وبكل تأكيد فإن وجود قوانين لمكافحة الإرهاب سيكون لها دور فاعل في مثل هكذا ظروف.

■ أريد أن أعرف ما اذا كانت قضايا مثل إطلاق سراح جمال البدوي وجبر البنا تؤثر بطريقة ما على قضية الإفراج عن المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو؟

– يجب علينا أن ننظر إلى قدرات ووسائل الحكومة في مكافحة الإرهاب. ولقد تعلمنا جميعنا من مثل هكذا تجارب لاسيما في مجال سن قوانين لمكافحة الإرهاب. فالعملية لا يجب أن تكون عملية مقايضة أو مساومة أو شيئاً من هذا القبيل، حيث إذا ما حدث شيء في قضية ما يحدث نفس الشيء في قضية أخرى. نحن إذا ما تسنى لنا الإفراج عن معتقل بما يتماشى مع التزاماتنا وبالنظر إلى جوانب حقوق الإنسان والجوانب الأمنية، فسنطلق سراحه.

■ هل يمكن إطلاعنا على فحوى لقاء الوفد مع وزير الأوقاف القاضي حمود الهتار؟

– أقول دون الدخول في تفاصيل، إن الوزير الهتار يتمتع بسمعة طيبة في مجال جهود إعادة التأهيل. وكما فهمت فإنه شخصية رائدة في هذا المجال لعدة سنوات. ودعنا لا نتحدث فقط عن معتقل جوانتانامو في ما يتعلق بجهود إعادة التأهيل، فنحن نشاهد أن كثيراً من الدول تتجه نحو جهود إعادة التأهيل وإعادة الدمج والاستيعاب، والتي آتت ثمارها.

■ إذن، فإن اللقاء مع الوزير الهتار كان بسبب الدور الذي لعبه في مجال إعادة التأهيل وليس لكونه وزير الأوقاف والإرشاد؟

– سبب اللقاء مع القاضي الهتار يعزى لسمعته الجيدة ولعلمه الواسع.

■ في مارس الماضي، تردد خبر عن إفراج وشيك لـ35 من المعتقلين اليمنيين، ما مدى دقة ذلك؟ ولماذا لم يتحقق الإفراج؟

– هذا خبر غير صحيح. أنا متأكد من وجود بعض التخمينات والإشاعات في هذا الخصوص. هذا العدد من المعتقلين كبير جداً، (والإفراج عنهم ليس بهذه السهولة.

حسين الأحمر

(تتمة الصفحة الأولى)

وفي الوقت الذي تعمل السلطة على حشد أكبر عدد من المتطوعين من رجال القبائل للقتال إلى جانب قوات الجيش، أكدت مصادر محلية أن أتباع الحوثي تمكنوا أمس الثلاثاء من فتح ثلاث جبهات جديدة في مديرية حرف سفيان، وأن معارك ضارية تشهدها تلك المناطق حتى الساعات الأولى من فجر اليوم الأربعاء.

وإذ أشارت إلى أن الجبهات الجديدة فتحت في مناطق الكولة، والسرة، والضاربة، وهي مناطق معروفة بخلوها من أتباع الحوثي وتخضع لأحد المشائخ المتعاونين مع قوات الجيش، قالت إن المواجهات خلفت عدداً من الجرحى والقتلى من الجانبين وإحراق سيارة تابعة للحوثيين.

وأفادت أن اعتماد الحوثيين تكتيكاً قتالياً مغايراً منذ أربعة أيام أحدث قلقاً في أوساط قيادة المحافظة. وقالت إن كهلان أبو شوارب محافظ عمران، قام مؤخراً بزيارات خاطفة للعديد من مديريات المحافظة، واجتمع أمس الثلاثاء بمشائخ مديريتي القفلة والعشة ومجلسيهما المحليين، وطلب منهم أخذ الحيطة والحذر من أي هجوم مباغت من أتباع الحوثي، كما اجتمع باللواء الركن جهاد علي عنتر قائد معسكر 127 مشاه المتمركز في مديرية قفلة عذر. وطبقاً للمصادر فإن المحافظ أبلغه بضرورة أن يكون المعسكر في جاهزية تامة.

وفي حين ماتزال المواجهات العنيفة مستمرة بين الجانبين في معظم مديريات محافظة صعدة قالت مصادر رسمية إن الحوثيين شرعوا منذ أسبوع بتهديد مدينة صعدة (مركز المحافظة) وقاموا بمجموعة من الهجمات في رسالة واضحة على نيتهم توسيع رقعة الحرب.

وأضافت المصادر أن الحوثيين هاجموا مباني ادارة أمن المحافظة السبت الماضي بثلاث قذائف هاون أحدثت أضراراً في المباني وأصابت ثلاثة من رجال الأمن.

ولفتت أن مركز المحافظة تعيش منذ أسبوعين حالة من الخوف، وأن السلطات أعلنت حظر التجول بعد الثامنة مساءً.

وحسب مصادر متطابقة فإن قيادات عسكرية وأمنية اجتمعوا الأسبوع الماضي بأعضاء مجلس محلي وعقال حارات مديرية صعدة، وطلبوا منهم حماية المديرية ومواجهة «المتمردين» (أتباع الحوثي).

بروكسل تدشن

(تتمة الصفحة الأولى)

أمس مذكرة إلى فضيلة القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى تحيطه بواقعة إضافة فقرة إلى منطوق الحكم الصادر بحق الخيواني، وتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال الواقعة.

وتنص الفقرة المضافة إلى منطوق الحكم على إعادة المفرج عنهم بضمان إلى السجن لشمول الحكم بالنفاذ المعجل. ومعلوم أن منطوق الحكم خلا من هذه الفقرة في جلسة المحكمة في 9 يونيو الماضي.

وكانت النقابة استنكرت فور النطق بالحكم قيام النيابة الجزائية المتخصصة بتنفيذ الحكم الذي قضى بحبس الخيواني 6 سنوات، وطالبت النائب العام باطلاق الخيواني فوراً لعدم قانونية اجراء النيابة المتخصصة.

وبعد نحو اسبوعين أوضح النائب العام، في لقاء بمجلس النقابة وهيئة الدفاع بأن الحكم يشمل فقرة تنص على النفاذ المعجل.

وعلمت «النداء» بأن هيئة الدفاع عن الخيواني ستتقدم صباح اليوم إلى الشعبة الاستئنافية في المحكمة الجزائية المتخصصة، بطلب مستعجل لوقف تنفيذ الحكم.

وبشأن الفقرة المضافة إلى الحكم، قال مصدر في الهيئة لـ«النداء» إن الهيئة تتعامل مع هذه الفقرة باعتبارها واقعة مادية تتعلق بمسلك القاضي، لا بوصفها تقريراً قضائياً حائزاً لحجية قانونية حتى تمثل مسوغاً لحبس موكلها (الخيواني).

«الفضيلة» المفترى

(تتمة الصفحة الأولى)

لنفسه سلطة التحكم بالجسد، ورجل الكنيسة الذي يزعم أن الله فوضه سلطة التحكم بالروح.

في خطاب هؤلاء الجامحين عنف لفظي، وترويع، وتحريض، وتضليل، ما يؤشر على مستقبل قاتم ينتظر اليمنيين، قوامه أحكام سلطانية تبرر القمع والتنكيل، وتسوغ للفساد والفاقة وخرق الدستور والقانون، وسوق الضعفاء إلى المعتقلات بزعم ضعف الوازع الديني.

يستأسد هؤلاء الذين يريدونها سلطة دينية (أكليروس)، في وجه الصحافيين وأصحاب الرأي، وينكسون رؤوسهم في حضرة السلطان، ولا يتورعون عن التودد إليه وتملقه، وتنميق أباطيله، وتبييض نواياه لكأنه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب.

كل هذا الرياء فيما أحزاب اللقاء المشترك، وبخاصة التجمع اليمني للاصلاح، تتعامى عما يجري، في انتهازية سياسية تقوّض مصداقية برنامجها للاصلاح السياسي، وتدحض دعاواها باحترام حرية الرأي والحق في التعبير.

المشهد اليمني بائس، تتسيده قيم الغلبة وروح النفاق. والطغيان والتطرف يكادان يطبقان على البقية الباقية من الهامش الديمقراطي، على جسده وروحه في آن، في لحظة فارقة في حياة اليمنيين تستدعي احتشاداً مضاداً، سياسياً وحقوقياً ومدنياً، ينتصر للفضيلة ويحررها من الأدعياء الذين يشنون باسمها حملاتهم «التفتيشية».

الزنداني يحضر

(تتمة الصفحة الأولى)

قبل عدد من السياسيين والإعلاميين، بهدف إفشاله.

وإذ من المتوقع مقاطعة واسعة من العلماء المحسوبين على تجمع الإصلاح، ينتظر مشاركة واسعة للجماعات السلفية والمتعاطفين معها داخل التجمع، والذين يحظون بدعم الرئيس علي عبد الله صالح الذي يأمل في توظيفهم في أي مواجهة مع الإصلاح او لإحداث انشقاق في صفوفه.

ويأمل المنظمون للمؤتمر أن يخرج الاجتماع بإعلان باسم علماء اليمن يؤكد على ضرورة إنشاء هيئة الفضيلة، وتوجيه رسالة بخصوص ذلك لرئيس الجمهورية.

وكان المشروع الذي تقدم به الشيخان عبدالمجيد الزنداني وحمود الذارحي وآخرون، لرئيس الجمهورية، (أثار جدلاً كبيراً في الوسط السياسي والإعلامي في اليمن).

ويهدف المشروع إلى تشكيل لجنة من علماء ورجال دولة شبيه بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسعودية التي أبدت استعدادها لمساعدة أية هيئة أخرى تريد الاستفادة من تجربتها.

من جهته، انتقد عبد المجيد الريمي ما أسماه الهجمة الشرسة التي تشنها بعض الصحف على مبادرة إقامة هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقال بيان صدر عن مكتبه بصفته رئيسا لمجلس أمناء مركز الدعوة العلمي بصنعاء: "إن ما تقوم به الكثير من الصحف من تهجم على الدين وأهله هذه الأيام أمر مخل بالشرع لا ينبغي السكوت عنه". معتبراً أن "تهجم الصحف على أهل العلم مخالف لشرع الله، وأن الاستهزاء بالله أو برسوله أو بآياته أو بعباده المؤمنين وعلى رأسهم العلماء، كفر كما جاء ذلك في القرآن الكريم".

وأوضح الريمي أن "مجموعة من الصحف اليمنية قامت بشن هجمة شعواء حول مشروعية إقامة هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في اليمن".

وفند البيان أقوال بعض الصحف اليمنية والعربية التي تهاجم مبادرة العلماء لإنشاء جهاز "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وقال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من الواجبات القطعية المعلومة من الدين بالضرورة في الجملة، فهو وظيفة الأمة. وأشار إلى أن الأمر بالمعروف هو "وظيفة العلماء، وهو أعظم واجبات الدولة، وقد أجمع علماء المسلمين على كفر من أنكره أو رفضه أو استهزأ به، وعليه فإن ما ينشر هذه الأيام في بعض الصحف اليمنية من مقالات تسخر منه ومن حَمَلَتِه هو ردة عن دين الله، وكفر من قائله، وعليه أن يتوب إلى اللهَ، إذ يمكن أن يكون جاهلاً، ومن كان عالماً بالحكم رافضا له يستتاب فإن تاب وإلا قتل قضاءً مرتدًا كافرًا بالله العظيم لاشك في ذلك عند علماء المسلمين" حسب قوله.

وقوبل مشروع الزنداني والذارحي بانتقادات واسعة، خصوصاً لأنه يصادر صلاحيات مؤسسات دستورية، ويهدد الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين التي يكفلها الدستور.

وخلال الأسابيع الماضية رصدت صحف مستقلة، بينها «النداء» ممارسات تعسفية يقوم بها أشخاص وجهات ضد المواطنين، بذريعة حماية الفضيلة.

وشن خطباء محسوبون على حزب الإصلاح، وآخرون سلفيون حملة تحريض في خطبة الجمعة الماضية، ضد الصحافة، مصورين الانتقادات التي نشرتها الصحف ضد مشروع الهيئة باعتبارها عدواناً على الدين. ما يعزز المخاوف من خطورة هذا المشروع على الحريات المدنية، وفرضية تورط جهات في السلطة في دعم المشروع لغرض التنكيل بالصحافيين وأصحاب الرأي.

تأجيل المؤتمر

(تتمة الصفحة الأولى)

للمشاركة في أعمال المؤتمر.

وذكرت مصادر أن شخصيات رفيعة بينها المهندس فيصل بن شملان، كانت وافقت على المشاركة في فعاليات المؤتمر الذي يتضمن جدول أعماله العمل على تحقيق مطالب تنموية، وثقافية وحقوقية لسكان حضرموت.

اللجنة التحضيرية للملتقى استنكرت في بيانها الأساليب القمعية للنظام وأجهزته الأمنية ضد مؤسسة مدنية تعتمد الحوار وتنشط وفق الدستور والقانون النافذ.

وإذ عبرت عن أسفها حيال محاولة السلطة إثناء أبناء حضرموت عن ممارسة حقوقهم المشروعة في تنظيم أنفسهم للمطالبة بحقوقهم المسلوبة، أكدت على أنها لن تفرط بحقوق أبناء المحافظة، لافتة إلى سماح السلطات بعقد مؤتمرات مماثلة في محافظات أخرى مثل صنعاء والجوف ومأرب، حضرها عشرات الآلاف من المسلحين.

مجهولون يتوعدون

(تتمة الصفحة الأولى)

للقضاء أبو النصر، بـ"الإساءة للسلطة القضائية والتشهير بها وتضليل الرأي العام والمساس بهيبة القضاء واستقلاله والتأثير على سير العدالة".

استجواب أبو النصر يأتي بعد التهديدات التي انطوت عليها التصريحات الأخيرة لوزير العدل ضد الصحافيين على خلفية ذات القضية.

وكانت نيابة الصحافة أجلت موعد الجلسة الثانية للتحقيق معه إلى 7يوليو، إذ رفض في الجلسة الأولى البدء بإجراءات التحقيق، إلا بعد استلامه صورة من الدعوى المرفوعة ضده والاطلاع عليها وتوكيله محامياً.

وفي رسالة وجهها -عقب ما تعرض له- إلى النائب العام والمنظمات الحقوقية والمعنية بحريات التعبير، إضافة إلى نقابة الصحافيين اليمنيين، والاتحاد العام للصحافيين العرب، والاتحاد الدولي للصحافيين، (تنشرها "النداء" في هذا العدد)، حذر من التصعيد الانتقامي على الصحافة، والنزعة الخصامية مع حق الرأي المقدس. طالب أبو النصر هذه الجهات بـ"حث مجلس القضاء على التقدم في وعي الحرية وليس العكس".

وقال "فيما تعد قضية الخيواني قضية رأي عام، فإنني انتقدت أداء قاضيها الذي يعد موظفاً عاماً، كما نقلت الأثر الاستنكاري والتنديدي، الذي خلفته هذه القضية لدى المراقبين والحقوقيين في الدخل والخارج، وكذا ما انطوت عليه تصريحات هيئة الدفاع عن الخيواني التي بينت حجم الظلم الفادح الذي وقع عليه".

أبو النصر الذي خلص في رسالته إلى أن "القضاء يبقى محل تقدير واحترام في حال ما أثبت فعلا أنه محل هذا الاحترام والتقدير"، قال أيضاً إنه يؤمل عبر الجهات التي وجه لها رسالته "أن تسكن الرحابة الحضارية روح القائمين على الشأن القضائي في البلاد بدلاً من الترهيب اللاعقلاني لمنتقدي أدائه".

آه.. كم

(تتمة الصفحة الأولى)

بطراوة جسد خرج للتو من تحت "حمام" مقصلة:

"إنه الزمن الرديء.. يا خالد"؛ هكذا كتبت عبدالكريم مفتتحاً معركة وطن عدواني المزاج.. يتوزع أبناؤه بين المنافي والسجون وقسوة مشاعر الانتماء.. لجغرافيا بلا فسحة أمل.. بلا وطن.

عبدالكريم:

ندي عنوانك يا صديقي.. حميم الالتصاق.. يستعيد حضور اللحظة كلما ابتلعنا بحر الظلم.. وكلما مضى بنا من شدق عسف إلى أنياب كارثة.. لتبقى أنت يا صديقي مصفاة أوجاعنا.. حامل صخرة حلم في وجه تقادم المحن.. لم يزل حيا صاخباً نديا لا يُبلى.. لا يموت.

عبدالكريم:

من أين لهم اغتيالك بخلية صنعاء.. وأنت المتجاوز خارطة الكون.. المتسامي بامتدادات الرحاب الفسيحة.. من أين لهذا المسخ هز جذعك بحكم ابن خطيئة.. وأنت في وجه الإعصار الشامخ.. السامق.. خصم ندرة العدل... وللغد المرُحل أنت الابتداء... شهادة ميلاده.. قائمة الاشتهاءات.. تفاصيلنا الفرحه المؤجلة.. وأنت عنوان المرحلة..

عبدالكريم:

التواشيح والأذكار وتراتيل صوت الله الأخضر.. على الأرض الیباب أنت يا صديقي.. وفي وجه عبوس (الوشاح) سياف إمام القصر.. أنت نبوءة همسة الصدق وجلجلة الضحكة الواثقة.

عبدالكريم:

أيها الطليق في الوطن السجين.. لم يعد للكلام من نفع.. لم يعد هناك بعدك ما يقال.. فقط:

كم نحبك.. آه يا صديقي كم نحسدك.

اجمل التهاني والتبريكات
للناشط الحقوقي
وليد عبدالحفيظ
الذي احتفل امس بزفافه الميمون وسط فرحة
الأهل والأصدقاء
نتمنى للزميل الخلوق حياة زوجية هانئة
أسرة «النداء»

حق الرد

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم
حياكم الله.. وبعد

لقد تناولت صحيفتكم في أعداد متفرقة العديد من المقالات عنا وضد فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحديدة وكذلك العديد من الصحف الأخرى.

وذكرت كلاما كثيراً لا أساس له من الصحة وإنما هو كذب وافتراء.

لذلك ومن باب حق الرد نرفق لكم رداً على ما ذكر آملين من سيادتكم التكرم بنشره.

ولكم جزيل الشكر،،

إخوانك
داود الجني
محمد القليصي
الحديدة- 2008/6/30

كفاكم أكاذيب وأقاويل أيها السماسرة!
رداً على ما نشره بعض الصحافيين ضد فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحديدة

فلقد أصابتنا الدهشة العظيمة ونحن نقرأ ما يكتب عنا في الصحافة تارة وعلى مواقع الإنترنت تارة أخرى من الكذب المبين والإفك والافتراء.

حيث نشرت كثير من الصحف الدعايات الكاذبة تارة بقولهم إننا نعمل خارج الدستور وتارة أننا نفرض قوانيننا على الحديدة وتارة بأن الأخ محافظ محافظة الحديدة الجبلي قد أصدر توجيهاته بإلقاء القبض علينا وإلغاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. فمتى كان هذا؟! ومن قال لكم ذلك؟!

كثير من الصحافيين تكلم عنا بكلام كثير وربما لو رآنا في أحد طرقات الحديدة لما عرفنا وليس لديه أي إثبات في ما يقول إلا أوهام أو ظنون ودعايات وشائعات لا مصداقية لها ولا حقيقة لها.

فنحن لا نتعرض للأسر في الأماكن العامة بل نحن نحميهم بدمائنا، ولا نقترب من الأماكن العامة لمضايقة أصحاب الأسر، وضيوف الحديدة الوافدين من جميع أنحاء الجمهورية هم ضيوفنا، وتنشرح صدورنا عندما نرى الخيام العائلية وأصحاب الأسر الذين يأتون للتنزه ونرحب بهم، والكل في مدينة الحديدة يعرفنا ويعرف حرصنا على حماية الأسر والمحافظة عليها، وأننا إنما نحارب ما ظهر وشاع فسقه من بيوت للدعارة، ومصانع للخمور، وفساد أخلاقي يحصل على السواحل البعيدة الخالية من المارة والإضاءة.

إن غاية ما نقوم به هو التعاون مع الجهات المختصة كوننا مواطنين يمنيين يخول لنا الدستور والقانون إبلاغ الجهات المختصة عن أي جريمة وهذا ما نقوم به وهو الواجب والدور الذي نتشرف بأدائه إرضاءً لربنا وامتثالاً لأوامر شريعتنا وخدمةً لبلادنا ووطننا.

ونحن نقوم بهذا الواجب الشرعي إرضاءً لضمائرنا سواءً تجاه من سب الله أو الرسول صلى الله عليه وسلم أو الدين أو من نشر الفاحشة والفجور في بناتنا وفتياتنا أو من جلب ما يفسد عقول شبابنا وأبنائنا من خمور ومخدرات وغير ذلك من الفساد الذي هو محرم في الشريعة ومجرم في القانون.

إننا لسنا هيئة كما تزعمون بل أفراد أخذنا على عاتقنا القيام بهذا الواجب لما رأينا انتشاراً للفساد وتوافد الأجانب من دول الخليج لممارسة الفاحشة ومواقعة المنكر والعبث ببناتنا وتصويرهن وتناقل ذلك عبر جوالاتهم ونسخها في سيديهات وبيعها في بلدانهم، والتي قد حصلنا على نسخ منها، فدفع بنا الدين والغيرة والنخوة وحب الوطن والحفاظ على سمعته وأمنه للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظل الدستور والقانون المستمد من الشريعة الإسلامية الغراء، فسعينا لتقليص المنكرات بالطرق الشرعية والقانونية.

وما ذكرته بعض الصحف أننا نحظى بدعم كبير من حزب الإصلاح ومشائخه، فنحن لا ننتمي لأي حزب سياسي ولا نحظى بدعم من أي جهة والكل في مدينة الحديدة يعرف عنا هذا.

وإنما نحظى بدعم العلماء بشتى انتماءاتهم ونرجع إليهم في الكثير من القضايا ونتقبل نصائحهم وتوجيهاتهم.

وأخيراً: فنحن ننصح هؤلاء الصحافيين بالتوبة إلى الله عز وجل والرجوع إلى جادة الصواب وأن يكونوا دعاة للفضيلة، وأن يحذروا من أن يكونوا ممن قال الله عز وجل عنهم «إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون».

وليحذر الصحافيون حذراً شديداً من التعرض لهذه الفضيلة: فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالطعن أو التشويه أو التزهيد، فهي شعيرة من شعائر الإسلام عدها بعض العلماء الركن السادس من أركان الإسلام، وهي فريضة من فرائض الدين أمر الله بها في القرآن الكريم وحض عليها النبي صلى الله عليه وسلم.

فكيف بكم أيها الصحافيون وأنتم تضادون الله في شرعه وتحادون رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما أمر به.

إننا نخشى عليكم من عقابه عند الوقوف بين يدي جبار الأرض والسموات. ورحم الله من قال:

ولا تكتب بكفك غير شيء يسرك
في القيامة أن تراه
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،

كتبه إخوانكم
داود الجني- محمد القليصي
الحديدة
2008/6/30

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

طالب بقرار رئاسي ينهي الاحتفالات الزائفة بـ7 يوليو.. صالح عبيد أحمد:

قرار الانفصال قام على واقع انفصالي فرضته الحرب

منذ 7 يوليو 1994 وصالح عبيد أحمد وزير الدفاع الأسبق في الجنوب (قبل الوحدة)، ونائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع (بعد الوحدة)، يلتزم الصمت في منفاه في السعودية. وفي الذكرى الـ14 للحرب يتحدث القيادي الاشتراكي عن رؤيته للأوضاع التي أفرزتها الحرب، محذراً من خطورة استمرار سياسة تجاهل القضية الجنوبية على مستقبل اليمن، داعياً القوى السياسية، وبخاصة اللقاء المشترك، إلى دعم الحراك السلمي الجنوبي بدلاً من المراهنات على الحوار مع السلطة.

■ حوار: إسكندر شاهر

● صالح عبيد أحمد

■ تعددت الروايات عن حرب 94م ماذا جرى وفق شهادتك وحضورك وموقعك؟

– حرب صيف 94 بمقدماتها ودوافعها ونتائجها أصبحت واضحة. هذه الحرب العبثية أشعل الرئيس فتيلها يوم 27 ابريل 94 ومن ميدان السبعين، وبعد ساعات معدودة تم الانقضاض وبصورة مفاجئة على اللواء الثالث مدرع في عمران، وتوالت الهجمات على بقية الوحدات العسكرية الجنوبية التي كانت متواجدة في الشمال، ومن ثم تمددت الحرب العدوانية إلى مختلف مناطق الجنوب، ذلك وفقاً لخطة منظمة ومعدة سلفاً بعناية من قبل قيادة صنعاء، بينما لم يكن لدى قيادة الجنوب قرار بالحرب. وبسبب التحضير والإعداد المسبق لخوض الحرب وتفوقهم العسكري الساحق بالقوى والإمكانيات، بالإضافة إلى عاملي الزمن والمفاجأة، تمكنت صنعاء من كسب الحرب وحققت مشروعها الإلحاقي، لكن بالمقابل خسرت اليمن وحدتها السلمية ومشروعها الحضاري.

■ كيف تقرأ قرار إعلان الانفصال إبان الحرب؟ وهل تعتقد أن مقتل الحزب الاشتراكي كان فيه، كما يرى كثيرون؟

– كل ما في الأمر أن القرار اتخذ بناءً على واقع انفصالي فرضته الحرب الطاحنة التي جرت على أرض الجنوب وخلفت الكثير من الخسائر البشرية والمادية. وفي تقديري لم يكن لهذا القرار أي تأثير على وضع الحزب، فالمعروف أن معاناة الحزب أساساً مصدرها السلطة الاستبدادية، ومواقفها وممارساتها العدائية تجاه الحزب ابتداءً بتشريد قياداته وكوادره ومروراً بالحصار الجائر المفروض عليه والتضييق على نشاطاته ومصادرة ممتلكاته، والتدخلات السافرة في شؤونه الداخلية من التفريخ إلى الترهيب والترغيب.. وما إلى ذلك من أساليب التآمر الخبيثة. عند إعلان الوحدة بين البلدين كان الحزب يمثل دولة الجنوب بكل مؤسساتها وأجهزتها وأراضيها وحدودها الجغرافية والتاريخية والدولية. دولة الجنوب كان لها مكانتها السياسية في كل الهيئات والمنظمات الدولية، وعضوا في مجلس الأمن الدولي والجامعة العربية، وهناك قراران صدرت من مجلس الأمن الدولي أثناء حرب 1994م، يؤكدان أن الوحدة لا تفرض بالقوة إلا أن نظام صنعاء لم يستجب لهما، والشعب والعالم يعرف ما حصل لشعب الجنوب.

■ هل تعتقد أن قرار الوحدة الاندماجية في مايو 90 كان ارتجالياً أو منطلقاً من حسابات خاصة بالبيض؟

– كانت الوحدة اليمنية هدفاً من أهداف الحركة القومية العربية والحركة الوطنية في شطري اليمن منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وكانت القناعات تترسخ بأهمية قيامها لتحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار، وبتكامل وتوحيد قدرات وإمكانات الشعبين البشرية والمادية. أما خيار الوحدة الاندماجية فلم يكن مطروحاً حينها، وقد مثل الأخذ به قفزة كبيرة تخطت مراحل كانت ضرورية وذلك ما أكدته حرب 1994 المشؤومة.

■ وبعد قرار الوحدة كيف تقيم الفترة من 90 إلى 94؟

– بعد التوقيع على اتفاقية إعلان الوحدة في الـ30 من نوفمبر 89، كانت التحضيرات قد سارت بكل سهولة وبسرعة مفرطة، ذلك رغم صعوبة المهام وتعقيدها. أما بعد الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية فقد تغيرت الأحوال وسبحان مغيرها. يعني اتضح أن وراء الأكمة ما وراءها. لقد تضمنت الاتفاقات تلازم الوحدة بالديمقراطية وبناء الدولة الحديثة على أساس الأخذ بالأفضل من تجربتي النظامين السابقين، غير أن شريكنا وكما بينت الأحداث لاحقاً لم يكن يؤمن بالديمقراطية والتحديث مطلقاً، بل تظاهر بذلك وبيَّت أشياء أخرى، كان الضم والإلحاق جوهر مشروعه وأقصى ما تطلع إليه. وانطلاقا من هذه القناعات فقد مارس التسويف واختلاق المبررات لتعليق العمل بالاتفاقات الوحدوية وتنكر للعهود التي قطعها على نفسه، ولعل شهادة المرحوم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته المنشورة خير دليل على ذلك. وهكذا بدأ نشاطه المحموم لتغذية الفتن ونشر الفوضى في الجنوب، بالإضافة إلى التخريب المتعمد لجاهزية القوات الجنوبية وتفكيكها، وتدريب ونشر المخبرين في مختلف مناطق الجنوب، ذلك بالتزامن مع الهجمة الإعلامية الشرسة وأعمال الإرهاب والاغتيالات التي طالت العديد من قيادات الجنوب وكوادره وغيرهم من الوطنيين. وفي ظل هذه الأجواء المأزومة تعثرت عملية الدمج وبناء دولة النظام والقانون المنشودة، وخُربت الحياة السياسية ودخل البلد في دوامة العنف والأزمات، وبدأت الأوضاع تنحدر نحو الهاوية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لإنقاذ الوطن من الكارثة عبر الحوار الوطني الذي توصل لوثيقة العهد والاتفاق، إلا أن تلك المحاولات قد تحطمت أمام تصلب قيادة صنعاء وجنوحها نحو الحسم العسكري، وهنا حلت الكارثة.

■ هناك من يفرق بين وحدة 22 مايو ووحدة 7 يوليو، أنت كيف تفرق بينهما؟

– وحدة 22 مايو السلمية الطوعية التعاقدية كانت تعني بالنسبة للجنوب وحدة شراكة ومشروعا حضاريا هدفه في المقام الأول أمن المواطن وتقدمه وكرامته. كانت تعني بناء دولة عصرية تحقق التنمية وتصون الحقوق وتنشر العدل والمساواة بين الناس. وحدة 22مايو قامت على أساس الديمقراطية والشراكة والدستور

■ مذكرات الشيخ عبدالله الأحمر أكدت أن الضم والإلحاق كانا جوهر مشروع النظام في الشمال

■ كل محاولات انقاذ الوحدة السلمية تحطمت بفعل جنوح قيادة صنعاء إلى الحسم العسكري

■ الحراك الجنوبي تميَّز بقدرته على إفشال محاولات السلطة لجره إلى العنف

المقر من قبل الشريكين، هذه الركائز الأساسية قوضتها الحرب الهمجية فقد تم إقصاء الشريك الجنوبي ثم تعديل الدستور وتفصيله على مقاساتهم، وحولوا الديمقراطية إلى ديكور للداعيات الإعلامية والحصول على الهبات والمساعدات الخارجية. ألا ترى أنهم قد ذبحوا الوحدة السلمية التي قدم شعبنا التضحيات الجسيمة في سبيلها والتنازلات الكبيرة للشريك الذي غدر بشعبنا؟

أما وحدة 7يوليو لاتعدو كونها استمراراً للحرب ضد الجنوب بوسائل أخرى، إنها حرب الفيد والهيمنة والتهميش والتمييز، إنها احتلال واستعمار قبيح، استهدف المواطن الجنوبي في إذلاله وتجويعه واستباحة عرضه وأرضه وثرواته وحرمانه من أبسط حقوق المواطنة، ومازال هذا المواطن الصابر يكابد طغيان السلطة وفسادها ويعاني من حالة الغربة وهو في وطنه، لقد أراد هذا النظام الانتقام للماضي وكسر إرادة الجنوبيين وإذلالهم ليقبلوا بالأمر الوقع، لكن إرادتهم كانت وستظل عصية على الانكسار.

■ كيف تقرأ الحراك السلمي الجنوبي ونشاط المعارضين الجنوبيين في الخارج ودعوات الانفصال كخيار نهائي الذي تطلقه بعض التيارات؟ وهل تؤثر سلباً على الحراك أم أنها باتت واقعية لا مناص منها؟

– الناس في الجنوب يكابدون يومياً من تعنت وصلف وتعسف النظام حتى وصلت تلك المعاناة إلى درجه لا تُحتمل. حينها أدركت النواة الأولى للحراك السياسي الجنوبي أنه لا أمل يرجى من النظام الحاكم في التراجع عن نهجه التسلطي وتعامله مع أهل الجنوب بعقلية المنتصر والمهزوم، وببصيرتها النافذة أيضاً أدركت تلك النواة أن النضال الجماهيري السلمي هو الطريق الوحيد المفضي إلى الخلاص وإعادة الاعتبار للجنوب ونيل حقوقه المسلوبة وكرامته المهدورة. وهكذا بدأت الكيانات الجنوبية في التشكل، ومثل التصالح والتسامح وعودة اللحمة الجنوبية بداية المسيرة النضالية الشاقة. وما إن انطلقت الشرارة الأولى التي أشعلتها جمعيات المتقاعدين قسراً في الربع الأول من العام 2007، حتى انكسر حاجز الخوف وتفجر السخط الشعبي، وبسرعة البرق انتشر الحراك في مختلف مناطق البلاد حيث نُظمت الاعتصامات والمهرجانات الحاشدة منددةً بالسياسات الخرقاء للنظام ومطالبة بإعادة حقوق الجنوب كاملة وغير منقوصة. ولعل ما ميَّز الحراك السياسي الجنوبي هو التنظيم والتنسيق الرائعان والقدرة على الاستمرار والحشد الجماهيري. والميزة الأكثر أهمية هي قدرته على التمسك بنهج النضال السلمي وإفشال المحاولات السلطوية الرامية لجره إلى مربع العنف، فالسلطة تعاملت مع الحراك الجنوبي بمنتهى التعالي والغطرسة، فبدلاً من الإصغاء لصوت الشعب والنظر بموضوعية للمشكلات وإنتاج الحلول السياسية الجادة، لجأت كعادتها إلى القتل والقمع والترهيب والترغيب والابتزاز، وسخرت المليارات لهذه الأعمال البائسة، ولم تدرك أن أهل الجنوب يتحلون بالنزاهة ونظافة اليد ولا قيمة عندهم للأموال مقابل الحرية والكرامة. وبعد أن فشلت هذه المحاولات لجأت إلى الأعمال الأكثر عنفاً ونفذتها على نطاق واسع، حيث عمدت إلى عسكرة الحياة وتطويق المدن والقرى وملاحقة وتشريد المناضلين بالتزامن مع اعتقالات واسعة طالت المئات من قادة الحراك ونشطاء العمل السياسي وأصحاب الرأي والكلمة الحرة، وقادتهم مكبلين إلى الزنازين المظلمة، وفي مقدمتهم حسن أحمد باعوم وعلي منصر محمد ويحيى غالب الشعيبي وأحمد عمر بن فريد وعلي هيثم الغريب ومحمد المقالح وأحمد القمع وعباس العسل وحسن زيد بن يحيى ومحمود حسن وفهد القرني. وإذ أعلن التضامن معهم أطالب السلطة بالإفراج الفوري عنهم. وبالمناسبة أتوجه إليهم بالتحية الحارة وأقول لهم اصبروا أيها الأبطال إنكم مثار فخر واعتزاز شعبكم في الجنوب، وقضيتكم سوف تنتصر لا محالة.

هذه هي قراءتي السريعة التي أردت أن ألمح إليها عن أحوال الحراك السياسي الجنوبي، أما بشأن المعارضة الجنوبية في الخارج فيمكن القول بأن النازحين والمشردين الجنوبيين يتضامنون مع أهلهم في الداخل الذين يواجهون جبروت الحكام وظلمهم. وفي ما يتعلق بمطالب البعض بفك الارتباط، فالسلطة وممارساتها الانفصالية هي من يتحمل كامل المسؤولية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أعتقد أن من حق الناس أن يعبروا عن ذاتهم وتطلعاتهم بحرية، والقرار في نهاية المطاف بيد الحراك الجنوبي في الداخل.

■ ما هو تقييمك لأداء اللقاء المشترك ومواكبته للحراك الجنوبي والهجوم الذي يشن عليه من قبل بعض قيادات الجنوب؟

– دور المشترك ومستقبله في تقديري يتوقف على مدى استعداده لكسر الحواجز التي تحاول السلطة وضعها بين المعارضة والشعب، وبالتالي التعاطي إيجاباً مع المشكلات والأزمات التي تهم الشعب أصلاً، وأيضاً على كيفية تعامله مع برنامجه الإصلاحي الذي قدمه للشعب، وكيفية تعاطيه مع القضايا الحيوية الملحة والأزمات المتفاقمة. وأتصور أن عليه أن يقدم دعماً أكبر للحراك الجنوبي، وفي الوقت ذاته يتعين عليه التركيز على تنفيذ برنامجه للإصلاح والتغيير، والمراهنة على دعم الشعب بدلاً من هدر الوقت في المراهنة على حوارات عقيمة وعديمة الجدوى مع الحزب الحاكم.

■ كيف تقرأ مستقبل الحراك السلمي الجنوبي؟ هل يكون الحل في الدعوة إلى الانفصال أم أن إعادة صيغة النظام بالفدرالية والأقاليم الاتحادية باتت ضرورة لحل الأزمة اليمنية كما ترى معظم المبادرات السياسية التي أطلقت؟

– لاشك أن السلطة قد تعاملت بعنف مفرط مع الحراك الجنوبي، وما زالت هجمتها الشرسة مستمرة، ومع ذلك فالحراك يواصل نضاله السلمي بكل قوة وثبات، ولم تزده تلك الممارسات سوى المزيد من الصلابة والإصرار على مواصلة النضال حتى النصر، وفي ذات الوقت يعمل بصورة حثيثة لمراجعة تجاربه وتطوير برامجه النضالية السلمية، وبالتأكيد سينتج أساليب جديدة تتلاءم والظروف الناشئة. المشكلة ليست بالسهولة التي يتخيلها البعض، هناك ممارسات مزقت علاقات الأخوة والمودة، وألغت مشروع الوحدة السلمي بنتائج حرب 1994. الشعب في الجنوب انتفض لاسترجاع كرامته وحقوقه المغتصبة، كبداية طريق للحلول، ومنها تلك المبادرات التي أطلقت من أطراف يمنية شريفة تريد للتجربة والوحدة البقاء، وهناك شخصيات كبيرة في الأحزاب والقوى الخيرة تحذر عبر القنوات الفضائية والصحف والمواقع الاكترونية من أن الوحدة في خطر، لكنها لم تجد آذاناً صاغية.

■ كيف قرأت تجربة انتخاب أمين العاصمة والمحافظين؟

– لا أجافي الحقيقة إذ قلت إنها كانت عبارة عن مسرحية هزلية، ويمكن وصفها بالتعيينات الانتخابية. مع الأسف الإخوة المحافظون يعرفون أنهم مجرد ديكور لمواجهة الوضع والأزمة القائمة، وهم ليسوا منتخبين بل معينين. هذا عمل هش ومكشوف، بمعنى المركز يعين والمجالس تنتخب بشرط أن تنفذ القرار المركزي. وهذه العملية كشفت مجدداً الوجه الحقيقي لنظام الحكم الفردي الاستبدادي المختبئ خلف قناع ديمقراطي زائف.

■ تتردد أنباء عن تشكيل تكتل سياسي جنوبي كبير في الخارج يضم معظم التيارات، ما مدى دقة ذلك؟ وهل أنت على تنسيق معهم؟

– ليست لدي معلومات تفيدكم، ولكنني أستطيع القول بأن استمرار النظام في عناده وعدم الاعتراف بالقضية الجنوبية، ومواصلة سياسة الترهيب والترغيب سوف تفضي لا محالة لبروز أشكال متعددة من التنظيمات للنضال من أجل استعادة حقوق الجنوب كاملة وبوسائل متعددة، وستضيق الخيارات أمام السلطة. كما أن القمع وعسكرة الجنوب والزج بقادته في السجون يفتح كل الخيارات.

■ كيف تقرأ أفق الأزمة اليمنية الراهنة؟

– نهج التسلط والاستئثار والفساد أوصل الأوضاع في البلد إلى حافة الهاوية، فالأزمات تتفاقم على كافة الأصعدة، التنمية متوقفة ومشكلتا الفقر والبطالة في تفاقم، وحقوق الناس مسلوبة وكرامتهم مهدورة، وثروات البلد تنهب وتذهب إلى أرصدة الفاسدين في البنوك العالمية، والناس يتضورون جوعاً، والاضطرابات الأمنية والصراعات السياسية تتصاعد وتقترب من النقطة الحرجة، نقطة التحول إلى مشاريع حروب مفتوحة. وفي ظل هذا التدهور المريع تبدو السلطة عاجزة تماماً عن إيجاد الحلول الناجعة للخروج من الأزمات. وأمام هذه الأوضاع البائسة يتعين عليها أن تراجع نهجها السياسي الفاشل وتبحث عن الحلول الجدية لتخطي الأزمات قبل فوات الأوان، ولا أظنها مؤهلة لذلك، وفي هذه الحالة عليها أن ترحل وتترك الناس يقررون مصيرهم.

■ هل لديك كلمة أخيرة؟

– أتوجه إلى كل المناضلين والشرفاء اليمنيين الغيورين على وحدة الشعب، وأقول لهم إن تجربة الوحدة اليمنية قد تعرضت إلى مخاطر كبيرة. وهي معرضة للانهيار اذا تم تجاهل القضية الجنوبية. يجب أن ينهض الجميع وتنتهز الفرصة كل القوى الخيرة لخروج الجماهير للتعبير السلمي والحضاري يوم 7–7 2008، إلى كل الساحات في عواصم المدن والمحافظات، لإعلان صرخة موحدة تطالب بإطلاق المعتقلين السياسيين من السجون مع إيقاف التهم الباطلة بحقهم وإيقاف ممارسات الإقصاء مع الحفاظ على وحدة الشعب بإلغاء نتائج حرب 1994 بقرار رئاسي ينهي كل مظاهر الاحتفالات الزائفة بيوم النصر على الجنوب في 7–7 لأن هذا اليوم يوم أسود على الجنوب إذا لم يكن على اليمن ووحدته.

وإلى أبناء الجنوب أقول: إنكم كلما توحدتم وتمسكتم بحقوقكم وحريتكم ودافعتم عنها كان يوم النصر قريباً بعون الله تعالى، فهو ناصر الحق ومؤيده.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

"أنت مذنبة في نظرهم دونما نية لإثبات براءتك"
حماة الفضيلة في حضرموت!

جملة أثارت حنقي وضحكي واستهتاري واستغرابي، حينما سمعتها من فم إحدى عضوات فريق البحث الميداني لجمع الموروث الشعبي في أحد المراكز المختصة بالثقافة والتراث. وعلقت أنا مستنفرة ساخرة: حماة الوهم في حضرموت؟ كانت حواسي مستفزة وأنا أتابع سردها لما لاقوه وعانوه من معاملة سيئة وانتهاكات في الفنادق ووسائل النقل، ورفض غالب الفنادق تسكينهم بحجة عدم اصطحاب محرم رغم حرص رئيسة الفريق على اصطحاب ابنها الشاب، غير أن مسؤولي الفنادق يردون عليهن: هو ابنك ولكن الأخريات ما أدرانا ما العلاقة بينهم؟ تعليق بشع ولاإنساني، ويعد شبيها بالقذف المسبق في أخلاقنا وشرفنا. اضطررنا معه للجوء للمحافظة والجهات الرسمية لاستخراج أوامر وتوجيهات لمسؤولي الفنادق من أجل تسكيننا، والحديث للباحثة وهي تقص مغصوصة لوقائع من هذا القبيل واجهوها في أكثر من مكان. وأضافت أنها ليست المرة الأولى التي يقومون بالبحث داخل حضرموت، وأن الفريق قد عمل في كثير من مدن حضرموت وقراها في الساحل والوادي، ولم يواجه من قبل مثل هذه السلوكيات، بل على العكس كان الحضارم من أكثر الذين قابلوهم تهذيبا في التعامل واحتراما للمرأة.

قد تبدو الثقافة الحضرمية الملفوظة والمكتوبة ملغومة بقيم التبخيس والتحقير للمرأة، وتنحو محاميل الحكايات والأمثال لتصويرها كمرافق للشر وأفعال الرذيلة، وهي صورة نمطية مكرورة في غالب الثقافات الشعبية، بل تراثا عالميا مشتركا... غير أن السلوك اليومي والمباشر للحضرمي ينقض هذه الثقافة إن لم ينفها، والسلوك في البيئة الحضرمية بين الجنسين يتحلى بعفوية شديدة ودونما اشتباهات وإحالات تحتمل التوصيف اللاأخلاقي، بل أذكر –وهي ظاهرة مازالت موجودة– أن كثيراً من البيوت في وادي دوعن الذي ترعرت فيه، تسكنها نساء دونما رجال بحكم واقع الهجرة التي لايفتأ الحضرمي يشد رحاله إليه ، مما يضطر النساء الاستعانة برجال القرية من غير المحارم في معاشهن وتسيير شؤون الحياة اليومية. وأذكر أني طفلة كثيرا ما تعلقت بساعد أحدهم وهو يجلب احتياجات البيت، بل ويدعى للمشاركة في الغداء أو الفطور اذا صادف وقته، وهو سلوك عام لم يكن مستهجنا أو مشينا. ويحمل التعامل بين الجنسين الكثير من النقاء والاستطراد العفوي غير المشتبه، وهي مسلكيات مسترخية على معاني القيم التي يمارسها الحضرمي كبديهيات لايقف عند تمحيصها. ولم يتغير هذا السلوك ويحل مكانه سلوك مشين ومستراب تجاه المرأة، إلا في السنوات الأخيرة بعد الوحدة، ترافقا مع اختراقات الجماعات الدينية المتشددة بمحمول ثقافة الوهم المرجعي. وحتى يتسق الاستطراد وسوق القرائن، كان قد سبق ذلك –وإن كان بشكل أخف في تأصيله المرجعي الديني– اختراقات ثقافة المجتمع الخليجي بحكم الحضور الفيزيقي والمعنوي للمغتربين من أبناء الوادي، وحملهم وممارستهم مسلكيات تلك المجتمعات. كل هذه الهجمات لاقت صدى الى حد ما في حاضنة غذتها تدابير الحكم السابق للوحدة، ومصادراته الفكرية، وتشدد أطروحات خطابه اليساري المنغلق. الحاضنة الإضافية التي قد لايبنى على عمق تأثيرها كثيرا، أن المجتمع الحضرمي مجتمع محافظ بطبيعته، ولكن على طريقته المتميزة، وبمرجعيات تنبثق من خصوصيته ومحدداته.

واللافت الآن، والذي يجب أن ينتبه إليه أبناء حضرموت، ويستنفر قرون استشعارهم، أن السلطة الموجودة لن تتوانى عن حقن هذا المنحى والمسلكيات المستجدة على البيئة الحضرمية وإنشاطها وتغذيتها إذا كانت تتناسب وتوافق هوى استراتيجياً في نفس يعقوب، واستخدامها كأجندة انتهازية لضرورة مرحلية، قد تنتهي الضرورة البرجماتية ولكن لن تنتهي الويلات التي ستلحق ببيئة المجتمع الحضرمي ذي الحضور المغاير والخصوصية الثقافية التي نراهن على غور عمقها وقوة صمودها أمام تهجينات الثقافة السلبية المتفيدة من مظاهر الانحطاط العام وتفتتت بزيفها على قيم الخير وصناع الحياة بلبوس لفظية من مثل حماة الفضيلة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأطروحاتهم وتاريخهم الاعتباري هي المنكر بعينه، والمجتمع الحضرمي الحصيف الذي يزدهي بسلامه ونظامه ومنظومة قيمه المجبولة في سلوكه العام، في غنى عنهم. وحديثنا... ممتد.

تصويبات لحوار عبدالحميد الشعبي

على مدى شهرين نشرت صحيفة «النداء» 8 حلقات من الحوار (الشهادة) الذي أجرته مع عبدالحميد الشعبي عضو المكتب العسكري للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني. وغطت الحلقات بدايات حركة القوميين العرب، وانطلاق الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، وأدوار قحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف، وآخرين في تلك الفترة، وصولاً إلى إنعقاد المؤتمر الأول للجبهة القومية في يونيو 1965.

وبذلك تكون «النداء» قد استكملت نشر الجزء الأول من الحوار المهم الذي يقدم رواية مغايرة في بعض فصولها لما ورد في كتابات وشهادات أخرى. وتلفت «النداء» عناية القراء بأنها ستستأنف نشر الجزء الثاني بدءاً من 6 أغسطس المقبل، ويغطي الجزء الثاني تفاصيل ما يسمى بالدمج القسري بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير، والافرازات السلبية الخطيرة التي نجمت عنه، وبخاصة الاجراءات العدائية التي اتخذتها المخابرات المصرية ضد الجبهة القومية كما يتناول الجزء الثاني قصة صمود الجبهة القومية وتصاعد عملياتها ضد الاحتلال البريطاني، وصولاً إلى الاستقلال الناجز في 30 نوفمبر 1967، فالصراع على السلطة.

وفيما يلي تنشر «النداء» تصويبات لأخطاء وردت في الحلقات السابقة، بعضها فني.

وتعتذر للأستاذ عبدالحميد الشعبي وللقراء جميعاً.

الحلقة الأولى: العدد 148.23 ابريل 2008:

● ورد في العمود الرابع في سياق الحديث عن المدرسة الأهلية بالتواهي اسم الأستاذ علي عثمان المصفري. والصواب: مهدي عثمان المصفري.

الحلقة الثانية العدد 149:

● ورد في سياق الإجابة على أحد الأسئلة أن علي سالم البيض جاء في دورة عسكرية مع علي ناصر. والصواب: علي سالم البيض التحق بدورة عسكرية في الجمهورية العربية المتحدة مع علي ناصر محمد وبخيت مليط وآخرين العام 1965.

● ورد عند الإجابة على سؤال يتعلق بعلي محمد سالم الشعبي مدير الأمن في الجبهة القومية وعضو المكتب التنفيذي، أن المكتب العربي المصري أوعز لمؤيديه داخل فرع حركة القوميين العرب فرع الشمال بالعمل على التخلص من علي الشعبي وطرح على سيف الضالعي تبني مقترح إحلال عبد الفتاح إسماعيل محل علي الشعبي في المكتب التنفيذي ثم مكتب الأمن. وكان ضباط المكتب العربي يثقون أن سيف الضالعي معهم، وقد طرح سيف الضالعي على القيادة أن الشباب يطالبون بتسليم مفتاح مكتب الأمن لعبد الفتاح إسماعيل. والصواب: أوعز جهاز مخابرات صلاح نصر لمؤيديه في حركة القوميين العرب فرع الشمال بالعمل على التخلص من علي الشعبي من مكتب الأمن وقد كلف سيف الضالعي بأن يطرح على قيادة الجبهة القومية مطالب شباب الجبهة بتسليم مفتاح مكتب الأمن لعبد الفتاح إسماعيل وكان ضباط مخابرات صلاح نصر يعتقدون أن الضالعي يميل الى فرع حركة القوميين العرب بالشمال إلا أنه ثبت عكس ذلك. كما أن شباب الجبهة القومية لم يطالبوا بتسليم مفتاح مكتب الأمن لعبد الفتاح إسماعيل وكان ذلك مطلب مخابرات صلاح نصر ومجاميع من فرع حركة القوميين العرب فرع الشمال.

الحلقة الثالثة العدد 150:

● ورد في العمود الأول في سياق ذكر أسماء المرتبة القيادية لحركة القوميين العرب فرع الجنوب اسم علي محمد سلامي. والصواب علي محمد سالم الشعبي.

● كما ورد في نفس العمود الأول أنه وبعد الاستقلال حصل إشكال ثم مكاشفة بينهما. وكان سلطان أحمد عمر حدد 1 فبراير 68 اجتماع قيادات الأحياء في عدن لانتخاب المجلس الشعبي بعدن دون معرفة فيصل.. الخ. والصواب: بدأت تبرز مشاكل قبل الاستقلال وقد تم مكاشفة سلطان احمد عمر بذلك إلا انه نفى وتجاوز فيصل عبد اللطيف ذلك. وبعد الاستقلال حدثت بعض المشاكل بدأت بكلمة صحيفة الثوري الصادرة بتاريخ 30 يناير 68، وتلاها تحديد سلطان احمد عمر اجتماع لقيادات أحياء عدن في 1 فبراير 68 لانتخاب المجلس الشعبي دون معرفة القيادة العامة للجبهة القومية، وما حدث بعد ذلك سوف نورده بشكل مفصل ودقيق في الحلقات القادمة.

● وورد في نفس السياق أنه وفي 19 مارس حدث ما حدث من تحرك للجيش والفدائيين وتم اعتقال سلطان وعبد الفتاح وآخرين. والصواب: حدث ذلك في يوم 20 مارس 68 ولولا قحطان وفيصل لما تم إطلاق سلطان وفتاح من السجن. وسوف نتحدث بشكل مفصل ودقيق عما حدث يوم 19 مارس وكذا 20 مارس 68 في الحلقات القادمة لأن ما ورد في الحلقة المشار إليها لم يكن مكتملا ووافيا بحيث يجعل القارئ والمتابع قريباً من الرواية الحقيقية.

● كما ورد في العمود الاول اسم حسن باقيس عند الرد على سؤال: من كان معكم من حضرموت في الحلقات الأولى للحركة؟. والصواب: الحاج صالح باقيس.

الحلقة الرابعة:

● ورد في العمود الثاني أن قحطان أبلغ عزت سليمان بأن الجبهة القومية ستفتح مكتبا في تعز ولكن المكتب العربي رفض الفكرة. والصواب: أن قحطان لم يبلغ عزت سليمان ولا أي مسؤول في المخابرات المصرية وفتحت الجبهة القومية مكتبا لها في عصيفرة بمدينة تعز بتاريخ 3 يونيو 64 وعندما عرف عزت سليمان بأن الجبهة القومية فتحت مكتبا لها اتصل بقحطان الشعبي وطلب عقد اجتماع عاجل مساء نفس اليوم.

الحلقة الخامسة العدد 145:

● ورد في العمود الاول عند ذكر أسماء المكاتب الخمسة للجبهة القومية اسم حسين عبده عبد الله. والصواب: حسين عبد الله عبده.

الحلقة السادسة:

● ورد في الصفحة السادسة العمود الرابع: كانت لنا علاقات بمهيوب عبدالله مدير الأمن بتعز، وسلطان القرشي نائبه، وكذا لنا علاقات شخصية مع عبدالواحد السياغي مدير المخابرات، وحسين العمري مدير المباحث العامة. والصواب: كانت لنا علاقات بمدير أمن لواء تعز محمد المطري وبمدير مخابرات لواء تعز مهيوب عبدالله وبنائب مدير مخابرات لواء تعز سلطان القرشي وبمدير المباحث العامة بلواء تعز حسين العمري وبنائب مدير إدارة المباحث العامة بصنعاء عبدالله الحمدي وآخرين.

● في نفس الحلقة العمود السابع عند الإجابة على سؤال: لماذا استطاعت الجبهة القومية تحييد سلطان الحواشب، وفشلت مع سلطان لحج؟ ورد أن سلطان الحواشب كان يدعى في أبين "الأمير الحافي"، كونه لا يوجد فرق بينه وبين المواطنين العاديين إلا كلمة "أمير"، وبعض السلاطين كانوا شبه فقراء.. الخ. والصواب: لم أسمع بأن الجبهة القومية استطاعت تحييد سلطان الحواشب وأنها فشلت مع سلطان لحج.

أما حكاية الأمير الحافي فهذه تعود الى ما قبل ثورة 14 أكتوبر حيث كان أحد أمراء السلطنة الفضلية حينها محافظة أبين حالياً، يلقب بالأمير الحافي ولا علاقة لسلطان الحواشب بذلك، وكان الهدف من ذلك التدليل على أوضاع بعض الأمراء.

الحلقة السابعة:

● ورد ضمن ما أورده عبد الحافظ قايد بصحيفة "صوت العمال" أنه وفي الاجتماع المنعقد بمنزل عبد الرحمن أحمد سعيد. والصواب: عبد الرحمن محمد سعيد.

● وفي العمود الثالث من نفس الحلقة ورد أن محمد سعيد عبدالله محسن جاء الى مكتب الجبهة القومية وقرر الذهاب الى جبهة الصبيحة. والصواب: محمد سعيد عبدالله محسن عندما غادر منطقة عدن ووصل الى مكتب الجبهة القومية بمدينة تعز، قررت قيادة الجبهة القومية أن يكون ضمن جيش التحرير بجبهة الصبيحة، وتم إلحاقه بحيش التحرير في جبهة الصبيحة، وكانت قيادة جبهة الصبيحة في وادي الهجر.

● وورد في نفس العمود عند ذكر أسماء الذين حضروا اجتماع شباب حركة القوميين العرب اسم حسين عبده عبدالله. والصواب: حسين عبدالله عبده، واسمه التنظيمي"ناجي"، وهو من أبناء الدرجاج محافظة أبين.

الحلقة الثامنة:

● ورد أن اجتماع شباب حركة القوميين العرب في الجبهة القومية كان يومي 20 و21 يونيو 1965. والصواب: عقد الاجتماع في يومي 21 و22 يونيو 1965 حيث عقدت جلستان صباحية ومسائية يوم 21 يونيو 1965، بينما عقدت جلسة واحدة صباحية يوم 22 يونيو 1965، وفي مساء يوم 22يونيو 1965 عقد المؤتمر الأول للجبهة القومية (جلسته الافتتاحية).

● ورد عند الإجابة على سؤال: حول مناقشة الميثاق الوطني لدى بعض المصطلحات فيه مثل "الاشتراكية العلمية". والصواب: لوجود بعض المصطلحات كالاشتراكية العلمية.

● عند الإجابة على سؤال يتعلق باقتصار تمثيل الطلاب على حيدر أبو بكر العطاس ورد: كان القيادة أن ذلك يكفي لتمثيل الجميع . والصواب: كان تقدير قيادة الجبهة القومية أن ذلك يكفي لتمثيل الجميع.

● ورد في التصويب أن علي أحمد ناصر السلامي نزل الى عدن بتكليف من القيادة العامة في مايو 1965. والصواب: أن علي أحمد ناصر السلامي نزل الى عدن بتكليف من المكتب التنفيذي للجبهة القومية في يونيو 1965 بعد أن كشفت المخابرات البريطانية فيصل عبد اللطيف وطلوع عبد الفتاح الى تعز بحجة المرض.

● وورد في أسماء المشاركين في المؤتمر الأول للجبهة القومية اسم حسين عبده عبدالله.

والصواب حسين عبدالله عبده، واسمه التنظيمي ناجي. وقد استشهد في أحداث 14 مايو 1968؛ تلك الأحداث التي دبرها الجيب التنظيمي المزروع في الجبهة القومية والذي كان وراء الفتنة بين سالم ربيع علي وآل شداد، وكان حينها يريد أن يشن حرب تحرير شعبية لإسقاط النظام في عدن. وسوف نتطرق الى ذلك لاحقا كما الى موقف عبد الفتاح إسماعيل منها وموقفه المختلف من نفس الحادثة بعد مرور ست سنوات على 22 يونيو 69. كما ورد ضمن أسماء المشاركين في المؤتمر الأول للجبهة القومية اسم عبدالكافي محمد علي عثمان، والصواب: عبدالكافي محمد عثمان.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

عزاء آل طربوش

ببالغ الأسى والحزن تلقينا نبأ وفاة الوالد القدير

طربوش سعيد الأكحلي

وفي هذا المصاب الجلل

نتقدم إلى الأخوة الأعزاء:

محمد وخالد وهاني طربوش سعيد،

وإلى فراس ولؤي أحمد طربوش سعيد

بأصدق التعازي داعين المولى عز وجل أن يسكن الفقيد الجنة، وأن يلهم أهله جميعاً الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

فوزي غالب، د. عبده أحمد صالح، سامي غالب، فائز عبده، عبدالعليم مقبل، عبدالباري طاهر، محمد الغباري، نبيل المحمدي، نبيل عبدالحفيظ، د. توفيق عبداللطيف، د. عبدالله فارع العزعزي، د. وديع العزعزي، جمال جبران، وفتحي أبوالنصر

شخصيات بارزة في الحراك الجنوبي تتحدث لـ«النداء» عن فعالية الاثنين القادم وأشياء أخرى

يستعد أبناء الجنوب للاحتفاء بالذكرى الثانية على انطلاقة حراكهم السلمي الذي كانوا قد دشنوه من ساحة الحرية يوم 7يوليو 2007. وقد خلف شهداء و جرحى ومعتقلين وملاحقين ومطاردين وحصارا عسكريا وحالة طوارئ غير معلنة.. أثرت سلباً على تصاعد وتيرة الحراك وتسارعها.

"النداء" حاولت سبر أغوار أربعة من رموز الحراك الجنوبي عن فعالية الاثنين القادم التي ستشهدها عدن، وهل ستكون بداية لعودة الحراك الجنوبي، والوقوف على أسباب تراجع الحراك في الفترة الماضية.. وطبيعة الخطاب السياسي للحراك في المرحلة المقبلة.. واحتياج الحراك لقيادة موحدة... واليكم حصيلة ما خرجنا به من آراء ورؤى..

■ استطلاع: شفيع العبد

العميد علي محمد السعدي - نائب رئيس مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين في الجنوب:

7 يوليو يوم مشؤوم ستعبر الجماهير عن رفضه باللافتات والشارات السوداء

1 – جرت خلال الأيام الماضية لقاءات تشاورية بين مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية في كل محافظات الجنوب بشأن التحضير لهذه الفعالية التي ستقام يوم 7 يوليو؛ هذا اليوم الأسود في حياة الشعب الجنوبي، وهو اليوم الذي استبيحت فيه أرض الجنوب ونهبت ثرواته وأقصي المجتمع الجنوبي وهمش وموورست محاولات لطمس تاريخه وهويته. يعتبر يوم 7 يوليو يوماً مشؤوماً تعبر فيه جماهير الشعب الجنوبي عن رفضها للواقع المفروض عليها بالحرب باللافتات والشارات السوداء.

2 – الاحتجاجات الجنوبية لم تتوقف حتى تعود. صحيح أن هناك حالة طوارئ مفروضة على الضالع ولحج وردفان، إلا أن الاحتجاجات الجنوبية لم تتوقف حتى في المحافظات والمناطق المحاصرة، وشهدت محافظة أبين المزيد من الفعاليات الاحتجاجية والتي شهدت مشاركة واسعة من الجماهير. وعلى سلطة ما بعد الحرب الظالمة على الجنوب أن تعي أن ترساناتها العسكرية ليس باستطاعتها إسكات صوت الشعب الجنوبي الذي آمن بعدالة قضيته، والطريق الأسلم أن تعترف سلطة 7 يوليو بالقضية الجنوبية، وبدون الاعتراف سيظل أبناء الجنوب يضاعفون من احتجاجاتهم السلمية حتى بلوغ الهدف مهما كانت التضحيات، وأن استمرار اعتقال أبناء الجنوب يزيد الطين بلة، وتتحمل السلطة العواقب الناتجة عن ذلك.

3 – إن الخطاب السياسي لم يتغير، وهو الاعتراف بالقضية الجنوبية، وعند الاعتراف بها سيظهر من يحاور حولها من أبناء الجنوب، وسيتحدد سقف هذه القضية العادلة.

البرلماني الدكتور ناصر الخبجي:

ستكون فعالية قوية ونوعية.. والشعوب الحرة لا تقبل إلا ما تريده وتقرره بنفسها

1 – ستكون فعالية 7 يوليو اليوم المشؤوم والذي تم فيه اجتياح الجنوب، ستكون قوية ونوعية، ولكن قد أختلف معك حول عودة الحراك وما يوحي السؤال حول التراجع. الحراك أصبح اليوم أكثر قوة وتماسكا، والدليل ما تمارسه السلطة من أساليب عنيفة ضد الحراك وقادته مثل اعتقالهم وملاحقتهم ومحاكمتهم دون أي وازع أخلاقي وقانوني، ونشر عشرات الألوية العسكرية في مناطق ردفان والضالع والصبيحة وأبين وغيرها، ومع ذلك الحراك مستمر وبالذات في أبين التي ضربت الرقم القياسي في الفعاليات خلال الشهرين الماضيين. فقوة الحراك وتأثيره لا تقاس من خلال المهرجانات والفعاليات في ظل نظام قمعي لا يحترم الحقوق والحريات، ولكن تكمن القوة والتأثير من خلال مشروعية وعدالة القضية التي يناضل من أجلها أبناء الجنوب، والتي أجمعوا عليها ويناضلون تحت سقفها وتربعها على صدارة الأحداث على المستويين المحلي والدولي. بالقوة قد يستطيعون منع أي فعالية ويقتلون من يريدون ويعتقلون من يشاؤون، لكنهم لا يستطيعون انتزاع إرادتنا وقناعتنا وإيماننا بالقضية. وقد يستطيعون أن يفرضوا عليك خيارات بالقوة ولكنها تظل خارج الشرعية والحق ويصعب استمرارها، فالشعوب الحرة لا تقبل إلا ما تريده وتقرره بنفسها. وهناك كثير من القوى السياسية والمدنية والحزبية والمستقلة حتى من المحافظات الشمالية أصبحت مقتنعة بعدالة القضية الجنوبية وأعلنت تأييدها للحراك، كما أن هناك التفافا جماهيريا وإصرارا على المضي قدماً رغم ما قدموه من شهداء وجرحى ومعتقلين، وما تستخدمه السلطة من أساليب عنيفة. الحراك الجنوبي سوف يستمر، واعتقال قادة الحراك هو ما جعل أبناء الجنوب أكثر عزيمة وإصرارا على استمرارية الحراك.

2 – لا أتوقع تغيير العقلية المستبدة والتي لم تفهم ماذا يريد الحراك الجنوبي ولا تريد الاعتراف بالأخطاء الفادحة التي ارتكبتها بحق أبناء الجنوب، وتعترف بأن النصر العسكري لا يمكن أن يستمر إلا بالنصر السياسي. فنظام 7 يوليو انتصر عسكرياً ولم ينتصر سياسياً، والاستعلاء والغرور قد يدفعان بالأمور إلى ما هو أسوأ مما نحن عليه، ولكن الاعتراف بالمشكلات هو جزء من الحلول، وتغليب لغة الحوار على لغة العنف هو الأساس. إذا كانت السلطة تعمل على تحريف الخطاب السياسي لقادة الحراك فهذا شأنها لكن هذا هو الخطأ بعينه. أعتقد أن الخطاب السياسي للحراك واضح وهو المطالبة بالاعتراف بالقضية الجنوبية على قاعدة قراري الشرعية الدولية والتزامات نظام صنعاء للمجتمع الدولي بعد 7 يوليو وبرعاية طرف ثالث. ولكن السلطة تتعمد فهم عكس ذلك، فمن يطالب بالقضية الجنوبية فهو يطالب بالانفصال، وتتعمد مواجهة الفعاليات الجنوبية بالقمع والسجن والإذلال، هذه الطرق والأساليب هي التي تدفع أبناء الجنوب إلى الانفصال الحقيقي. وعلى أبناء الشمال أن يتفهموا لهذا الأمر وألا يقعوا في خطأ السلطة. أبناء الجنوب تنازلوا عن الأرض والثروة والمنصب الأول في الدولة وعاصمتهم على أرضهم، فهل هم من يريد الانفصال أم من حرمهم من ذلك؟ معادلة صعبة وتحتاج إلى حكمة وعقل قبل أن تخرج الأمور عن مسارها السلمي ويكون الثمن غاليا.

3 – أعتقد أن نجاحات القضية الجنوبية وإبرازها سياسياً وإعلامياً وإيصالها إلى المحافل الدولية.. كل ذلك بفضل قيادات الحراك، والميدان الجنوبي مليء بتلك القيادات، والذين يتعذرون بعدم وجود قيادات فهذا عذر أقبح من ذنب، فالميدان والمواقف والإيمان بالقضية أمور تصنع قيادات في اللحظة التاريخية والوقت المناسب، ومن يستعجل على ذلك فهو يمثل خطاب السلطة. فتحية إجلال وإكبار لرموز الحراك الموجودين في المعتقلات وعلى رأسهم باعوم وعلي منصر وبن فريد والغريب والشعيبي وحسين زيد والعسل والقمع وغيرهم، وتحية لأصحاب الرأي الحر الخيواني والقرني.

واختتم حديثه بتوجيه الدعوة لأبناء الجنوب بمختلف أطيافهم للمشاركة الفاعلة في الفعالية الجماهيرية التي ستقام في عدن يوم 7 يوليو.

الدكتور صالح يحيى سعيد - نائب رئيس حركة التصالح والتسامح والتضامن في الجنوب:

ليس صحيحاً القول إن الحراك السياسي السلمي قد توقف في الجنوب

1 – ليس صحيحاً القول إن الحراك السياسي السلمي قد توقف في الجنوب، حيث يمكن القول إنه قد ازداد بكافة أشكاله وأنواعه وقوته في كافة المحافظات ما عدا عدن التي أصابها نوع من الجمود في ما يخص الاعتصامات السلمية الجماهيرية العامة، ويرجع ذلك لتشديد الخناق من قبل الأمن والسلطة على هذه الظاهرة، ومع ذلك فهناك فعاليات أخرى مستمرة في هذه المحافظة الصامدة كالكتابة في الصحف وعقد الندوات والمؤتمرات الصحفية والبيانات وتشكيل الهيئات وتواصل حراك طلاب وطالبات كليات جامعة عدن.

2 – أتوقع عودة الحراك إلى ما كان عليه، بل يمكن القول إنه سيكون بدرجة أكبر.

3 – لا يوجد تراجع ملحوظ، وإن ما أصاب عدن من تراجع جزئي يعود بدرجة أساسية كما اشرنا إلى تشديد الخناق على الحراك من قبل الأمن والسلطة، ونأمل من المحافظ الجديد لعدن د. عدنان الجفري أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

4 – نعم، توجد ضرورة ملحة لتوحيد كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والشخصيات الوطنية ضمن إطار واحد وعلى قاعدة المفهوم الحقيقي لقضية الجنوب، وأدعو الجميع إلى توحيد الصفوف وإعطاء اهتمام خاص لهذه المسألة الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في حالة تأخير هذه المسألة بدون مبررات موضوعية، فإننا سوف نتولى الدعوة إلى تحقيق ذلك مع كشف كافة الحقائق للجماهير.

المحامي نظير حسان - الأمين العام لمجلس التنسيق الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين عن العمل في الجنوب:

7 يوليو يمثل نقطة تحول فاصلة في حياة الجنوب أكانت في عام 94 أو 2007

1 – لا أشك لحظة واحدة بأن جماهير الجنوب ستبخل عن رفدها مهرجان 7 يوليو، فهي جماهير عاشقة للعاصمة التاريخية عدن، ومتعطشة للحرية والعزة والكرامة، ولما يمثله هذا اليوم بالنسبة لأبناء الجنوب من نقطة تحول فاصلة أكانت في عام 94 أو 2007. قد يقول قائل بأن السلطة لن تسمح بإقامة الفعالية أو ستقمعها وتضربها، وأنا أقول: إننا إذا ربطنا قراراتنا ومصير حراكنا الجنوبي على مثل هذه الأقاويل، فإننا لن نستطيع التقدم ولو خطوة واحدة، بل سيأتي يوم لن نستطيع فيه الخروج حتى من منازلنا إذا عولنا على مثل هذا الكلام. ولكن بالمقابل يجب أن نضع كل الاحتياطات والترتيبات اللازمة للخروج بأقل الخسائر. ومن ناحية أخرى إذا قمعت السلطة هذه الفعالية ومنعتها فذاك لا يعني فشلها لأن قمع السلطة للفعالية هو نجاح لها بامتياز -أي للفعالية- خصوصاً إن أقدمت على قمعها بالرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع مثل ما حصل مع فعاليات سابقة.

2 – إن الحراك الجنوبي منذ بداية انطلاقته الأولى في 7 يوليو 2007 من ساحة الحرية بخور مكسر إلى يومنا هذا لم يتراجع للخلف أبداً، والدليل على ما نقول الاتساع الملحوظ بالنسبة للمشاركين فيه، وهو اتساع دائرة الحراك شعبياً (الإنسان)، إضافة إلى اتساع دائرة الحراك جغرافياً رغم الإجراءات الاستثنائية المفروضة عليها، حيث نظمت فعاليات ومهرجانات امتدت إلى مديريات ومحافظات لم يسبق لها تنظيم مثل هذه المهرجانات. وإذا نظرنا إلى سقف الخطاب السياسي والإعلامي للحراك الجنوبي خلال الفترة الأخيرة، نجده تقدم قليلاً إلى الأمام، ولأن الخطاب قبل هذه الفترة كانت تحكمه العواطف والمشاعر والاندفاع، أما اليوم فالجزء الأكبر من الخطاب نابع من القناعات التي ترسخت لدى أبناء الجنوب بسبب الهجمة البربرية الشرسة والإجراءات الاستثنائية التي اتبعتها السلطة في أرض الجنوب وضد أبنائه المسالمين. وبالتالي فإن يوم 7يوليو القادم لابد أن يمثل نقطة تحول فاصلة في مسار القضية الجنوبية وحراكها السياسي والجماهيري ليدفع بها إلى مراحل متقدمة. ليس هناك تراجع للحراك، وإنما انخفاض الزخم الشعبي والجماهيري، ويرجع لأسباب عدة منها الإجراءات الاستثنائية المفروضة على أبناء الجنوب منذ مطلع أبريل الفائت، وجعلت من أراضي الجنوب محكومة بحالة طوارئ غير معلنة وتدار من قبل مجلس الدفاع العسكري، وتم تعليق جزء من النصوص الدستورية والقانونية عند التطبيق في هذه المحافظات، وأصبح قانون القوة السائد فيها عوضاً عن قوة القانون وفرض حالة حصار عسكري وأمني على كثير من مديريات والمدن وكذا حملة الاعتقالات الواسعة لرموز ونشطاء الحراك، وأصبح من تبقى منهم مشرداً وهارباً من حملة الملاحقات والمداهمات وغيرها.. كل ذلك نجح إلى حد ما في تقطيع أوصال الجنوب من خلال عزل كل منطقة عن الأخرى عسكرياً، وكذلك وجد نوع من العزلة في ما بين القيادات والقواعد. وأهم ما في الأمر أن النظام تمكن من فرض السيطرة العسكرية على محافظة عدن من خلال عشرات النقاط العسكرية والأمنية المنتشرة على طول الطرق المؤدية

إليها، ولأن أبناء الجنوب لم يتمكنوا منذ ذلك اليوم من الوصول بحرية إلى قبلتهم (عدن).

3 – إذا قام أبناء الجنوب بمختلف توجهاتهم ومشاريعهم بتطبيق ثقافة التصالح والتسامح قولاً وممارسة، وذلك ليس من خلال طي صفحات الماضي الأليم فقط، ولكن أيضاً إلغاء منطق وثقافة الإقصاء والإلغاء والتهميش وعدم الاعتراف بالآخر وغيرها من المفاهيم الخاطئة والمضرة، فلن يكون من الصعوبة بمكان إيجاد رؤية موحدة لتشكيل قيادة موحدة للحراك الجنوبي، بل سيكون سهلاً إيجاد تلك القيادة إذا ما التزم الجميع بالمفاهيم الصحيحة ومنها احترام الرأي الآخر، وعدم الانجرار وراء المصالح الشخصية أو خلف الزعامات وحب الظهور. ومن وجهة نظري أرى ألا نجعل من مسألة تشكيل القيادة الموحدة همنا وشغلنا الشاغل خلال هذه الفترة بالذات، ولكن علينا التركيز والاهتمام بمسألة توحيد الصفوف لإيجاد آليات ووسائل من شأنها تصعيد وتيرة الحراك السلمي وتشكيل أكبر قوة ضغط ممكنة على هذا النظام لإجباره على إطلاق سراح المعتقلين من قيادات ونشطاء الحراك. ولكن إن وجدت أي تحركات خلال الفترة المقبلة بصدد إيجاد رؤية لقيادة جنوبية موحدة للحراك، فإنني أنصح كل أولئك ألا يقعوا في أي أخطاء من شأنها تجاهل أو إلغاء أو تهميش أي جهة أو طرف أو تيار أو حزب أو حتى أفراد، ولا بد أن يكون التشاور مع الجميع دون استثناء.

4 – لا أتوقع تغيير الخطاب السياسي من حيث مداه أو السقف الذي وصل إليه، ولذا ليس تغيير الخطاب وإنما ترشيد الخطاب السياسي للحراك ليكون أكثر عقلانية واتزاناً، بعيداً عن الانفعالات والشطحات التي لا تفيد بقدر ما تضر، كما أن الخطاب السياسي للحراك لابد أن يكون خطاباً ممنهجاً ومدروساً ومخططاً له حتى لا نستنفد كل ما لدينا من خطاب في مرحلة أو مراحل معينة لتأتي بعدها مراحل أخرى لا نجد فيها خطاباً متجدداً، وإنما تكرار لما هو قديم، وهو ما يسمى بـ"حرق المراحل"، وبالتالي لابد أن يتماشى الخطاب ويتناغم مع المرحلة التي يعبر عنها.

5 – على أبناء الجنوب أن يثبتوا للسلطة وللخارج ولكل من يقول بتراجع الحراك أنه لم يتراجع، ويثبتوا يوم 7يوليو القادم أن إرادة الشعوب وعزيمتها لا يمكن قهرها أو صدها. وبالتالي كيف نجعل من هذا اليوم (المشؤوم) يوماً يخلده التاريخ باعتباره إحدى نقاط التحول الفاصلة في مسار القضية الجنوبية وحراكها السلمي ووحدة أبناء الجنوب عموماً.

يحرص الرئيس في معظم خطاباته على توجيه نصائح لفئة الشباب بشكل خاص لحثهم على الابتعاد عن المناطقية والمذهبية والشللية والقروية، و... و...، نحن مع الرئيس قلبا وقالبا، ولكن ما رأي فخامته في نظام الامتحانات المعمول به منذ عدة سنوات، حيث يتم تقسيم الجمهورية إلى خمس أو ست مناطق لكل منها امتحان يختلف عن الأخرى، وبمستويات متفاوتة (من الأصعب إلى الأسهل).

فهل يحقق هذا النظام (التربوي) مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب -وذلك بالنظر الى أنهم يخضعون لاحقا لشروط صارمة وموحدة للقبول في الجامعات والكليات أو للابتعاث للخارج-؟ إذ تتسبب درجة أو اثنتان في حرمان الطالب من الالتحاق بالجامعة أو في التحاقه بهذه الكلية أو تلك، ألا يكرس هذا النظام الامتحاني المناطقية التي يخشاها الرئيس ويحذر منها بشكل رسمي؟

عباس عبدالله السيد

عن الامتحانات والتعليم العالي والواطي

الغريب أن وزير التربية يكرر سنويا في مثل هذه المواسم حرص الوزارة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع (أبنائه) الطلاب، مع أنه يدرك بحكم أكاديميته العلمية وخبرته الطويلة في المجال التربوي، أن لا وجود لفرص متكافئة على الإطلاق، وإلا لماذا يتجنب معالي الوزير في أحاديثه وتصريحاته الإشارة إلى تعدد الامتحانات وتعدد مستوياتها أيضا؟ ولماذا تخلو أوراق الامتحانات من أية بيانات تشير إلى ذلك، كرقم النموذج الامتحاني أو منطقته؟

انعدام الشفافية في إدارة موضوعات بهذه الأهمية والحساسية يدفع إلى الشك بأن شيئا ما وراء الأكمة، لأن إعلان الوزارة صراحة عن هذا التنوع أو الإشارة إليه ضمن بيانات ورقة الاختبار قد يؤدي إلى إثارة التساؤلات والشكوك، ومن ثم إلى عقد المقارنات بين النماذج الامتحانية المختلفة، وبالتالي إلى كشف عدم حيادية الوزارة باستهدافها مناطق محددة بامتحانات صعبة وأخرى بامتحانات سهلة.

وهكذا استطاعت الوزارة الاستمرار بهذا النظام الامتحاني المناطقي طيلة السنوات الماضية دون ضجيج أو نقد ولا اعتراض، حتى إن كثيراً من الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور لا يزالون يعتقدون أن الامتحانات العامة موحدة.

وفي المرات التي تطرق فيها مسؤولو التربية لهذا الموضوع - وهي نادرة جدا وقد كانت أشبه بزلة لسان لأنها لم تتكرر- كان مسؤولو التربية يسوقون لهذا الأسلوب أو النظام كإنجاز تربوي يحسب للوزارة، وبحسب ما جاء في حديث جميل الخالدي وكيل الوزارة في مقابلة معه نشرت في صحيفة الثورة في مثل هذه الأيام من عام 2005، قال الوكيل: إن الوزارة تراعي عند وضع الامتحانات المناطق التي لم يستكمل فيها تدريس المنهج الدراسي أو بعض مواده، وكذلك المناطق التي غاب عنها مدرسو بعض المواد أو حضروا في وقت متأخر من العام الدراسي، وبحسب التقارير الميدانية التي نتلقاها من الموجهين، وأضاف: كما يراعى عند وضع الأسئلة الفروق الذهنية والمستوى التعليمي والبيئة المحيطة التي تختلف من منطقة لأخرى!

لا ندري كيف توصل خبراء التربية في (نقم) إلى هذا الاكتشاف الذي يفيد بوجود (فوارق ذهنية) بين الطلاب بحسب (المناطق أو المحافظات). فالفوارق الذهنية موجودة بين الطلاب في إطار الأسرة والقرية أو الحي، ويجب مراعاة هذه الفروق لعموم الطلاب في جميع المحافظات على حد سواء. أما القول بوجود فوارق بحسب المحافظات بما يعني أن طلاب المحافظة (س) أذكى من طلاب المحافظة (ص) فهذا تصنيف بليد لابتعاده عن المنطق والعلم، كما أنه يسيء إلى محافظات محددة عندما يصنف أبناءها بالغباء، هذا أولا.

ثانيا: يتضح من كلام الوكيل أن الوزارة تعرف من خلال تقارير ميدانية بوجود قصور في العملية الدراسية في مناطق محددة، وهي موجودة بالفعل، ولكن بدلا من قيامها بمعرفة أسباب القصور ومعالجته أثناء العام الدراسي تعمل الوزارة على معالجة ذلك بوضع امتحانات خاصة لتلك المناطق، بالإضافة إلى عشر درجات مجانية (في كل مادة) وكأن هدف الوزارة هو منح هؤلاء الطلاب شهادات بغض النظر عن تعلمهم.

استراتيجية أبو غانم

ومع أن هذا النظام الامتحاني المتعدد لم يكن معروفا قبل وزارة الدكتور فضل أبو غانم -صاحب الاستراتيجية التربوية الشهيرة "ما بدا بدينا عليه"- إلا أننا نستغرب من سر تمسك الوزير الحالي بهذا النظام الذي يمثل نموذجا صارخا للفساد القائم على الظلم والقهر والتمييز، والذي يزداد ضحاياه بالآلاف عاما إثر عام. وهنا نستعرض نماذج لبعض الضحايا.

في العام الدراسي 2005/2004 لم يقتنع الطالب فكري بعد حصوله على معدل 89% في اختبار القسم العلمي، وقرر إعادة المحاولة من جديد. قدم تنازلا عن النتيجة السابقة وفوقها 2000 ريال (رسوم تنازل)، وفي العام التالي حصد معدل 94%، كان مسرورا بهذه النتيجة وأدرك أن مجهوده لم يذهب سدى، ولكنه سرعان ما شعر بالإحباط والحزن لأن هذه النتيجة لم تمكنه من الحصول على منحة دراسية في الخارج كما كان يحلم، لم يكن ذلك بسبب النفوذ أو الوساطات -فذاك موضوع آخر- لقد كان السبب للأسف يعود للوائح أو الشروط التي تسري فقط على المحافظة التي درس فيها فكري، في حين تسمح نفس اللوائح بابتعاث طلاب من محافظات أخرى بمعدلات أقل مما حصل عليه فكري في المرة الأولى!

نموذج آخر يجسده أنور...، طالب حاد الذكاء يطلق عليه زملاؤه منذ الصفوف الأولى لقب "العالم" (بكسر اللام الثانية)، حصل على 94% وكسور، وتم قبوله كمرشح للدراسة في الخارج.. ولكن كان عليه ألا يسجل الطب البشري ضمن رغباته في استمارة الترشيح على عكس طموحه. سأل عن السبب فكان الجواب واحدا من الشروط الخشبية الصارمة: لأن عدد المنح في الطب البشري المخصصة للمحافظة التي يقيم فيها "العالم" اثنتان فقط!

زمن الأقفال في العام الدراسي قبل الماضي، قرر الطالب "...، الذي يلقبه زملاؤه بالقفل - كناية عن تدني مستواه- نقل ملفه إلى محافظة أخرى يعتقد بوجود تسهيلات لطلابها سواء في مستوى الامتحان أو أثناء المراقبة أو عند التصحيح أيضا، وفي نهاية العام أثبت "القفل" أن قراره كان صائبا، لقد حصل على معدل يتجاوز 80% في القسم العلمي، وكانت هذه النتيجة صفعة لمعلميه وزملائه في قريته، لقد أثبت أنه لا يقل ذكاء عنهم - وإن بطريقته - ألا يقال العبرة بالنتائج، وبلغة أخرى: الكرة أجوال! يقسم زملاؤه -برب الكعبة- إنه لم يكن ليتجاوز عتبة الـ50% إن لم يرسب في حال امتحن معهم ولم يقم بمغامرته.

عام 2005 غمرت قرية المحرس فرحة عارمة عقب إعلان أسماء أوائل الجمهورية في القسم العلمي، لأن المركزين السادس والتاسع في ترتيب الأوائل أحرزهما طالبان من أبناء القرية، أحدهما في مدرسة الوحدة في القرية، والآخر في ثانوية عبد الناصر بالأمانة، في تلك الليلة لم ينم الأهالي.. أشعلوا الرماد المعجون بالكيروسين على أسطح المنازل وتلألأت كل دروب القرية.

يسخر الأهالي في قرية المحرس من عدد المنح الدراسية المخصصة لمحافظتهم، يقولون إنها لا تكفي حتى للمتفوقين في مدرسة القرية.

ذات يوم كنت في مكتب الدكتور م. ع. سمعته يتحدث لمسؤول في الصندوق الاجتماعي ويسأله عما إذا كان لدى الصندوق برامج دعم وتشجيع لمدارس يحقق طلابها سنويا مراكز متقدمة على مستوى المحافظة والجمهورية؟ عرفت أنه يقصد مدرسة الوحدة بالمحرس، مع أنه لم يذكرها. يسعى الدكتور لمساعدة أبناء القرية وتحفيزهم للاجتهاد والمثابرة أكثر، ولا يبحث لهم عن تسهيلات أو امتيازات خاصة.. إنه يسأل عما إذا كان لدى الصندوق برامج لمثل هؤلاء؟ لا أدري بما أجاب مسؤول الصندوق، ولكنني أشك في وجود برامج من هذا النوع لدى الصندوق لمثل أولئك الطلاب.

نموذج آخر

سأل الأستاذ فهد مدرس اللغة الإنجليزية في مديرية تبعد نحو 20 كيلومترا شمال العاصمة، أحد الطلاب مستغربا: لماذا حصلت على معدل 85% فقط مع أنك امتحنت في بيتك وبين كتبك و...، فكان الجواب: أن معدل 85% هو السقف الأعلى (المتفق عليه) لمثل هذه الحالات، أي لمن يمتحنون في منازلهم! يشار إلى أن 85% هو الحد الأدنى للالتحاق في كليات الطب الحكومية.

بدت لي رواية الأستاذ فهد من الوهلة الأولى موغلة في المبالغة، ولكن بعد ربطها بما قاله الأستاذ قاسم عبدالله، موجه اللغة العربية، عن تأخر وصول الإجابات في بعض المراكز الريفية إلى عواصم المحافظات لفترة تصل أحيانا إلى يومين وثلاثة أيام! وجدت أن رواية الأستاذ فهد قد لا تكون خيالية.

محافظة خالية من الغش

شروط الابتعاث للدراسة في الخارج وبالتحديد ما يتعلق منها بعدد المنح المخصصة لكل محافظة (ونوعها)، يعد جزءا من منظومة متكاملة خالية من أي معايير علمية وعادلة بدءاً من وضع الامتحانات متفاوتة المستوى، مرورا بطريقة إدارة الامتحانات في المراكز والقاعات إلى التصحيح، حيث يتفاوت أيضا مستوى الحزم والمراقبة أثناء الامتحانات من منطقة إلى أخرى، ولعل أوضح مثال على ذلك يتجلى في قرارات اللجنة الفرعية للامتحانات في إحدى المحافظات، والتي قضت بنقل سبعة مراكز امتحانية من الريف إلى المدينة في الأيام الثلاثة الأولى من اختبارات العام الماضي، بسبب الغش أو التجمهر حول المراكز الامتحانية، دون مراعاة لما ستلحقه هذه الإجراءات من أضرار نفسية ومادية بالطلاب والطالبات الذين سيجبرون على إغلاق كتبهم والبحث عن سيارات بدفع رباعي تنقلهم إلى المراكز الجديدة في المدينة التي يجهل معظمهم أحيائها ومعالمها، وسيحتاج الكثيرون منهم إلى مرافقين وأدلاء ومحارم، ثم البحث عن مأوى قد لا يكون مناسبا من نواح عدة، وقبل كل ذلك موازنة مالية لم تكن في الحسبان.

كان يمكن لأولئك الطلاب أن يكملوا امتحاناتهم بين أهليهم وذويهم لو أن لجنة الامتحانات استدعت عنصرين أو ثلاثة من الشرطة لكل مركز امتحاني، وفي بعض المراكز كان يكفي شد ميري على عصى، كفزاعة، لإبعاد المتجمهرين عن المركز.

المضحك أن لجنة الامتحانات بالمحافظة أعلنت أنها اتخذت تلك الإجراءات في إطار سعيها لجعل محافظة "..." خالية من الغش، شعار حلو ورائع، ولكن لماذا لا يعمم على كل المحافظات؟

نفس الإجراءات ونفس الشعار لايزال مرفوعا في ذات المحافظة هذا العام، حيث تم نقل أربعة مراكز ريفية إلى عاصمة المحافظة، كما وجه المحافظ تحذيرات لكل من يحاول الغش أو تعكير الأجواء الامتحانية وتكفل بزيادة أجور الملاحظين من موازنة المحافظة. أنا هنا لا أعترض على هذه الزيادة لأنهم يستحقون أن يتقاضوا كالعاملين في لجان الانتخابات أو التعداد، ولكن الاعتراض على حصر الزيادة على الملاحظين في محافظة واحدة فقط لأنها ستؤدي إلى مزيد من الاختلالات.

تأبط شراً

في نفس المحافظة أيضا، أصدرت اللجنة الامتحانية عام 2004 قرارا يقضي بحرمان طلبة مدرستي الأنهار والزبير في المرحلة الأساسية من نتيجة إحدى المواد، ما يعني إعادة عام كامل. قرار الحرمان القاسي جاء على إثر خلاف بين أحد الأهالي ورئيس المركز الامتحاني بعد إكمال آخر مادة وخارج المركز. يقول الأهالي: كان بوسع رئيس المركز التقاط مظروف الإجابات الذي كان (يتأبطه) من الأرض وإعادة لصقه بدلا من اتخاذ الحادث كذريعة لقرار الحرمان. وما كان للمظروف أن يقع لو أن حامله تعامل معه كما يتعامل مع حاجاته التي يجلبها من السوق إلى مطبخ بيته، (ولكنه كان يتأبطه شرا)، إذ يفسر الأهالي تصرف رئيس المركز بأنه انتقام منهم لأنهم لم (يكرموه) أثناء فترة الاختبارات.

استراتيجية مسلوقة

- أيهما أولى توحيد الزي المدرسي أم الامتحانات العامة.

- في غياب قانون الامتحانات ستظل العقوبات المتخذة بحق الطلاب واللجان خاضعة لرغبات وأمزجة شخصية.

تعلن الحكومة صراحة أن تخفيف اعداد الملتحقين بالجامعات هو جزء من سياستها، ولتنفيذ ذلك تتخذ عدداً من الإجراءات من بينها رفع معدل القبول في الجامعات الحكومية وتحديد أسقف للإستيعاب في كل جامعة وكلية وقسم، وبغض النظر عن جدوى هذه السياسة وأبعادها، فالمهم أن لا تدفع محافظات محددة ثمن هذه السياسة دون غيرها، فالنظام الإمتحاني الحالي باختلالاته الواضحة يساعد على ذلك.

فمثلاً وضع سؤال معقد في نموذج إمتحاني لمحافظة أو إثنتان ذات كثافة طلابية عالية سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة عدد الطلاب الراسبين وزيادة عدد الطلاب الحاصلين على معدلات دون 70٪ «الذين لا يسمح لهم بدخول الجامعات» وكذلك تقليل اعداد الحاصلين على معدلات 85٪ فما فوق، بما يعني إنقاص عدد المتقدمين للكليات العلمية كالطب والهندسة من أبناء هذه المناطق.

ولإثبات عكس هذه الإستنتاجات على الوزارة نشر بيانات نتيجة الامتحانات كاملة بصورة تمكن من تحليل هذه النتائج بحسب «المنطقة الامتحانية» أو المحافظات أو الجنس أو المادة أو السنة، ومثل هذه التحليلات تحتاجها الوزارة قبل غيرها.. لإن نشر النتيجة بالطرق الحالية لا يمكن من اجراء مثل هذه التحليلات.

ترى متى تراجع الوزارة سياستها وتقرر من هو أولى بالتوحيد- الزي المدرسي أم الامتحانات العامة؟

امتحانات إب تبدأ بالحزم وتنتهي بالغش وتسريب الاجابات للطلاب

■ إب - إبراهيم البعداني:

يتوصل بمحافظة إب سير أعمال امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية. وكالعادة فإن الامتحانات التي تشهدها المحافظة تبدأ كعديد محافظات بالحزم والشدة وتنتهي بالغش وتسريب الإجابات للطلاب، بالإضافة الى الاستعداد والتسابق او السباق المبكر من قبل سماسرة التربية والتعليم في المحافظة الذين يتسابقون على المراكز واللجان الامتحانية ذات الكثافة الطلابية.

قبل بدء الامتحان بأسبوع كان هناك اجتماع لقيادة التربية والتعليم بالمحافظة بالعشرات من الكوادر التربوية والموجهين، حيث أعلن مسؤولو التربية ضرورة العمل على إنجاح الامتحانات دون شوشرة او تفشي ظاهرة الغش، إذ أكد المسؤولون أن التربية تنوي القضاء على ظاهرة الغش وأنها سترسل الكوادر التربوية القديمة وذات الخبرة التربوية لإدارة والإشراف على الامتحانات. وبعد يومين من الاجتماع تفاجأ العديد من التربويين والموجهين القدامى أصحاب الخبرات والكفاءات بتعمد مكتب التربية استبعاد أسمائهم من كشوفات المراكز الامتحانية وتعيين بدلاء عنهم رؤساء للمراكز الامتحانية بمواصفات حزبية بحتة، وأكد الموجه "ع. هـ" لـ"النداء" أن مكتب التربية اعتمد معياراً حزبياً بحتاً في إدارة الامتحانات، حيث اعتمد ترشيح كل من ينتمي الى حزب المؤتمر، مؤكدا أن عديد مسؤولين في المحافظة حرصوا على استبعاد كل موجه او تربوي من خارج بيت المؤتمر الشعبي العام.

ولم يمض يوم على عملية الامتحانات حتى بدأ الضجر والضيق يملآن الآفاق من خلال تذمر المئات من الملاحظين والمراقبين الذين أجبروا على الحضور للمراكز الامتحانية، وبدأوا بالتهرب من عملية المراقبة في هذه المراكز، حيث أكد العشرات من هؤلاء أن مكتب التربية يقوم بالاستيلاء على مخصصاتهم المالية الخاصة ببدل المراقب، إذ تم تسليم مبلغ 250 ريالاً فقط للمراقب في اليوم الواحد، مؤكدين أن مكتب التربية والمراكز التعليمية في المديريات قاموا بتهديدهم بالخصم من رواتبهم إذا لم يلتزموا البقاء في المراكز الامتحانية.

أما ما يخص المراكز الامتحانية في الريف فقد أكدت لـ"النداء" مصادر مطلعة أن القائمين على عملية المراقبة اشترطوا على الطلاب فروقات مالية تصل الى 400 ريال من كل طالب عن المادة الواحدة، بالإضافة الى التزام الأهالي هناك بتقديم الغداء لهم الى جانب القات.

وظهرت في العديد من المراكز الامتحانية حالات انتحال الشخصية، حيث يقوم طلاب بالامتحان بدلا عن آخرين، كان آخرها قيام أحدهم بالامتحان بديلا عن شقيقه بمدرسة الراشدي في مدينة إب.

وقالت مصادر لـ"النداء" إن مدير المركز عمل على حل المسألة ودياً دون الإبلاغ عن هذه الحادثة.

وتشهد العديد من المراكز الامتحانية بالمحافظ زيارات يومية لعديد من الشخصيات والوجاهات؛ الغرض منها الاطمئنان على أبنائهم وتقديم المساعدة لهم (الغش).

البرلماني شوقي القاضي يتحدث لـ"النداء" عن الثأر:

هذه الأنظمة لا تستمر ولا تبقى إلا إذا أشغلت الشعوب بصراعات في ما بينها

أثناء قيامه بتدريب المشاركين في ندوة صياغة خطاب مسجدي يسهم في الحد من آثار وأضرار الثأر والنزاعات على التعليم، والتي أقيمت في إطار حملة إلا التعليم التي ينظمها تحالف المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.. التقيناه وطرحنا عليه مجموعة من التساؤلات.. إنه الأستاذ شوقي القاضي عضو مجلس النواب، مدير المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع (NODS).
... وإليكم تفاصيل ما دار في الحوار..

■ حاوره: شفيع العبد

■ بداية حدثنا عن الثأر كظاهرة موجودة في المجتمع اليمني.

– الثأر كظاهرة أستطيع أن أقول بفضل الله عز وجل إنها ليست في المجتمع اليمني كله، هناك مناطق وهناك محافظات لا تعرف الثأر ولا تمارسه، بل إن شبابها يستغربون عندما يسمعون بعض قصص الثأر من محافظات أخرى. الثأر منحصر في بعض المحافظات التي نعول على وجهائها ورجالها ونسائها وعقلائها أن يتخلصوا من هذه المشكلة التي شكلت ظاهرة في مناطقهم، وبالتالي حصدت الأرواح وأزهقت الأنفس وأسالت الدماء ويتمت الأطفال.. هناك الآلاف من الأيتام والفقراء والمعوقين والهاربين بسبب هذه الجريمة الشنعاء التي انتشرت وللأسف لم تجد لها حلولاً جذرية من قبل النظام السياسي الذي أضعه بصراحة في قائمة المتهمين الذين ما قدموا لمعالجة هذه المشكلة أي شيء، بل على العكس هناك تهم من بعض مناطق الثار بأن النظام السياسي بصورة أو بأخرى قد لاتكون مباشرة، هو الذي يغذي الثار، وهو الذي يدعم هذا النفوذ لمثيري الثارات، ويكفي أن التهمة ثابتة عليه بأنه لم يقدم شيئاً مع أن مسؤوليته الأولى هو أن يحد من هذه المشكلة.

■ ما هي أسباب الثأر من وجهة نظرك وكانك تلقي باللائمة على النظام السياسي؟

– تتداخل الأسباب، لكن أنا تحدثت عن أن النظام السياسي لم يقدم كمهمة من مهامه وكواجب من واجباته، النظام السياسي دائما الذي يتولى بلدا تقع على عاتقه مهام وواجبات، والتي هي نشر الوعي والتنمية والاستقرار والأمن والسلام إلى غير ذلك.. هذه كلها مهام يتبناها ويقودها، ثم يأتي الدور الثانوي لشرائح المجتمع التي تدعم هذه الأمور. أما من حيث الأسباب فترجع إلى كثير من الأمور يأتي في مقدمتها للأسف الجهل والتعصب الأعمى، ثم تعثر العدالة وغياب هيبة الدولة، وعدم وجود سيادة القانون.. وهناك أسباب تعود إلى نوع من أنواع النفوذ الذي يحظى به البعض ويمارسون أموراً كثيرة هي من ممارسات الدولة، هناك أيضاً وعي يحتاج إلى كثير من المراجعة في مناصرة القاتل سواءً بالإخفاء أو غير ذلك.

■ ما دور مجلس النواب تجاه الثأر؟ وما الذي عمله في هذا الاتجاه؟

– أستطيع أن أوجه لوماً إلى مجلس النواب وأنا أحد أعضائه، فالمجلس مغيب عن القضايا الكبيرة، وللأسف مجلس النواب بهذه التركيبة الأحادية غيب تماماً عن معالجة أوضاع البلد، وبالتالي يفهم بعض أعضاء المجلس أن مهمتهم هي الدفاع عن الحكومة وممارساتها، وليست مهمتهم قيادة البلد تشريعاً ورقابة، وبالتالي ليس هناك دور يذكر لمجلس النواب.

■ المطلوبون على ذمة قضايا ثأر في مأمن من يد العدالة بينما قادة الحراك السلمي وأصحاب الرأي في المعتقلات، وتفرط السلطة في قمع الحراك السلمي... ما تعليقك؟

– هذا يثبت أن الدولة والنظام السياسي إذا أراد شيئاً سيفعله بدليل أن النظام السياسي إذا شعر بخطورة على الكرسي أو على رأس النظام فإنه مستعد أن يبيد محافظة كاملة وليس قبيلة فقط، لكن أن يتدخل وأن يوقف الثارات وأن يوقف هذه الدماء التي تنزف فإنه للأسف لا يتدخل. لا أدري هل هو عدم شعور بهذه المهمة وغياب أهميتها. هناك اتهام للنظام السياسي والحكومات المتعاقبة أن هذه الأنظمة لا تستمر ولا تبقى إلا إذا أشغلت الشعوب بصراعات في ما بينها، وبالتالي ينفرد لها الأمر، لان هذه المحافظات إذا استقرت ستطالب بمشاريع وجامعات وطرقات وأشياء كثيرة، وهذه الأنظمة هشة وهذه الحكومات هشة تريد أن تنهب، وموضوع الفساد معروف ولا يخفى على أحد.

■ شاركت في حملة إلا التعليم كمدرب في ندوة صياغة خطاب مسجدي وستسهم في إعداد الخطاب.. ما رأيك في الحملة؟ وكيف وجدت تفاعل المشاركين في الندوة من خطباء المساجد؟

– المجموعة المختارة للمشاركة في الندوة مجموعة رائعة تستشعر تماماً المشكلة وتستوعبها استيعاباً ممتازاً، وبالتالي فإنها أولاً مبشر خير على أنها إن شاء الله ستقوم بشيء إيجابي، ولكن أريد أن أشدد هنا أن موضوع هذه المحافظات الثلاث – نعم أيضاً هناك محافظات أخرى، وبالتالي من حق تلك المحافظات ايضاً أن تحصل على كثير من هذه الأنشطة لتخفف من مشكلة الثأر.

اما موضوع التركيز على التعليم فهي لفتة ممتازة جداً حيث إن هذه المحافظات تشكو بسبب هذه الثارات والنزاعات توقف الدراسة والتعليم، يكفي أن تعرف انه قبل أيام قرأت إحصائية بأن هناك 38 ألف طفل كان ينبغي أن يكونوا ملتحقين بالتعليم، وبالأمس قرأت أن 82% من بعض المناطق التي فيها نزاع لم يدخلوا اختبارات شهادة الثانوية العامة، إذن هناك فاجعة، وبالتالي كانت الحملة موفقة في أنها تستهدف جزئية من جزئيات العلاج؛ ترك المدارس وترك التعليم، والتعاون في أن يبقى التعليم والمدارس بعيدين عن الثارات والنزاعات لان هناك مدارس مغلقة وأطفالاً يقتلون بسبب الثار والنزاع، ولهذا كانت اللفتة كريمة في جزئية مهمة.

■ مالا هي النصيحة التي تقدمها لزملائك أعضاء مجلس النواب ممثلي المحافظات الثلاث؟ وماذا تقول للمتحاربين في تلك المحافظات؟

– بالنسبة لزملائي في المحافظات الثلاث أرجو أن يدعموا هذه الحملة والوقوف معها وأن يتبنوا مشروعها، فهي حملة مهمة وموفقة. أما بالنسبة للمتنازعين والمتناحرين فان يتقوا الله عز وجل فهناك دماء تسفك وحقوق تهدر وأرواح تزهق بسببهم وبسبب نزاعاتهم، فالعالم من حولنا يتنازعون لكنهم يحلون مشاكلهم في يوم وليلة، الحرب بين الأرجنتين وبريطانيا استمرت ستة أيام، بينما حروبنا تستمر ست سنوات وستة قرون. فأقول أين العقلاء؟

● القاضي

شخصيات اجتماعية من مأرب تتحدث عن أسباب الثأر وأبرز الحلول:

فرض النظام والقانون وإصلاح القضاء علاج العلل وبلسم داء الثأر المستعصي

■ مارب - علي الغليسي

محافظة مأرب ليست المحافظة اليمنية الوحيدة التي تعاني من انتشار ظاهرة الثأر والنزاعات القبلية، ولا تحتل موقعا متقدما في إحصائيات وزارة الداخلية المتعلقة بقضايا القتل والجرائم الجسيمة، لكن التركيز عليها من بين محافظات الجمهورية وتناول ما يدور فيها من حوادث بعيدا عن الحيادية جعل اسمها مرتبطا بالثأر والقتل والوحشية.

لا يمكن إنكار وجود الثأر في مأرب كظاهرة سلبية، لكن هناك ظواهر إيجابية لا ينبغي أن نمر عليها مرور الكرام، وكما أن المجتمع لا يخلو من (مخربين) يسعون لاشعال الفتن وخلق صورة مشوهة، فإن جهودا تستحق الشكر لا زالت تواصل سعيها لإشاعة ثقافة السلام ونبذ العنف من خلال حملات التوعية بمخاطر الثأر والنزاعات القبلية وانعكاساتها السلبية على مستقبل الأجيال، بالإضافة إلى كونها سببا من أسباب إعاقة الإعمار والتنمية في المناطق التي ما زال الثأر فيها سيد الموقف، لكن تلك الجهود لن تؤتي ثمارها إذا لم تحظ بمساندة من الجانب الرسمي ممثلاً بقيادة الدولة العليا والسلطة المحلية بالمحافظة، وكذا الجانب الشعبي الذي يقوده المشائخ والأعيان والوجهاء والشخصيات الاجتماعية من كافة القبائل وقيادات الأحزاب السياسية والمؤثرون من قادة الرأي. وقد حرصنا في هذا العدد على استضافة عدد منهم واستطلاع آرائهم حول تلك القضية الشائكة والمعقدة.. وإليكم الحصيلة:

● نمران

● كعلان

● الشليف

القبائل عرفت مساوئ الثارات.. والرئيس سينجح

■ الشيخ علي القبلي نمران رئيس المجلس الأعلى لتحالف قبائل مأرب والجوف، قال إن المجلس الأعلى للتحالف يحرص على أن يكون له دور إيجابي في ما يتعلق بتقديم أو المساهمة في إيجاد حلول لقضايا الثار، وقد أسهم في إيجاد حلول جذرية لعدد من القضايا وإنهائها بجهود وإمكانات ذاتية من قياداته. مشيرا إلى أن أدوار المجلس معروفة ويظهر صوته عندما يجب أن يظهر، وقد تخطت قبائل مأرب والجوف ظروفها المعروفة وساهمت في إيجاد ذلك التحالف الذي لا يتلقى أي دعم من قريب أو من بعيد.

القبلي (وهو أحد مشائخ قبيلة مراد) اعتبر عدم الجدية والإخلاص من قبل الدولة ووجهاء المناطق أبرز العراقيل التي تعترض الجهود الجادة لحل قضايا الثار، وتطرق في سياق حديثه إلى أن رئيس الجمهورية لو تبنى موقفاً جاداً للقضاء على الثارات لحقق نجاحات كبيرة لوجاهته وإمكاناته، بالإضافة إلى كون القبائل تقدر الأخ الرئيس وتحترمه كواحد منها وسيكون طلبه مجاباً من وجهة نظرنا.

وأضاف: أعتقد أن الغالبية من القبائل قد عرفت مساوئ الثارات والحروب، وبدأوا يتجنبونها في حال سلموا من فرضها عليهم بالدوافع المعتادة، لأنه توجد في القبائل جهال يفرضونها على العقال.

وثمن الشيخ القبلي مبادرة جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي بمحافظة مأرب، الهادفة إلى تهجير الطلاب وضمان عدم المساس بهم في قضايا الثارات ليواصلوا تعليمهم في أمان.

واعتبرها مبادرة جيدة ستحظى باستجابة عامة حيث إنه لا يمكن أن يرفضها أي عاقل. وتمنى في ختام حديثه أن تتضافر الجهود الرسمية مع الجهود القبلية لإيجاد رؤية موحدة للخروج بحلول لقضايا الثارات.

نتائج المبادرات ستكون إيجابية للمستقبل

■ الشيخ مرضي بن كعلان (أحد مشائخ الجدعان له دور بارز في حل عدد من قضايا الثأر) يقول إن الجهل بأخطار الثار وعواقبه الوخيمة في الدنيا والآخرة ساهم في انتشاره بشكل كبير في محافظة مأرب كغيرها من محافظات اليمن، وكذا ضعف الوازع الديني، وفضلاً ضعف دور الأجهزة المعنية بحل القضايا والفصل في المشاكل، والذي جعل الناس شبه يائسين من أن هناك جدية في استئصال تلك الظاهرة. والحل يتطلب إيجاد قانون يعاقب من يرتكب ظلما ضد الآخرين يسري على الجميع ولا يستثني أحداً.

وتمنى بن كعلان لكل المبادرات والجهود التي تسعى للحد من الثارات النجاح، سواء تلك التي تشمل كافة أفراد المجتمع أو ما يخص فئة معينة كالطلاب وغيرهم، كون نتائجها الايجابية ستظهر في المستقبل. داعيا الجميع إلى الالتفاف حول مبادرة تهجير الطلاب وتحريم المساس بهم في قضايا الثارات حتى يواصلوا دراستهم آمنين مستأمنين.

الجهد الفردي ضعيف في ظل غياب النظام والقانون

■ الشيخ مبارك بن علي الشليف ذكر أن أبرز أسباب الثار وانتشاره في محافظة مأرب، هو الجهل وعدم الإدراك التام بمضاره وأخطاره المستقبلية على أجيال الحاضر والمستقبل، حيث إن الجهل يدفع أصحاب الثار إلى ارتكاب الحماقات، بالإضافة إلى النزائع المفتعلة كالحدود والممتلكات من قبل أعداء هذا العنصر القبلي، والتي تجعل الناس يتعصبون مع بعضهم البعض تحت شعار "الحد للجميع والمعورة على الجميع"، كما أن هناك دوافع وأسباباً ومغازي سياسية لا ترغب في توحيد القبائل وجمع كلمتهم.

واعتبر الشليف (وهو رئيس الدائرة الاجتماعية في مكتب إصلاح مأرب) أن توعية المجتمع وترسيخ الوعي لديه يأتي في مقدمة الحلول لقضايا الثارات، مع إحياء روح الأخوة بين أفراد المجتمع، وإشاعة معاني الألفة ونبذ العنف والتعصب الجاهلي المقيت، والإنصاف في القول والرأي من كبار قيادات المجتمع. ومن بين أهم الحلول تأتي ضرورة إشاعة العدل والوقوف مع الحق أينما كان، وقيام الأجهزة الأمنية بواجبها الدستوري والقانوني وتحمل مسؤوليتها الكاملة، مشيرا إلى أنه لو فرضت هيبة النظام والقانون ورصدت الدولة إمكانات لحل هذه المشكلة وتبنت قياداتها ذلك فإنها ستحد من انتشار تلك الظاهرة، لكن بغياب دولة النظام والقانون يكون الجهد الفردي ضعيفا ومحدودا حيث إن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها.

وحول مبادرة جمعية المستقبل لتهجير الطلاب قال: الإسلام حرم دم المسلم، ووفقا لذلك ليس هناك فرق بين الطالب والفلاح والتاجر والعامل، لكن أنا مع العمل من أجل صعود جيل متعلم بعيدا عن الثارات، وأنا مع احترامي للقبائل ضيعوا الأسلاف والأعراف والقيم حيث تراهم يأخذوا ثأرهم من الغافل أو المسافر أو الطالب.

وتوقع أن يكتب النجاح لتلك المبادرة إذا قامت الجهات الأمنية بحماية الجامعات والمدارس وإيجاد آلية لتوفير الأمان في الطرق المؤدية بالطلاب من مناطقهم إلى المؤسسة التعليمية.

أما عن دور الأحزاب السياسية في إصلاح ذات البين ومحاربة ظاهرة الثأر، فقد أشار الشليف إلى أن الإصلاح كحزب سياسي له باع كبير في إصلاح ذات البين، ومواقفه مشهودة مع القبائل وموقفه منها، حيث إن بداية دخوله تلك المناطق القبلية تكون بالسعي إلى تاليف القلوب ونبذ العصبية، وقد خصص الدائرة الاجتماعية للعمل في إصلاح ذات البين انطلاقا من الدافع الديني والواجب الاجتماعي.

ودعا في ختام حديثه جميع القبائل إلى تحكيم العقل وتوحيد الكلمة والنهوض بهذه الشريحة المتاخرة عن الركب، وإلى نبذ الثار الذي يتم الأطفال ورمل النساء وأهدر الأموال وشتت الصفوف وباعد بين القلوب. ورجا الإخوة المشائخ وأصحاب الرأي أن يطالبوا النظام بالحقوق المشروعة وأهمها حقن دمائهم ودماء أبنائهم، وتوفير الأجواء اللازمة لصناعة مستقبل مشرق للأجيال.

القضاء علاج العلل والبعض يعيدنا للجاهلية

■ يرجع الأخ أحمد المنيعي رئيس اللجنة الإعلامية لملتقى مأرب، أسباب استفحال ظاهرة الثار إلى فساد الأوضاع في أجهزة الضبط والقضاء، حيث إن "القضاء.. علاج العلل وبلسم داء الثار المستعصي"، وغياب العدل أو تغييبه هو السبب في عدم استئصال تلك الظاهرة، بالإضافة إلى ظهور الحكومة بمظهر العاجز عن أداء وظيفتها الدستورية في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار. كما أن التسيب والإهمال وفقدان الثقة بالقضاء وقصور أداء المحاكم الشرعية والتطويل الممل في حل المشاكل بين الناس وعدم البت في القضايا المعروضة ساهمت في انتشار الثارات، فالقضايا القبلية المنظورة أمام المحاكم تظل كالمعلقة فتمر سنوات على ملفاتها وهي مرمية في ردهات وأرشيف المحاكم، وإن صدر حكم فإن القاضي لا يجرؤ على قراءته خوفا على روحه من القبيلة التي لا يكون الحكم لصالحها. ولذا نؤكد أنه في حالة وجود أمن وقانون يعلم الناس معه أن من ارتكب جريمة لن يفلت من العقاب، فإن الجميع سيكونون آمنين مطمئنين ولن يتجهوا نحو الثار.

وأضاف: تتحمل القبائل نصيبا من المسؤولية حيث إننا لو نظرنا إلى بعضا من أسباب عدد من الحروب القبلية لوجدناها أسبابا تافهة تعيدنا آلاف السنين إلى عصور الجاهلية الأولى، فحرب تقوم بسبب ناقة وأخرى على قطعة أرض ومثلها على بئر.. وهنا لابد من توعية المجتمع وتبصيره بالأخطار المحدقة به. وظاهرة الثار لا تحتاج إلى مبادرات وإلى لجان بقدر ما تحتاج إلى استشعار للمسؤولية والرغبة الذاتية للمجتمع للتخلص من ذلك الداء العضال وتحقيق العدل والمساواة بين الناس، وأي إجراء خارج هذا الإطار يعتبر مضيعة للوقت وهدرا للإمكانات، فالعدل أساس الحكم والحكم بلا عدل يعني انتشار القتل والفوضى والدمار.

أركان الثأر

غازي عبدربه القاضي

ظاهرة الثأر ليست نبتة وحيدة يمكن لها النمو دون توافر البيئة الملازمة لها، فهي كظاهرة تعتمد على أركان عدة تعتبر عوامل مساعدة لانتشارها وتوسعها، ومن أهم تلك العوامل الجهل والفقر وغياب الدولة.

فالجهل يعتبر المستنقع الخصب لنشوء الخلافات القبلية (المسببة للثأر)، وتصعيدها، وغالباً ما يغيب صوت العقل والمنطق وادراك الأبعاد كما لا تحضر الحسابات لدى أطراف أي خلاف قبلي من حيث الربح والخسارة في كثير من الخلافات القبلية.

الوعي الديني: رغم كون المجتمع اليمني إجمالاً مجتمعاً محافظاً لكن أحياناً يكون الاسلام حاضراً ظاهرياً في أداء الشعائر وفي كثير من الأمور السطحية، إلا أن السلوك الإيماني والالتزام الديني يغيب تماماً عندما يحضر الخلاف مصحوباً بشياطين الجن والانس، وتأثراً بعصبية السلوك الجاهلي وحميته. فالدين يؤكد حرمة المسلم على المسلم دمه وماله وعرضه، وذلك ليس له مكان عندئذ، والنفس التي حرم الله قتلها لم تعد لها حرمة، فالخطاب الديني لم يقم بدوره نحو تعزيز الإيمان وصياغة مفاهيم الاسلام إلى سلوك قيميا للقبيلي المسلم، فالقاتل يقتل ولا يُعد مرتكباً لجريمة قتل أحياناً يظهر كبطل لدى القبيلة كآخذ بثأرها وأحياناً أخرى تتحمل القبيلة جريمته ليس باعتبارها جريمة ولكن باعتباره مدافعاً عنها أو ارتكب خطأً وحمايته واجب عليها، وفي الثأر القبلي لا وجود لنص أن وثابت ديني كقوله تعالى «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

كما أن العلم لا يشغل الا حيزاً ضيقاً من مساحة القبيلة اذ يطوقه الجهل، وكثير ممن أثر فيهم العلم لا مثلك قراراً قوياً داخل القبيلة، ولا يشكل المثقفون إلا نسبة لا تذكر بين أفراد القبيلة.

الفقر: في كثير من المناطق القبلية ظل الانشغال بالحروب والصراعات القبلية العمل الأساسي لأبناء القبيلة، وظل الفقر رفيقاً لا مناص منه وعد عاملاً مساعداً لاستفحال الثأر، حيث وفر الفقر عدداً كبيراً من الرجال العاطلين وغير القادرين على العمل لعدم امتلاكهم مهارات حرفية ومهنية كمقاتلين في صفوف القبيلة وعدم قدرة الآباء على تعليم أبنائهم جعل معسكر القبيلة يظل مليئاً بالرجال الذين لا عمل الا عندما تعلن التعبئة في صفوف القبيلة. كما أنه والأسباب قد تتعلق بالفقر دارت كثير من الحروب والثارات حول مرعى أو مجرى ماء.

غياب الدولة: دور الدولة في القضاء على الثارات ظل محدوداً أو غائباً وتركت الدولة مهمة حماية مواطنيها والدفاع عنهم للقبيلة، فالدولة في أكثر القضايا لا تحضر الا كشاهد. ويرافق ذلك دور سلبي لأجهزة الدولة التنفيذية والامنية. ويأتي دور القضاء أكثر سلبية فكثيراً ما تمكن طرفا نزاع من الحصول على حكم قضائي يؤيد حجة كل منهما فكثير من الاحكام القضائية لا تزيد الخلاف الا خلافاً وكثيراً ما اشتعلت نيران حرب اذكاها حكم قضائي.

كما أن مماطلة القضاء وعدم البت في القضايا سبب لاحتكام القبائل إلى السلاح عوضا عن المتابعة في أروقة المحاكم ومنازل القضاة ومقايلهم. كما أن عدم قدرة القضاء على التنفيذ للاحكام القضائية يفقدها قيمتها حتى وإن كانت عادلة نظرياً، فالسلطة غير قادرة على تنفيذها والزام أطراف النزاع بتطبيقها على الواقع.

الدولة تخلت أيضاً عن دور أوكل إليها شرعاً وقانوناً وهو حق القصاص الذي لا يفوض الدين والقانون أحداً غيرها فيه (بصفتها ولي الأمر).

فدور الدولة اتسم بالسلبية التامة في ممارسة وظيفة من أهم وظائفها.

مناشدات

سجين محكوم بالاعدام يناشد رئيس الجمهورية إعادة محاكمته بنزاهة

ناشد سجين محكوم عليه بالاعدام رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الاعلى ووزير العدل ورئيس النيابة اعادة محاكمته بنزاهة تضمن له حقه بالدفاع وعدم اهداره عن طريق الاستنتاجات الخاطئة والفساد في الاستدلالات.

وقال عبدالله مهيوب المسجون منذ 2004 في السجن المركزي بتعز على ذمة قضية تبادل اطلاق نار بين أطراف متعددة في منطقة قطوه مديرية شرعب الرونة ونتج عنها مقتل أحد الاشخاص. أنه يواجه اليوم حكم بالإعدام بني على الظن والشك والاعتقاد و خطأ الاستدلالات والاستنتاجات وليس على الواقع والحيثيات المؤكدة.

وأشار إلى أن الحكم ضده تجاهل تناقض أقوال شهود الإثبات الذين لم يؤكد أياً منهم أن الرصاص التي أصابت القتيل صادر من قبله وبالأضافة إلى أنه لم يتم فحص المقذوف في المعمل الجنائي ولم تقم النيابة العامة بالتحقيق مع الأطراف الأخرى المشتركة في حادثة اطلاق النار.

استنجد بشيخ لارجاع حقوقه لكنه ادخله السجن ونهب عليه 51 مليوناً

الحسني يناشد رئيس الجمهورية الافراج عنه ليعول اولاده المشردين

وجه أمين غالب الحسني من السجن المركزي بصنعاء مناشدة يستنجد فيها رئيس الجمهورية والنائب العام برفع الظلم عنه وأطلاق سراحه من السجن الذي دخله بتهمة هو بريء منها.

وقال الحسني أنه قبل عشر سنوات لجأ إلى أحد المشائخ في صنعاء بغرض حمايته والاستعانة للحصول على حقوقه المنهوبة.

وأضاف أنه مقابل إعادة حقوقي ظليت 10 سنوات خادماً وحامياً للشيخ وقدمت الغالي والرخيص فداءً له وسكنت أنا وأولادي في منزله.

وزاد: بعد كل ما قدمته تم الاستيلاء على حقوقي ولفقت لي تهمه باطلة وصدر حكم بالسجن لمدة عام كما تم طرد أولادي من منزل الشيخ إلى الشارع.

وأشار إلى أنه لا يزال في السجن رغم انتهاء الفترة المحددة في الحكم ويرفضون الافراج عنه على ذمة مبلغ مالي.

وحسب الحسني أنه وهو في السجن أرسل عدة مناشدات للشيخ وأولاده وأشخاص من قبيلته للرأفة بأولاده وحمايتهم وأعادتهم إلى مدارسهم التي تركوها إلا أنهم لم يستجيبوا لها وقال: أنه لو كان أرسل تلك المناشدات إلى جبال صنعاء لهدمتها.

صدام نجل الحسني قال: لـ«النداء» عندما دخل والدي السجن قام أشخاص من أتباع الشيخ بطردي أنا وأخواني الثلاثه إلى الشارع واخذوا منا عفش المنزل ولم يعطونا سوى نصف ملابسنا كما أنهم لم يسمحوا لنا بأخذ شهادات الميلاد وصورنا معنا، وقاموا بتشويه سمعتنا عند الجيران حتى لا يتعاطفوا معنا، وأضاف صدام 13- عاماً- وبما أننا لا نعرف شيء عن أقاربنا وجدنا أنفسنا في الشارع فلجئنا إلى إمرأه في شارع هائل وقامت بادخالنا بيتها وظلينا عندها منذ دخول والدي السجن إلى الآن.

صدام أشار إلى أنه ونتيجة ما حصل لنا فلا يعيلهم احد، انقطعوا عن الدراسة واضطر هو للبحث عن عمل لمساعدة خواته.

وأفاد أن أشخاص من قبيلة الشيخ نهبوه على والده 51 مليون ريال كانت حصيلة اغترابه في السعودية.

مستشفيات حجة تعاني الإهمال والتسيب

وجه العاملون في القطاع الصحي بمحافظة حجة من أخصائيين وأطباء وصيادلة، رسالة عبر الصحيفة الى رئيسي الجمهورية والوزراء ووزير الصحة ومحافظ حجة، يناشدونهم مراجعة الاستراتيجية المعمول بها في المحافظة.

وقالوا في رسالتهم إن الخدمات الصحية وصلت الي مرحلة خطيرة تتوجب عدم الصمت، فمستشفيات المحافظة تعاني من التسيب والإهمال والمتاجرة بأرواح المواطنين وتعيين أفراد لا يحملون المؤهل الكافي ولا الخبرة اللازمة لشغل هذا المنصب، فمدير مكتب الصحة بالمحافظة يحمل درجة البكالوريوس، ومدير المستشفي المركزي بالمحافظة (المستشفى الجمهوري) بعاصمة المحافظة يحمل شهادة لا علاقة لها بمهنة الطب (علوم أحياء) مع وجود أخصائيين وكوادر مؤهلة.

لعدم التزام النيابة باحضار المتهم الثالث في قتل الرعوي

القاضي وجه باعادة القضية للنيابة والشجاع يطالب بمحاكمة مدير السجن

■ إبراهيم البعداني

عقدت محكمة الاستئناف بمحافظة إب صباح أمس، جلستها السابعة في قضية مقتل المواطن صلاح الرعوي. وفي الجلسة التي حضرها المحامي عبده ناشر الشجاع، وتغيب عنها المتهم الثالث الذي لم تتمكن النيابة العامة من إحضاره، خاصة وأنها قد التزمت بإحضاره بعد أن تم الإفراج عنه عن طريق مدير السجن المركزي محمد السعيدي بدون علم النيابة او القضاء.

وبعد قراءة محضر الجلسة السابقة وجه القاضي بإرجاع ملف القضية إلى النيابة، لعدم التزامها بإحضار المتهم الثالث. وفي الجلسة طالب المحامي الشجاع النيابة، والمحكمة بإحالة مدير السجن إلى التحقيق بسبب عرقلته سير عملية القضاء، ولعدم التزامه بإحضار المتهمين إلى المحكمة.

وأكد الشجاع أن المحكمة أجلت جلستها أمس إلى يومنا هذا بسبب عدم حضور المتهمين، بتوجيه من مدير السجن السعيدي. وأثناء تواجد الصحافيين داخل القاعة طالب المتهمون بإخراج الصحافيين، وطلبوا من القاضي مصادرة كاميرا تصوير التابعة لي بحجة أن التصوير ممنوع، وأن القاضي لم يسمح لي بالتصوير. إلا أن القاضي لم يمانع من التصوير.

وقد حضر هذه الجلسة التي تعتبر قضية رأي عام المئات من أبناء محافظة إب خاصة بعد التهديدات التي تعرض لها المحامي عبده ناشر الشجاع الأسبوع الماضي من عدد من أبناء الحداء.

من جهة أخرى برأت محكمة شرق إب في جلستها صباح اليوم مدرس اللغة العربية عبدالسلام قاسم الشراعي من جميع التهم المنسوبة إليه، حيث تلا قاضي محكمة الشرق منطوق الحكم ببطلان الدعوى المرفوعة ضد الشراعي وقبول الدفع الذي قدمه المحامي عبده ناشر الشجاع.

وفي تصريحه لـ"النداء" قال الشجاع إن الحكم ببراءة الشراعي يعتبر انتصاراً لعدالة القضاء والقانون، وأضاف: كنت على ثقة أن القاضي سيقبل الدفع الذي قدمناه للمحكمة؛ لأن موكلي مشهود له بالنزاهة والأخلاق الفاضلة، وقد تم تلفيق تهم كيدية له؛ لأنه رفض سياسة التلقين والتحريض التي اتبعها مدير مدرسة خالد بن الوليد لطلاب المدرسة حين قام بتشغيل شريط فيديو للطلاب يعرض فيه أعمال العنف بالعراق المنسوبة للشيعة، وعندما اعترض الشراعي على هذا الشريط، كونه ينمي سياسة الحقد والكراهية للطلاب، قام مدير المدرسة بتوجيه تهمة الحوثية والخروج عن الدين لمدرس اللغة العربية عبدالسلام الشراعي.

من جانبه قال الشراعي إنه سعيد جداً ببراءته وانتصار القضاء لقضيته، وقال: لولا وقوف الناس الخيرين وإيمانهم بقضيتي لأصبحت في خبر كان، وأضاف: المحامي أظهر براعتي من أول جلسة من خلال ترافعه أمام القضاء، متوجهاً بالشكر له وللصحافي محمد الغباري، وصحيفة "النداء" ونيوزيمن، وإلى كل الصحف والمواقع الإلكترونية والصحافيين، الذين ناصروه بالكلمة والحرف.

بعض سائقي الدراجات النارية يثيرون القلق بين المواطنين بتعز

■ تعز - "النداء"

كثرت في الآونة الأخيرة الشكاوى من بعض سائقي الدراجات النارية بتعز، حيث تعرض عدد كبير من المواطنين بينهم نساء لعمليات اختطاف حقائبهن أثناء مرورهن في الشوارع الرئيسية في مدينة تعز.

إحدى ضحايا أولئك الشبان مدرسة خرجت للتسوق، وبينما هي تسير في طريقها إذ بموتوسيكل يمر وينتزع حقيبتها من يدها رغم صغر حجمها، وذهب بما تحويه الحقيبة تلفون سيار سعره يزيد على 50 ألف ريال، ومبلغ من المال وبعض الحلي كانت اشترتها من أحد المحلات بشارع 26سبتمبر.

القضية تتسع يوماً بعد آخر أمام صمت كبير من قبل الجهات المعنية التي يبدو أنها عاجزة عن إلقاء القبض عليهم، حيث أكد عدد من المواطنين أن هذه العصابات أخذت تنتشر في كافة المديريات بتعز.

وفي وقت سابق كان عدد من ساكني وادي القاضي في مديرية المظفر وبعض الشخصيات في مديرية القاهرة، طالبوا بالكشف عن الذين يعملون على التستر وحماية مجاميع من الشبان الخارجين عن القانون بما يفعلون من سلوكيات وممارسات يقومون بها تجاه المجتمع، الأمر الذي أثار الخوف والقلق على حالهم وأموالهم ومحلاتهم، حيث يقوم الشبان المشكلون لتلك المجاميع والمنتشرون -حسب إفادات

المواطنين- في أكثر من حارة ومديرية، يقومون بعمليات النهب والسرقة وإطلاق الرصاص هنا وهناك، وسلب النساء المارات في الشوارع حقائبهن والتحرش بهن.

وفي شكواهم التي وقعوها والموجهة إلى رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، ومحافظ تعز، ومدير أمن المحافظة، وتسلمت "النداء" نسخة منها، قالوا إن هناك عناصر حاقدة على الأمن والاستقرار في محافظة تعز، وبالتحديد وادي القاضي بمديرية المظفر، وهي مجموعة مسلحة تقوم بعملية التقطع والنهب وتخويف المواطنين وإقلاق السكينة العامة في المحافظة، كان آخرها قيامهم بالتهجم على أحد المواطنين والذي يملك محلاً لبيع المواد الغذائية، حيث تعرض للضرب والتهديد بالسلاح وإطلاق النار والتهديد بالتصفية الجسدية، وقاموا بنهبه واللوذ بالفرار.

وقالت الشكوى إن المتهمين من أصحاب السوابق والمطلوبين أمنياً، حيث سبق أن وقفت المجموعة المسلحة ضد أجهزة الدولة ونهب المواطنين، حيث تكررت الحوادث منهم في أكثر من حارة.

وتساءل المواطنون في شكواهم عمن يقف وراء دعم تلك العصابة، ومن الذي يخلصهم كلما وقع أحدهم في قبضة الأمن حيث يتم إطلاق سراحهم رغم ثبوت التهم الموجهة ضدهم، حيث تعددت جرائمهم وزاد قلقهم للمجتمع أمام مرأى ومسمع الجهات المعنية باستقرار أمن وسكينة المواطن.

وقال مواطنون تضرروا من تلك المجاميع إن الأعمال التي يقوم بها أولئك الشبان الخارجين عن القانون تكررت وباستخدام أساليب متعددة، حيث وصلت إلى محاولة انتهاك المنازل والتعرض للفتيات في الشوارع العامة. وناشدوا الجهات المعنية سرعة التدخل لإيقاف الشبان المقلقين للسكينة العامة، وكشف من يتستر عليهم وتقديمهم للعدالة.

مركز سبأ يدشن سلسلة محاضراته عن ظاهرة الثأر

يُدشن مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية برنامج «المحاضرات العامة» اليوم الاربعاء بمحاضرة للقاضي يحيى الماوري عضو المحكمة العليا بعنوان «الثأر كظاهرة في المجتمع اليمني ووسائل الحد منها»، وذلك في مقر المركز بمدينة الاصبحي بأمانة العاصمة.

وفي بيان للمركز فإن برنامج المحاضرات التي ستلقى كل أربعاء عبارة عن برنامج تفاعلي عام ومفتوح للجميع تم التنسيق له مع شخصيات عامة ومسؤولين وباحثين وخبراء وأكاديميين وسفراء مقيمين وخبراء وباحثين زائرين.

ويهدف برنامج المحاضرات إلى توعية جميع شرائح المجتمع وتزويدها بمعلومات ورؤى حول أهم القضايا والظواهر والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية في اليمن والعالم.

رد

الأخ سامي غالب – ناشر ورئيس تحرير صحيفة "النداء المحترم

لقد طالعتنا صحيفتكم الغراء في عددها 156 الصادر بتاريخ 2008/6/18م الصفحة العاشرة منها خبرا بعنوان "قاض يملك تاجرا شارعا في الحديدة".

وعملاً بحق الرد ووفقا لقانون الصحافة والمطبوعات على الصحيفة أن تنشر ردنا هذا في نفس المكان وبنفس المساحة. وأرجو أن يكون الرد تحت عنوان "نافذ ينتهك حق مواطن والقضاء ينصفه في الحديدة". ونحن نعلم بخط النداء الإعلامي كصحيفة إعلامية تحمل في سياق ما ينشر على صدر صفحاتها قضايا البلاد والعباد بمهنية إعلامية تقوم على الحيادية ومصداقية الطرح والدقة على الحصول على المعلومة والموضوعية في تحري مصادرها.

غير أن ما طالعتنا به صحيفتكم في صفحتها العاشرة في عددها 156 بتاريخ 2008/6/18م تحت عنوان "نافذ ينتهك حق مواطن والقضاء ينصفه في الحديدة" خلا تماما من حيادية الخبر المنشور في الصحيفة، لأن بناء الخبر وصياغته أساسه مذكرة وكان من المفترض نشر صورة المذكرة مع الخبر ولو بشكل رمزي سواء كان مصدرها الهيئة العامة للأراضي أو غيرها.

أما ما جاء في مضمون ما نشر فلا أساس له من الصحة وعار من المصداقية ولا يستند على أي دليل مادي أو منطقي.

أما الهيئة العامة للأراضي كونها هيئة حكومية فلا يحق لها أن تبدي استغرابها بما يصدر عن القضاء عبر الصحف فكان الأحرى بها أن تلجأ إلى القضاء كونها تعلم أن للتقاضي درجات وتأخذ حقها من خلاله وليس عن طريق الإساءة والتشهير عبر الصحافة، خاصة وأن النزاع بيننا وبين جارنا حول فاصل مملوك لنا وجزء من مساحة عقدنا بموجب بصائرنا وعقدنا البلدي ورخصة البناء وكذا تقارير صادرة من مهندسي مكتب الأراضي.. جميعها تفيد بأن الفاصل هو جزء من مساحة العقد ولدينا ما يثبت ذلك. إلا أن بعض موظفي مكتب الأراضي استمروا بدعمهم ومساندتهم لجارنا كونه موظفاً لديهم، وعلى ضوء ذلك تم إدخال مكتب الهيئة العامة طرفا في الخصومة من قبل المحكمة والتي التزمت على لسان محاميها بأنها ستتقيد بما سيرد على القضاء كونه سلطة عليا. وأخيرا صدر حكم وفقا لما طرح من أدلة وبراهين أمام المحكمة ومن تاريخ 2007/10/27م ولم أستلم ما يفيد استئناف الهيئة العامة للأراضي.

وعليه فإن مضمون ما نشر في الخبر من قبيل التضليل للعدالة وللرأي العام. وأيضا من قبيل الإضرار بالآخرين، وكونه اعتبر المحكمة جهة تمليك لا جهة فصل بين الخصوم. ولكن نحن صبرنا وتمسكنا بالقانون حتى أنصفنا القضاء في حين لجأ الطرف الثاني إلى الإساءة والإضرار بالآخرين لتحقيق هذا الفرض.

وعليه فإننا نناديكم انطلاقا من اسم جريدتكم النداء ولكي تثبت أنها تجيب نداء المظلومين.. أن تتكرموا بنشر ردنا هذا كما ورد وتحت العنوان المذكور أعلاه عملا بحق الرد وفقا لقانون الصحافة.

هذا وتقبلوا خالص تحياتنا...

مقدم الرد المواطن/
عبده أحمد الوصابي وأخوه

رمية تماس

أموركم طيبة

في اتحاد الشطرنج تبقى الكلمة العليا هي لرئيس الاتحاد الذي يتحكم بمقاليد الأمور في ظل ضعف واضح لدور أعضاء الاتحاد وغياب ملموس للعمل المؤسسي القائم على توزيع المهام والصلاحيات. رئيس الاتحاد هو الكل في الكل وهو (أبو الشباب)، وطالما هو كذلك فما على بقية الأعضاء إلا هز الرؤوس عند سماعهم للمقولة الشهيرة (أموركم طيبة)، وانتظار ما يجود به عليهم من فتات السفريات. فها هو يسفر شخصاً من خارج مجلس إدارة الاتحاد لمرافقة إحدى بعثات الشطرنج، في ظل صمت لا شبيه له سوى صمت أهل القبور.

أوف سايد!

استقالة مهندس التلال

ترددت في الأوساط الرياضية مؤخراً أخبار تفيد بعزم المهندس حسن سعيد قاسم نائب رئيس التلال ترك العمل الإداري في النادي والاكتفاء بما قدمه في السنوات السابقة لكي يفسح المجال لغيره من الكوادر لدخول معترك العمل الإداري في التلال، والذي يعد جهاداً يتطلب توافر صفات معينة وقدرة على التحكم بالذات.

تلك الأخبار إن صدقت فإنها ستلقي بظلال كئيبة على البيت التلالي، لما يمثله الباش مهندس من ثقل وخبرة، ويعتبره التلاليون الرئيس الحقيقي للنادي ومفتاح الانتصارات، وإن كان يشغل منصب الرجل الثاني.

التساؤلات تتطاير هنا وهناك من نوع: هل الباش مهندس وصل الى قناعة بأن العمل الرياضي بات لا يشجع على الاستمرارية؟ أم أن وراء أكمة الاستقالة ما وراءها؟

نتمنى أن تكون حكاية الاستقالة مجرد مزحة ثقيلة.

بطولة آسيا للجودو تنطلق غداً في صنعاء.. وصعوبات ترافق عمل الاتحاد

تنطلق غداً بطولتا آسيا للجود التاسعة للشباب والثانية للناشئين، واللتان تستمران حتى الخامس من يوليو، بمشاركة 23 دولة هي: (اليمن، السعودية، لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، قطر، إيران، منغوليا، الفلبين، طاجكستان، أوزبكستان، ماليزيا، اليابان، قيرغيزستان، الهند، الصين (مكاو)، الصين (تايبيه)، سريلانكا، كازاخستان، تركمانستان، هونج كونج، وكوريا).

وقد أنهى الاتحاد اليمني العام للجودو برئاسة المهندس نعمان شاهر، كافة الترتيبات والتجهيزات اللازمة لاستضافة هذا الحدث الآسيوي الذي يعد بمثابة أول بطولة آسيوية تستضيفها بلادنا على مختلف الألعاب.. وكون الحدث بهذه الأهمية فإنه كان ينبغي على القائمين على وزارة الشباب والرياضة أن يسخروا إمكانات الوزارة لما من شأنه إنجاح البطولة، وهو النجاح الذي لن يحسب لاتحاد الجودو منفرداً بقدر ما سيكون نجاحاً للوطن وللرياضة فيه.

المثير للاستغراب ما قدمته وزارة الشباب والرياضة من دعم مالي لاتحاد الجودو بمبلغ 7 ملايين ريال، لمواجهة تكاليف البطولة واحتياجاتها، والتي يتجاوز عدد المشاركين فيها 400 مشارك، بينما قدمت وزارة الشباب والرياضة للجنة المؤقتة لاتحاد السلة برئاسة البرلماني الخضر العزاني، والتي تستعد لاستضافة بطولة غرب آسيا لكرة السلة، التي تشارك فيها 6 دول فقط لا يتجاوز عدد المشاركين فيها 120 مشاركاً، مبلغاً وقدره 20 مليون ريال.. مفارقة عجيبة وكيل بمكيالين. علماً أن الاستضافة هي لليمن وأي نجاح يحسب لها، لكن ما تم يكشف عن نوايا غير سوية وكأن هناك من يعمل في وزارة الشباب والرياضة على وضع العراقيل أمام اتحادات رياضية معينة وتهيئة أجواء النجاح لاتحادات أخرى، لتحقيق أهداف رخيصة.

لماذا لا نعمل على مساعدة الناجحين ومن يعملون لأداء مهامهم بحرص وإخلاص وأمانة.. مع التذكير أن اللجنة المؤقتة لاتحاد السلة قد حظيت بدعم وزاري تمثل في تجاوز اللائحة وتعيين الخضر العزاني رئيساً لها في مخالفة صريحة للنص الذي يمنع أصحاب الحصانة من تولي رئاسة الاتحادات.. على أن الفترة المحددة قانوناً للجنة المؤقتة قد انتهت منذ زمن.. ثم إن الأزمة التي أحدثتها اللجنة المؤقتة مع أندية عدن وما كشفته من تلاعب بالقيم الرياضية الى درجة إشراك فرق دون موافقة إدارات أنديتها، وما مارسته وزارة الشباب من تجاهل لما حدث واكتفائها بعقد لقاء ودي بأطراف الأزمة وتسوية الأمور على غرار القاعدة المرورية الشهيرة "كل واحد يصلح سيارته"، كل ذلك كشف أن في الأمر (إن) ومن العيار الثقيل.

بعمل مقارنة بسيطة بين عدد المشاركين في بطولتي الجودو والسلة وما اعتمد لهما من مبالغ من قبل الوزارة، فإن ما يستحقه اتحاد الجودو لإنجاح بطولتي آسيا يقدر بـ40 مليون ريال.. ومع ذلك نتوقع أن يكون النجاح حليفاً لاتحاد الجودو وبالسبعة ملايين التي اعتمدوها له، نظراً لما يمتلكه من خامات رياضية لديها الكفاءة وحب اللعبة.

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:

حسين محمد بازياد

سعادة..لا توصف!

سعدت بالدعوة الكريمة التي وجهها لي الزميل العزيز شفيع العبد للكتابة لرياضة "لنداء".

ومبعث سعادتي أن مجرد الكتابة في صحيفة محترمة مثل "النداء" يمثل مكسباً للكاتب لأنها صحيفة رصينة ومتوازنة ومحبوبة، وبالتالي مقروءة، وذلك لعمري أكبر حافز للكاتب المتطلع إلى مصافحة القراء لما سطره يراعه.

ولاشك أن السعادة تكبر عندما تأتيك دعوة من أحد المسؤولين في الصحيفة أو في صفحاتها التخصصية، ويضمنهم المبدع المتنوع.. الصديق (شفيع) الذي أكرمني بهذه الدعوة الطيبة والكريمة.

جاءت الدعوة الكريمة مع إسدال الستار على دوري كرة القدم لهذا الموسم الذي توج "الهلال" و"التلال" بطلين لدرجتيه الأولى والثانية، وهو الموسم الذي قيل فيه الكثير والكثير من زملاء الحرف والكلمة ولا يتسع المجال هنا لطرق تفاصيل هذا الموسم في هذه السطور التي حرصت فيها على معانقة أنفاس "النداء" الجميلة عبر الجميل (شفيع).

إذن، هي فرصة طيبة للارتباط بقارئ "النداء" الذي يهمني كثيراً أن أصل إليه عبر هذه المطبوعة الرائعة.

تحية لقيادة الصحيفة.. وهي كذلك لمحرر الصفحة الرياضية الذي أثق في أن يحقق التوهج والتفوق الذي نالته الصفحات التخصصية الأخرى في "النداء".

وأمل أخيراً أن تكون طلتي على القراء الأعزاء طيبة.. معتزاً أن أكون أحد كتابها من حضرموت المحبة والثقافة والخير.

الهلال والتلال أبطاله

دورينا رحل.. مخلفاً جروحاً لن تندمل..!

طلب الفيفا.. هل يلغي الهبوط؟

■ كتب - المحرر الرياضي:

أسدل الستار على دورينا بدرجتيه الأولى والثانية، ففي الأولى توج الهلال بطلاً وأهلي صنعاء وصيفاً وشعلة عدن برونزياً، وفي الثانية فاز التلال باللقب على مستضيفه شعب صنعاء واللذين عادا للأضواء بمعية اتحاد إب وشباب البيضاء.

دورينا هذا الموسم (مختلف) عن سابقيه ليس لان أبطاله يحظون بالألقاب لأول مرة، فالهلال لأول مرة يفوز بالدرع، والتلال الذي لم يسبق له الهبوط من قبل لأول مرة في تاريخه يفوز ببطولة الثانية، ليس ذلك مكمن الاختلاف، كما أنه ليس في إقامة مباراة فاصلة لتحديد لقب وصيف الأولى في ملعب غير محايد، وليس للطريقة التي تم بها حسم لقب الهداف بعد تساوي أربعة لاعبين في عدد الأهداف... حتى لاتذهب بعيداً في التأويل دعوني أوفر عليكم التفكير، وأخبركم أن نقطة الاختلاف تتمثل في التلاعب بالمباريات وتحويل الدوري الى سوق للبيع والشراء وفي وضح النهار وبتيسير ممن يفترض بهم حماية الدوري وصون المبادئ الرياضية والقيام على الأخلاق حتى لا تفسد... تلاعب بنتائج المباريات جعل اتحاد الكرة يمارس دور المتفرج المبارك لما يتم، ولعل البعض قد حسب ذلك إنجازاً وذهب لشرب (أنخاب) الانتصار في سوق النخاسة الرياضية، الذي أصبح رائجاً.

ما حدث من تلاعب فاضح جعل الكثير من الرياضيين يخرجون عن طورهم لينكروا المنكر، فهذا الشيخ رشاد العواضي نائب رئيس نادي شعب إب الأسبق قد طالب الاتحاد العام لكرة القدم بعدم التخلي عن مبادئ كرة القدم والروح التنافسية (الشريفة) بين فرق الدوري، والوقوف بحزم أمام الفرق التي تلاعبت او (تواطأت) مع بعض الفرق... وقد أشار العواضي في سياق تصريح لرياضة الزميلة السياسية الى أن الشارع الرياضي اليمني استهجن أن يقف اتحاد الكرة موقف المتفرج في ما حدث في المباريات التي جمعت الهلال بشباب الجيل والصقر بالرشيد وحسان بوحدة عدن.

ولعل العواضي قد نسي أنه يخاطب اتحاد (المشائخ) حين طالب الاتحاد بأن يكون حازما وقويا حتى لو وصل الأمر به لتهبيط تلك الفرق للدرجة الثانية كما فعلت اتحادات كثيرة في العالم مثل الاتحاد الفرنسي الذي أصدر قراراً بتهبيط فريق مارسيليا، وكذا الاتحاد الايطالي الذي لم يقف مكتوف الأيدي حتى مع فريق بحجم ومكانة يوفنتوس في كرة القدم الايطالية.

إن الاتحادات التي استشهد بها العواضي تحترم اللوائح وكل أعضائها رياضيون لم يأتوا عبر بوابات أخرى كما هو حاصل في بلادنا، حيث ازدحم مبنى جول بمن لا يفقهون أبجديات العمل الكروي.

وأشار العواضي الى أن البلاد والعباد قد شعروا بوجود مثل هذا التواطؤ إلا الاتحاد العام لكرة القدم.

وبدوري أتساءل: ألم تعرف السبب بعد وراء عدم شعور الاتحاد بالتواطؤ يا عواضي؟

من جهته، أبدى الكابتن أحمد صالح الراعي مدرب فريق وحدة عدن للزميلة "الأيام الرياضي" استياءه البالغ وامتعاضه الشديد من الأداء الباهت والمستوى الهزيل اللذين ظهر بهما فريقه في مباراته الأخيرة أمام الرشيد، والتي فاز بها الأخير بثلاثية مقابل هدف لأصحاب الأرض.

وقال الراعي: كنت آمل ومعي جماهير الفريق العريضة أن يحقق الفريق نتيجة ايجابية يدحض بها الأقاويل والشائعات.

ما قاله الراعي بمثابة اعتراف ضمني بأن شيئاً غير طبيعي قد حدث وربما بعيد عنه.

تلك أدلة من أصحاب الشأن، تكشف عن حقائق حدثت.. فما الذي نتوقع حدوثه..؟ صدقوني لا شيء (فالخطبة هي الخطبة والجمعة هي الجمعة).. على أن هناك نافذة ضوء ممكن نعيد الأمور الى وضعها الطبيعي ونطوي صفحة التلاعب ونحرقها حتى لا تسول للبعض أنفسهم في العودة إليها مجدداً. الحل هذه المرة جاء من السيد (بلاتر) حيث إن الاتحاد الدولي حسب مصادر صحفية طالب اتحادنا الموقر برفع الأندية المشاركة في الدوري الى 18 فريقاً.. فهذا يعني إلغاء الهبوط لهذا الموسم ليرتفع عدد الأندية في دورينا الى العدد المطلوب دولياً اذا ما أخذنا في الحسبان الأربعة الصاعدين.. فهل يفعلها اتحادنا ليطهر دورينا من رجس البيع ونجاسة الشراء للمباريات؟ أم أن فاقد الشيء لايعطيه..؟!

تقليعة يمانية لاختيار هداف الموسم

تمكن فريق أهلي صنعاء من الفوز بلقب وصيف دورينا إثر فوزه على فريق الشعلة بهدفين نظيفين في المباراة الفاصلة التي أقيمت بين الفريقين الجمعة الماضية. وقد أتحفنا الاتحاد العام لكرة القدم ولجنة مسابقاته في المباراة بتقليعة جديدة تفتقر الى أي مسوغ قانوني ولا يوجد لها أي سند في لوائح الاتحاد التي تعرضت لتجاوزات لا أول لها ولا آخر طوال الموسم المنصرم، دون أن تجد من يردعها او حتى يلوح باعتراض نحوها.

تقليعة الاتحاد الجديدة هي حسم لقب الهداف من خلال المباراة الفاصلة والتي هي لتحديد صاحب الوصافة. حيث تم فض الاشتباك بين المتنافسين على لقب الهداف من خلال الهدف الذي سجله مهاجم الأهلي علي النونو ليتوج بلقب الهداف برصيد 12 هدفاً، الأمر الذي أثار حفيظة فريق الشعلة ليحتج على ذلك الأمر كون النونو متساوياً مع مهاجمي الشعلة طارق كميل والكنغولي امبويو بـ11 هدفاً لكل منهم، إضافة إلى المحترف الإثيوبي بالرشيد مركب جبر.

احتجاج الشعلة لم يجد آذاناً صاغية او قلوباً واعية في مبنى (جول)، ليس لان الطيور طارت بأرزاقها بإسدال ستار الدوري.. ولكن لغياب احترام اللوائح وعدم الرغبة في العمل بها كون العمل بها اذا ما تم سيكبح جماح رغبات البعض ويردع أهواءهم.. لذا فاللوائح غائبة او مغيبة – لا فرق– وسيبقى الحال على ما هو عليه حتى إشعار آخر.

لسنا ضد علي النونو اللاعب الخلوق وقائد منتخبنا الوطني، ولكننا ضد تفصيل اللوائح على مقاسات معينة.. النونو نجم كبير وهداف من طراز نادر.. لكن ذلك لا يمنع من قول كلمة حق وإنكار منكر رياضي.

مؤتمر الصحفيين وتأجيل غير مفهوم

عبدالباري طاهر

فجأة اتخذت قيادة نقابة الصحفيين قراراً بتأجيل المؤتمر العام الرابع الذي كان مقرراً عقده في 26 يوليو من هذا العام.

التساؤل المثار لم يكن بسبب التأجيل المباغت فمدة التأجيل لاتزيد عن أربعة أشهر. كما أن لقيادة النقابة حق التأجيل إذا ما تطلب الأمر ذلك.

الحيرة والريبة الناجمتان عن التأجيل الفجائي آتيتان من الضغوط السافرة والمستترة التي رافقت الإعلان عن تحديد موعد عقد المؤتمر والحملة القاسية من بعض صحف الحزب الحاكم والصحافة الحكومية. كما أن المبررات التي قدمها مجلس النقابة للتأجيل قد أسهمت في الأرابة لأنها ببساطة ليست بتلك الأهمية، أو أنها ليست كافية للتأجيل.

لقد تضمن البلاغ الصادر عن المجلس «أن التأجيل جاء بعد سلسلة اجتماعات متواصلة عقدها مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين خلال الفترة الاخيرة في أجواء سادها النقاش الموضوعي والجاد والمسؤول للوقوف أمام الاعدادات -هكذا- الخاصة بعقد المؤتمر العام الرابع ومن أجل نقاش واسع ومفتوح للوثائق التي ستقدم للمؤتمر». والسؤال الاستنكاري لماذا التشديد على الجدية والمسؤولية والموضوعية تحديداً بعد تحديد موعد عقد المؤتمر وفتح باب الترشيح، وتقدم أكثر من مرشح للنقيب وأكثر من 35 مرشحاً للمجلس؟ إن منطوق الكلام المؤكد على المسؤولية والجدية والموضوعية يضمر في المفهوم «المسكوت عنه» غياب هذه المعاني في قرار تحديد موعد الانعقاد، وربما أثار الارتياب في سلامة وصواب التحديد للإنعقاد، وفيه نقض ونقد للتحديد السابق بصورة مبطنة.

وليس العيب في أن تعترف القيادة بخطل التحديد ولكن المعيب أن يعاد النظر في الموعد بصورة موهمة ومثيرة للالتباس، ويكون المبرر الثاني للتأجيل «من أجل نقاش واسع ومفتوح للوثائق التي ستقدم للمؤتمر». وتعرف قيادة النقابة كيفية أعضاء الجمعية العمومية أنه لا يمكن تحديد موعد لانعقاد المؤتمر قبل أن تكون هذه الوثائق قد أقرت بصورتها النهائية. معظم -إن لم يكن كل قيادة المجلس- قيادات نقابية شاركت في العمل النقابي، وبعضها مؤسس وتمتلك خبرة. وحقيقة لا يمكن تحديد موعد عقد المؤتمر قبل «التشييك» على هذه الوثائق. فكيف يحدد الموعد ثم تبدأ الاجتماعات الجادة والموضوعية والمسؤولة للاعدادات- لاحظوا اعدادات؟ ومعنى هذا أن القيادة دعت لعقد المؤتمر قبل اعداد الوثائق التي تقر قبل الدعوة للانعقاد سواء من الاحزاب أو النقابات أو التعاونيات أو الشركات والجمعيات الخيرية.

والأنكى أن الوثائق التي لم تُصغ في الأربعة أعوام الماضية، ولم يجر نقاشها وإغناؤها وإثراؤها بالنقاش يراد لها أن تناقش وتصاغ وتثرى في أربعة أشهر!!

ويقول البلاغ -ولا بلاغ إلا بالله- أن سيعكف على مناقشة القضايا المرفوعة من قبل فروع النقابة والبت فيها، وضمنها طلبات العضوية المؤجلة من وقت سابق، وفحص جميع الملفات الموجودة في النقابة من وقت سابق، وفقاً لشروط النظام الداخلي، وتصحيح جداول العضوية الحالية تنفيذاً لقرار المؤتمر العام الثالث!

فهل كان مجلس النقابة ينوي الذهاب إلى المؤتمر قبل مناقشة -لاحظوا مناقشة- قضايا الفروع؟ ولنا أن نسأل ماهي هذه القضايا التي لم تناقش على مدى الاعوام الأربعة ولم تتمكن القيادة من البت فيها. يشير البلاغ أن طلبات العضوية ضمن هذه القضايا المؤجلة! فهل تؤجل طلبات العضوية لأربعة أعوام؟ وهل يقبل الزملاء في قيادة النقابة أن يحددوا موعد المؤتمر، ويفتحوا أبواب الترشح للنقيب والمجلس ثم يبدؤوا بفحص الملفات؟ إن عملاً كهذا يصورهم وكأنهم يرشحون أنفسهم ثم يبحثون عن أعضاء جدد يصوتون لهم. أعرف أنهم أرفع من ذلك بكثير، ولكن التصرف يعطي هذا الانطباع. فهل يعتذرون لأنفسهم ولنا أيضاً؟

ويعرف الزملاء في المجلس أنه لا يمكن التنسيب للعضوية في أي حزب أو جمعية أو شركة أو نقابة في مراحل الاعداد للمؤتمر، وغالباً ما تحدد الستة الأشهر كحد أدنى لقبول العضوية الجديدة. قد يكون التبرير أن الملفات موجودة، ولكن يبقى السؤال لماذا لم تفحص؟ لماذا لم يبت فيها؟ لماذا.. لماذا لا يهتم المجلس نفسه ولجنة القيد وطالبوا العضوية بالعضوية إلا عند الدعوة لعقد المؤتمر؟

والأكثر غرابة (هو) الدعوة لتنقية العضوية حسب قرار المؤتمر العام الثالث.

إن تحديد موعد انعقاد المؤتمر يعني فيما يعني أن العضوية الموجودة في سجلات القيد هي الأساس، وأن هذه العضوية هي الجمعية العمومية التي سينعقد بها المؤتمر، ويستطيع أي مشكك أو شاك أن يكشف القضية. لأن تحديد موعد المؤتمر وفتح باب الترشيح يعني استكمال العضوية، وهي من بديهيات العمل النقابي.

ويتعلل البلاغ بمتابعة -لاحظوا متابعة- إقرار مشروع التوصيف الوظيفي مع الجهات المعنية. التعلل بالتوصيف ليس صائباً ولا دقيقاً، والتوصيف لا يرتبط بالأربع سنوات من عمر مجلس النقابة الحالي، وهناك في النقابة ملف ضخم عمل فيه العديد من الزملاء منهم ياسين المسعودي وواثق شاذلي وراجح الجبوبي واحمد الديلمي والنونو من التلفزيون والاذاعة، ولعب الاستاذ عبدالعزيز مقبل دوراً كبيراً في أعداد التوصيف.

بدأ العمل في التوصيف منذ العام 91 وقد حصلنا على توجيهات صريحة من الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وتعاون معنا في الوزارة محمد جرهوم وزير الاعلام حينها والأستاذ عبدالرحمن الاكوع نائب الوزير والوكيلة الأستاذة أمة العليم السوسوة. وتحت ضغط والحاح بل وتعاون الزملاء في الإعلام تم إعداد توصيف للاعلاميين بدلاً من الصحفيين. وشكلت لجنة من النقابة والاعلام والخدمة المدنية. وعلى مدى عامين أعد التوصيف الذي قيم مهنة الاعلام كعمل ابداعي وليس مجرد أداء وظيفي، وتبوأ المبدع الاول درجة نائب رئيس وزراء بينما رئيس التحرير درجة وزير. وأقر المشروع من اللجنة ليموت في أدراج الخدمة المدنية بسبب تعنت الاستاذ محمد الخادم الوجيه، الوزير حينها، رغم محاولات الأستاذ عبدالرحمن الاكوع المتكرر لانجاح التوصيف.

فلماذا يحاول المجلس إعادة اختراع سيور العجلة، والتوصيف الذي لم يوافق عليه في أكثر من عقد من الزمان لا يصلح عذراً للتأجيل من أجله بضعة أشهر. والأمر اليوم أكثر تعقيداً في ظل الاستراتيجيات المعاشية الكبرى، وليسمح الاعزاء أن أقول أن التوصيف جملة غير مفيدة، والادهى والأمر إقحام سن مشروع قانون للصحافة. يعرف الجميع أن التلويح بقانون جديد منذ ما بعد حرب 94 كان وراء أنشقاق المجلس، فقد انحاز البعض لوزارة الاعلام لتعديل أو سن قانون جديد وكانت الخشية أن يعدل للأسوأ في ظل توجه للمزيد من القيود علي الحريات الصحفية، ورَمَتْ ترسانة الترزية الحكومية بأكثر من خمسة مشاريع، وعقد المجلس برئاسة الزميل النقيب (السابق) محبوب علي والمنحاز لقانون جديد، اجتماعاً موسعاً في صنعاء رفض المجتمعون أي تعديل أو تشريع جديد، وانعقدت جمعيات عمومية في تعز وعدن والمكلا رفضت كلها سن تشريع جديد لأنها تدرك الرغبة الجامحة للالتفاف على الهامش المحدود للحريات الصحفية، وعندما تقدمنا بمشروع متوافق عليه مع الاستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء، شفاه الله، خرج المشروع من مجلس الشورى أكثر تكبيلاً للحرية من القانون 25 لسنة 90 (الحالي).

تقدم الزملاء: حمود منصر، فيصل مكرم، محمد الغباري، وأحمد الحاج وآخرون بمحددات لأي تعديل في القانون، ووافق الجميع على هذه المحددات التي تبناها اجتماع موسع في مقر النقابة قبل 3 سنوات كشرط لأي تعديلات قادمة.

وقد استعانت قيادتنا الحالية بمنظمات دولية محتفية بالحريات الصحفية، واوصت هذه المنظمات الدولية برفض أي تشريع جديد للصحافة. من نافلة القول الإشارة إلى أن التشريع الذي يتوعدنا به الزملاء ليس بأيديهم وإنما بأيدي (مجلسي) النواب والشورى، وغالبيتهم ليسوا مع الحرية بأي معنى. ويرى الكثيرون منهم أن حرية الرأي والتعبير كفر بواح ورجس من عمل الشيطان. والمشاركة في تقديم مشروع (تعني) إعطاء المبرر لهؤلاء المعادين حقاً وصدقاً للصحافة والصحفيين. وهل يكفي صياغة وإعداد مشروع ينزل للفروع ويناقش على نطاق واسع في أربعة أشهر؟!

أما ميثاق الشرف فلا ينبغي طرحه كمبرر للتأجيل ليوم واحد. ولو قُدِّم للمؤتمر ميثاق الشرف الذي أعدته الصحفيتان القديرتان رضية شمشير، وسلوى صنعاني للمؤتمر العام الأول: و المشروع المهم الذي أعده الدكتور عبدالكريم هائل سلام وسامي غالب ومحمد الغباري لكفى وأوفى.

أظن وبعض الظن ليس بإثم أن للتأجيل أسباباً ودوافع لا دخل للكثير في المجلس فيها أوبها.

لست سيئ ظن أو نية، ولكني أعتقد أن غالبية المجلس حسنو النية بالحكم وحزب الحكم وهو ما يعاب عليهم.

لقد أنجز هؤلاء الزملاء إنجازات غير مسبوقة في نقابتنا، ويستحقون التمديد لهم لأي فترة ممكنة، ولكن تبريراتهم للتأجيل تختصم من سجل انجازهم النقابي.

لقد كان مجدهم الحقيقي رفض مشاريع القانون السالبة للحرية، فكيف يتبنون مشروعاً ليس بأيديهم أمره؟ واستطاعوا بمقدرة وشجاعة التصدي للعدوان على الحريات الصحفية والتنكيل بالصحفيين فكيف يقعون ضحية إعطاء أطراف خارج النقابة مهلة ترتيب أوراقهم بما يضر بهم وبالعمل النقابي؟

هناك أطراف في الحكم وربما خارجة لاتطيق دفاع النقابة المجيد عن أعضائها، ويريدون مهلة للبحث عن البديل، ولكن الممارسة الخاطئة التي يدفع إليها المجلس فيكون لها نتائج غير طيبة.

ونتساءل لماذا لا يتبنى مجلس النقابة مشروع قانون لحرية تدفق المعلومات، وهو أول حق للصحفي، ويتبناه نواب مهمون من مختلف الاحزاب بما في ذلك حزب الاغلبية؟ ولماذ لا يتحدث الزملاء عن الصحفيين في الصحف الحزبية والأهلية؟

أليس معيباً أن يفتحوا أبواب المؤتمر ويدفعون زملاءهم للترشح. ثم يعودون إلى دراسة الملفات، والتنقيب عن الوثائق والمشاريع.

لقد احسنتم صنعاً في الماضي، وانجزتم الكثير واذا كانت الاعمال بخواتمها، فاللهم إنا نسألك حسن الختام فلا شيء أسوأ من «سوء الخاتمة»!

انتصاراً لسمعة القضاء ليس إلاّ..

عبدالله عبدالرحمن الكبسي

توطئة وتمهيد

منذ أن استكملت الناحية الحقوقية مقوماتها -التأصيلية والقواعدية- العامة في مسار شريعة الإسلام الحنيف، وتتامّت أدلتها التشريعية من آيات التنزيل الحكيم وسنة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، كان القضاء بمفهومه الشامل يشكل الأساس المتين والأول على الإطلاق لضمان الحرية والعدل في الإسلام، تماماً بالقدر الذي شكل ويشكل من جهة موقعه الاختصاصي ووظيفته الاجتماعية في إطار منظومة التكاليف الشرعية وأوعيتها البنيوية: الإدارية والتنفيذية، في نطاق الخارطة الموضوعية للدولة بمرتكزاتها -التنظيمية والمؤسسية- الترجمان العملي الصحيح لمعنى الإيمان، والعنوان الأتم والأبرز لعدل الإسلام وكمال شريعته، وبلورة هويته الإنسانية الكاملة.

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» (1).

"ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون" (2).

"يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا أعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون" (3).

ومن هنا ولما كان القضاء في الإسلام على هذا النحو من الخطر والأهمية الفائقة، إنْ لجهة وظيفته العدلية المباشرة المتمثلة في صون الحقوق والحرمات كافة، وإن لجهة تعلّقاته العقيدية- الإيمانية والأخلاقية- بالشؤون الحياتية المختلفة لدولة الإسلام ومجتمعها الفاضل، فقد تواضعت الأمة عبر تاريخها الطويل على احترام سلطان القضاء وإسناد وظائفه المختلفة في شتى مستوياتها- العدلية، والضبطية، والإدارية- إلى العناصر الجامعة لشروط الأهلية والاستحقاق- علماً وورعاً وحزماً، قضاة، وكتبة مساعدين، ورجال ضبط وتنفيذ- على سواء.

فلا يكفي لشغل منصب القضاء أن يكون الشخص المرشح على دراية ما، بل أياً كانت هذه الدراية بعلوم القضاء ومؤهلاته المعرفية وحسب، وإنما لابد أن يكون إلى ذلك من أصحاب الورع والتقوى، وأن تستند معارفه القضائية إلى قاعدة موازية من العلوم العرفانية الخادمة عملياً للأولى، والمعزّزة- تلازماً وتعضيداً- لحيثياتها الأخلاقية من لوازم الحذر واستشعار الخشية الشديدة من الزلل والتّعدي عند الممارسة. ونؤكد على هذه -العِنْدِيَة- لأنها تمثل نهاية الفسحة وخاتمة المطاف- في مَهمَةَ القاضي وأيلولته المصيرية في ميزان الحق ومستوى الالتزام، ولأن لسان القاضي آنذاك، كما يعلمنا صاحب الشريعة صلوات ربي عليه وعلى آله، يكون بين حجرتين من نار حتى يقضي بين الناس، فإمّا إلى الجنة وإما إلى النار.

وإذا كان من شأن هذا التقرير النبوي الجليل أن يستلفت الأنظار إلى خطورة مهمة القاضي وحراجة موقفه بين متطلباتها الدقيقة من يقظة الضمير وسلامة السريرة، فإنه بالمقابل، وأعني بذلك الرسول الأكرم عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، لا يبخس القاضي دوره ولا يالوه- تثبيتاً وتوجيهاً وتكريماً- وإلى الحدّ الذي يجعله في مَعيَّة الخالق تبارك وتعالى ومحترزاً بكنفه وعنايته فذلك حيث يقول: «الله مع القاضي ما لم يَجُرْ، فإن جار تخلّى عنه ولَزِمه الشيطان».

نعم -الله مع القاضي ما لم يَجُرْ- ولكن: أيّ القضاة ذلك الذي استحق هذا التكريم الكبير وتلكم البشارة الجليلة؟ وبتعبير آخر هل انقضى شوطنا من بيان مهمة القاضي وشروط مؤهلاتها عند حدّ هذه الإضاءة وحسب؟

وهل استوعب هذا المستخلص الوجيز، على أهميته وعظيم فائدته، كل فيوض الحكمة وموحيات النذير والكرامة في هذا الإرشاد المحمدي المشرق بنور النُبوّة ومقاصد الشريعة المطهرة؟

كلاّ والله فما نحسب أن قد بلغ بنا الجهد حدّ الكفاية من البسط، ولا يقصر بنا الفهم عن إدراك كون «المَعيَّة» المشار إليها في النص النبوي الشريف غير مقصورة السبب - استقلالاً- على متعلقها الغائي (عدم الجور) وبمعزل عن مشروطاتها الأخرى من لوازم الصحة والقبول المتمثلة هنا تحديداً في فهمنا الضروري بكون هذه -العلّيّة الأساسية- مرتكزة حتماً على دعامتين جوهريتين هما: العَلّيّة التي يصح بها العمل- قبولا وإثابة- من ناحية، والمعرفة الشرعية المفضية إلى إصابة الحق والحرص على بلوغه ابتداءً من ناحية ثانية. ما يعني لمزيد التوضيح والإبانة أن يكون المسكوت عنه من معاني هذه- المشروطية- في نص حديث «الله مع القاضي ما لم يجر الخ» محمولاً بداهة على غيره من الأحاديث الشريفة كحديث «القضاة ثلاثة. قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة» إلخ.

فاللّذان في النار -عياذاً بالله منها- هما اللّذان تتجلى فيهما حيثيات تلكم المشروطية لأن أحدهما قضى بجهل ولكنه ربما وافق الحق(4)، في حين قضى الثاني بالجور عالماً بوجه الحق متعمداً خلافه. ولذلك نقول: بأن القاضي الذي تصحبه معية الله تعالى هو:

أولاً، القاضي العالم- أي العارف بأحكام الشريعة، الممارس لمستدقات ضوابطها، القادر على استنباط الوجه الصحيح من أصول أدلتها وإعْمَاله في ما غَمُضَ حكمه أو أشكل فهمه من نصوصها المحددة، فلا يحكم بجهل ولا يتقحم في متاهات الظن غير المغني عن يقين.

وثانياً، المتورع عن انتهاك محارم الله تعالى الخائف من حسابه فلا يحمله الهوى على مجانبة الحق والالتواء على مؤدياته الواضحة إيثاراً لهوى النفس وتغليب رأيه الباطل.

وثالثاً، القانع بقسمه من الرزق الحلال -وهو كثير لمن اتقى- الزاهد عما في أيدي الناس، وإنْ شئت قلت عما يبذله الناس -ابتدءً أو اضطراراً- وحتى لا يحمله الطمع فيه على النظر إليه، فيكون ذلك سبباً لضياع الحقوق وتفشي المظالم وتردّي سمعة القضاء.

رابعاً وأخيراً، الشجاع في الحقّ الماضي على ديدنه في الانتصار له والثبات على مقتضاه في مختلف الظروف والأحوال فلا يغرُّهُ وعد ولا يرهبه عن بصيرته وعيد. فذلك هو القاضي الذي يثني عليه الله تعالى ويحمده الناس في الأرض والملائكة في السماء وتصحبه المعيَّة الإلهية، لا نقول عند الحكم فقط وإنما أيضاً قبل الحكم وبعد الحكم وإلى منتهى العمر إن شاء الله.

●●●

قلنا آنفاً إنه وبالنظر إلى أهمية القضاء العادل النزيه في إعلاء سلطان الشريعة وترجمة مقاصدها السامية في منع الظلم، وبسط العدل، واحترام الحقوق والمقدرات في شتى أبعادها وتوخياتها، فقد حرصت الأمة في مختلف أطوارها الزمنية وصيرورتها- السياسية والثقافية- على العناية الشديدة بأمر القضاء وانتخاب الأكفاء لشغل وظائفه المختلفة في شتى مستوياتها التراتبية، ولاسيما قضاة الولايات والحواضر الكبيرة، وحتى ليصح القول بأنه- أي القضاء- قد حافظ على شيء من توازنه وتمتع غالباً بقدر من الثبات والمعقولية وعلى النحو الذي ظل يبرز الأهمية البالغة للقضاء ويعبر عن مكانته المحترمة وخطورة دوره الاجتماعي في الملحوظ العام وعلى شتى المستويات. الأمر الذي من شأنه أن يفسر لنا هنا طبيعة ومغزى ذلك الحرص على اختيار العلماء الأكفاء لمهام القضاء من قبل الولاة والحكام حتى مع قيام المآخذ الموضوعية على البعض منهم وتحفظ المنطق عن نعتهم بالعدل والتسامح في كثير من الاحيان (5) وهذا من جهة. ومن أخرى فإنه إذا كان لنا أن نبصر في هذا المنحى الإيجابي من توجه -الولاة والحكام- حقيقة المكانة الرفيعة التي اكتسبها القضاء في الإسلام، ودوره المفصلي في استقرار الحياة الاجتماعية وتوحيد المفاهيم حول واقع الحكم وتحديد هويته الموضوعية عموماً، فإنه ربما أمكن لنا بالمقابل أن نتلمس عبر هذا الدور نفسه وتلكم المكانة إياها الأسباب الجوهرية الدقيقة لعزوف الكثير من كبار العلماء في كل زمان ومكان عن قبول وظيفة القضاء والانخراط في مضماره مؤثرين حياة الشظف أحياناً على مقاربة نعيم المنصب، ومحتملين أحايين أخرى بعض صنوف العنت وألوان المشقة والابتلاء حفاظاً على نقائهم وسلمهم الروحي وحَذَرَ الوقوع في مزالق القضاء المعثرة كما قد يحدثنا كُتّاب السِّير والتراجم وأسفار التاريخ الموثوق في أطواره المتعاقبة منذ صدور الإسلام وحتى يومنا الحاضر تقريباً.

على أنّ هذا كله ربما اقتضانا التساؤل الآن عن أحوال القضاء وشؤونه المثيرة في بلادنا العزيزة انطلاقاً من موحيات العنوان واتصالاً من بعد هذا التمهيد المستطيل نسبياً بمفروضاته البدهية من تجليات الواقع على هذا الصعيد، فضلاً عما قد يوحيه مسار الحديث بصيغته الاستقرائية وطابعه شبه البحثي من اعتماد أسلوب المقارنة بين الماضي والحاضر بغية استظهار الفروق ورصد المميزات في شتى النواحي والمرتكزات الموضوعية التي تحتمها مثل هذه المقارنة، ووفقاً لما سَلَفَتْ الإشارة إليه، بل للقواعد المتفق عليها من طبيعة مهنة القضاء ومتطلباتها الدقيقة -العلمية والأخلاقية- في شخص المتولّي ومسلكه العام.

غير أنه لمّا كان من شأن هذا المنحى العويص أن يطيل شوطنا في مضماره ويتجاوز بنا مفروضات المقام من لزوم الاختصار وتحصيل الغرض المطلوب من أقرب الطرق الموصلة إليه، فسنعمد إلى تلخيص الواقع في نقطتين رئيستين.

... (يتبع)

■ هوامش وملاحظات:

(1) النساء - آية رقم 58.
(2) الجاثية - آية رقم 18.
(3) النساء - آية رقم 135.

(4) إذا كان لنا أن نقرأ في هذا التغليظ الشديد على من يتعاطى الحكم، جاهلاً، تأكيداً بالغ الوضوح والصرامة على حرمة القضاء وخطورة شأنه، فإنه ربما جاز لنا كذلك أن نلمح في المسألة وجهاً آخرَ يقتضي مماثلة الجاهل المصيب في حكمه للجائر العارف، ومساواته به في العقوبة، ذلك أن مجرد استعداد الأول للتعاطي في أمر الحكم والقضاء رغم علمه بحقيقة جهله حقيق أن يدلنا بداهة على استهتاره بالأمر بداية وقلة اكتراثه من ثم بالنتائج، فهو والحال هذه قمين ولا شك بأن يقع في المجازفات.

(5) إن التأكيد المستمر على عناية العهود الماضية بالقضاء ورجاله في شتى بقاع دولة الإسلام وممالكه القطرية المختلفة لا يعني بالطبع تبرئتها تماماً من المساوئ، أو خلوها بالمطلق من أشكال الظلم والانتهاكات الصارخة. كلا والله فما إلى هذا قصدنا قط، وإننا لنعلم، كما الكثير الكثير من قرائنا الأكارم، أن تاريخنا العريض ليحفل بالكثير جداً من أنواع الخروق والممارسات الدامية التي ميزت إيقاعاته الصاخبة في بعض الأطوار والمراحل هنا وهناك، إلا أن ما ينبغي ملاحظته هنا بشدة هو أن تلكم الخروق والمآثم إنما كانت تقترف على خلفية الحروب والصراعات السياسية المختلفة حيث القول الفصل هناك للسيف وحده بعيداً عن سلطان القضاء ودوره.

الجذور التاريخية لاتحاد الدول الثريّة!

نصر شمالي
ns__shamali@yahoo.com

تنعقد في السابع من تمّوز/ يوليو 2008 قمّة الدول الصناعية التجارية الثريّة التي تمثّل الخمس الذهبي من سكان العالم وتقهر أو تستعبد أخماسه الأربعة الأخرى، واليابان، الدولة الوحيدة من خارج السرب الأوروبي/الأميركي، هي المضيف لهذه الدورة السنوية، وهي أعدّت لضيوفها إقامة تليق بثرائهم ومدنيّتهم، في مقاطعة هوكايدو الشمالية، حيث بحيرات تويا الساحرة والمناظر الخلاّبة، وحيث الهدوء والصفاء بعيداً عن الأعين والضجيج ومظاهرات الاحتجاج المعارضة لاستبداد هؤلاء القادة المرفّهين المتحضّرين الذين أغرقوا كوكب الأرض بالقذارة والدماء!

في هذه القمة سوف يناقش قادة الدول الصناعية الثرية أوضاع العالم نيابة عنه ومن دون توكيل أو تكليف منه، وسوف يقرّرون الكيفية التي يرغمونه بوساطتها على الاستمرار في الانصياع لإرادتهم! فما هي الجذور التاريخية لاتحاد الدول الثرية هذا؟ وهل من حقّ أعضائه تاريخياً الزعم بأنّهم المتمدّنون وحدهم عبر العصور، ومن حقّهم فرض الوصاية على آسيا وأفريقيا لأنّهما لم تعرفا التمدّن عبر العصور؟

لقد تبلورت نواة اتحاد المدن/ الدول التجارية الأوروبية في العام 1241م، وقد كانت تلك المدن حينئذ تعدّ بالمئات وتشكّل المراكز لنظام القنانة العبودي السائد في أوروبا، وقد نما الاتحاد وترعرع واكتمل في خضمّ الحروب الفرنجية (الصليبية كما يسمّونها هم) وهي الحروب التي جعلت الأوروبيين الغربيين والشماليين والشرقيين يحتكّون لأول مرّة بالمدنية والحضارة، أمّا الأوروبيون الجنوبيون فكانوا امتداداً وتخوماً للحضارة العربية الإسلامية خصوصاً والآسيوية الأفريقية عموماً، وإنّه لجدير بالذكر، كمثال بسيط جدّا، أنّ أولئك الأوروبيين الفرنجة لم يعرفوا المراحيض والحمّامات في بيوتهم حتى القرن الثامن عشر، فكانوا يدخلون معهم إلى غرف نومهم وعاءً يتبوّلون ويتغوّطون فيه في الليل، لا يستثنى من ذلك ملوكهم، وهو ما نطالعه في كتاب (اعترافات جان جاك روسو) وفي غيره من الكتب الأوروبية، بينما نقرأ عن الحمّامات والمراحيض في بلادنا منذ العهد الأموي، أي قبل أكثر من ألف عام!

في العام 1241 المذكور، عندما بدأت تتشكّل نواة اتحاد المدن/ الدول التجارية، كانت أوروبا الغربية والشمالية والشرقية، والوسطى أيضاً، أقرب إلى الهمجية ويغمرها الظلام الدامس، وقد بدأت تستفيد من احتكاكها السلمي والحربي بالبلدان العربية والإسلامية، وكذلك بالبلدان المسيحية على السواحل الشمالية للمتوسط التي كانت بدورها هدفاً للحملات الفرنجية، وقد انطلقت نواة الاتحاد من ألمانيا وهولندا، بادئة بمدينتي هامبورغ ولوبيك، ثمّ انضمّت المدن/ الدول تباعاً ليصبح عددها نحو 64 عندما بلغ الاتحاد أوجه بعد مسار طويل دام مئات السنين، فامتدت فروعه من نانت على اللوار في فرنسا إلى نوفجورود في أقصى الشمال الغربي الروسي، عبر ألمانيا وبولونيا ثمّ روسيا بالطبع، وقد توفرت للاتحاد في مرحلة متقدّمة من تأسيسه، أواخر القرن الخامس عشر، جميع أسس الدولة الواحدة ومؤسساتها: جيوش وأساطيل بحرية، ومالية مركزية، وسلطات اتحادية تسنّ القوانين وتبرم المعاهدات وتعلن الحرب! وغني عن القول أنّ الاتحاد كان وراء السقوط النهائي للأندلس بسقوط غرناطة عام 1492، وكان وراء اكتشاف القارة الأميركية في العام نفسه، بالمصادفة، وبينما هم يفتشون عن طريق إلى الهند بعيداً عن العرب والمسلمين، وكان وراء اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح إلى الخليج العربي فالهند، ووراء رحلة ماجلان وكولومبس ومماركو بولو وغيرهم من المغامرين الأشقياء، ووراء اجتياح القارة الأميركية والقارة الأفريقية وإبادة شعوبهما، ووراء جميع الأحداث الانقلابية العظمى التي نقلت العالم من العصر العربي الإسلامي إلى العصر الأوروبي، والتي وقع أعظمها وأهمّها ما بين العامين 1492 و1521م، وانتهت بإغلاق الثغور في وجه الأمة العربية، مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، وبإحكام الحصار ضدّها وإغراقها عمداً في الظلام حتى يومنا هذا!

لقد كان ذاك الاتحاد الأوروبي نفسه وراء إنهاك الرابطة العثمانية من داخلها على مدى أكثر من قرنين، ثمّ وراء تدميرها وانهيارها النهائي، واقتسام بلدانها كمستعمرات محتلة استعبدتها دوله في القرن العشرين، وهو من وضع ونفّذ اتفاقيات سايكس/ بيكو، ووضع ونفذ مشروع الكيان الصهيوني في فلسطين، حيث هذه الإجراءات جميعها تضمّنها مشروع لجنة رئيس الوزراء البريطاني كارل بنرمان الذي أعدّ انطلاقا من مصر في العام 1907، واشترك في إعداده ممثلون من معظم الدول الأوروبية، وأوصى بتدمير الأمة العربية وبإقامة حاجز غريب يفصل شرقها عن غربها كي لا تنهض أبداً من كبوتها التاريخية!

وعندما نستمع اليوم إلى بوش الأميركي وساركوزي الفرنسي يتحدّثان أمام صنيعتهما الكنيست الإسرائيلي بتلك الحميمية، فإنّه لمن الجدير بنا أن نرى اتحاد المدن/ الدول التجارية وراء مثل هذه الأحاديث، منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا، أي على مدى ثمانية قرون تقريباً، وأن نراه بأشكاله وبأساليبه الحديثة في العراق والسودان والصومال وأفغانستان، فليس ممكناً أبداً فهم ما يحدث اليوم منفصلاً عما بدأ في العام 1241 واستمرّ متواصلاً بلا انقطاع في تعامله عدوانياً مع أمتنا والأمم الأخرى حتى الآن، ولا يمكن لنا أبداً أن نحقق الخلاص إذا لم نربط بين اتحاد المدن/ الدول التجارية القديم واتحاد الدول الصناعية الحديث، وإذا لم نربط بين سقوط غرناطة وبين سقوط القدس وبغداد!

نعود إلى اتحاد الدول الصناعية الثريّة الثماني الذي ينعقد هذا العام في اليابان، فنقول إنّه الاستمرار التاريخي والواجهة المعاصرة لاتحاد المدن/الدول التجارية القديم، وأنّه المؤسسة الأعلى في هرم النظام الدولي الطبقي العنصري الحالي، يساعده عدد كبير من المؤسسات المتنوعة الاختصاصات والمهام، بحيث تستطيع المؤسسة الأعلى الإحاطة بأدقّ التفاصيل الدولية والسيطرة عليها، لكنّ جملة من التطوّرات التاريخية الموضوعية التي يشهدها العالم اليوم أصبحت تهدّد سيادة هذا النظام الدولي الظالم، فقد ضربه الفساد في نخاعه الشوكي، وأنهكته أكثر فأكثر مغامرات وحماقات قيادته الأميركية المستبدّة، وهدّد هيمنته جدّياً صعود الدول الناهضة وفي مقدّمتها الصين والهند، وأرهقته المقاومات العربية والإسلامية التي جعلته يتجرّع كأس الفشل المرّ كما لم يحدث له من قبل أبداً، إضافة إلى تطوّرات أخرى لا مجال لاستعراضها هنا. وهكذا نستطيع القول بأنّ العالم ربّما أصبح على وشك التحرّر من هذا النظام العنصري الربوي، وإقامة نظام إنساني عادل على أنقاضه!

الشطر الثالث

مصطفى راجح
musrag2003@hotmuil.com

كانت اليمن شطرين: شمالي، وجنوبي، حتى مايو 90 وبالتوازي معهما كان هناك شطر ثالث، مساحته الجغرافية سجون النظامين، وأماكن الاحتجاز السرية وغرف التعذيب. شطر ثالث توحد فيه المظلومون من ضحايا الأجهزة، في هوية واحدة أزالت البراميل، والفروق المصطنعة بين النظامين، هوية واحدة جمعتهم: «حقنا في الحياة».

شطر ثالث ضم في عضويته رواد السجون والمعتقلات في صنعاء وعدن، ضحايا الأمن الوطني وأمن الدولة، وتوابعهما.

إنهم المعتقلون السياسيون والمختطفون الذين غيبوا في إخفاء قسري لازال مستمراً حتى اللحظة، والنشطاء السياسيون الذين وجدوا أنفسهم وأسرهم ضحايا لقمع النظامين والصراع السياسي في فترة الحرب الباردة.

قامت الوحدة في مايو 90، وتوحد «سالم» و«حسين» وابتسموا، وأعلنوا إغلاق الملفات، وإلغاء جهازي الأمن الوطني وأمن الدولة، ومرحلة جديدة، دون أن يكلفوا أنفسهم مراجعة ملفات من دم ولحم. بشر لم يعرف مصيرهم منذ سنين عجاف، ولازالت جمرة الأسى في صدور أقاربهم، وأهليهم واحبائهم، وكأن العذاب كتب عليهم إلى مالا نهاية. لتحطم المشاعر الانسانية التي يثيرها بقاء مصير أنسان غامضاً ومجهولاً، في حالة هي أقسى من الموت.

صباح الاربعاء قبل الماضي كان يوماً مختلفاً في حياة أسر بعض المختفين قسرياً. يوماً مختلفاً، فقط لكونه أخذهم إلى منصة وأضواء وكاميرات ثبتت على وجوههم، ونقلت وجعهم إلى شركائهم في «الإنسانية»: الناس والمجتمع اليمني والدولي.

الندوة عقدت تحت عنوان: جلسة استماع لأقارب المختفين قسرياً، ونظمت بمبادرة من منتدى الشقائق وصحيفة «النداء»، وهذه الفعالية تتويج لجهد متميز لصحيفة «النداء» وطاقمها، الذين فتحوا الملف، وبحثوا عن الضحايا، وأجروا المقابلات وكتبوا عن عديد قضايا لمختفين قسريين، كاد أقاربهم أن يفقدوا الأمل في تضامن الناس معهم.

في منصة الندوة، تحدث رجال ونساء عن أقاربهم المختفين قسرياً، وهم ضحايا متنوعون من تيارات سياسية متعددة ومتناقضة، تم إختطافهم وإخفاؤهم حتى اللحظة، من قبل جهازي الأمن الوطني وأمن الدولة بشكل مباشر أو اختطفوا في ظروف الصراع السياسي، ومحطاته الأبرز في الشمال والجنوب، من السبعينات، مروراً بأحداث المناطق الوسطى، ويناير 86، وصولاً إلى حرب 94.

خديجة يوسف غلام محامية تحدثت عن شقيقها علي غلام الذي أعتقل فور دخول قوات «الشرعية» إلى عدن في حرب 94. لطيفة قاسم، وجدت أخيراً مناسبة انتظرتها طويلاً لتوجه كلامها لـ«الآخرين» عن أخيها محمد قاسم الصحفي الذي اعتقله جهاز الأمن الوطني (السياسي حالياً) في صنعاء 1982.

الطاف محمد بدورها لم تتمالك نفسها وهي تتذكر زوجها محمد ناجي الناشط السياسي المدني الذي اعتقل في 23 يناير 86 في عدن.

بكت الطاف أمام الحضور وهي تناشد الجميع التضامن معها والضغط على السلطات الرسمية للإفراج عن زوجها، ومعرفة مصيره.

فتحي نجل علي عبدالمجيد الذي اعتقله الأمن الوطني في صنعاء عام 82، ودرهم العبسي شقيق عبدالسلام العبسي الذي مضى على اعتقاله 30 عاماً منذ اعتقاله، وإخفائه في عام 78 بصنعاء.

هناك آخرون لم يتمكنوا من الحضور منهم أقارب العنوان الأبرز للإختفاء القسري في اليمن سلطان أمين القرشي الوزير الذي يقبع في الظلام منذ عام 78.

عبدالعزيز عون اعتقل، ودخل في عتمة المصير المجهول منذ بداية عام 78، حيث تم اعتقاله في فترة رئاسة الحمدي، وغابت أخباره منذ 78.

اسماء كثيرة، بعضها لازال مجهولاً، وهم بالمئات لازالوا في العتمة، ولازال الظلام يلف أخبارهم، ولازالت الحسرة في صدور أهاليهم.

●●●

الأهم في فتح هكذا ملف هو انطلاقه من مبدأ التضامن الإنساني بعيداً عن أي أجندات سياسية.

النظر في قضايا بشر هم جزء منا بمنأى عن الخلفيات السياسية سواءً للأطراف المتورطة في اعتقالهم وإخفائهم، أو الإنتماءات التي صدروا عنها في نشاطهم السياسي، أو البيئة السياسية التي أودت بهم إلى المجهول، أو البيئة السياسية الحالية وحساباتها.

بإمكان الناس هنا أن يستعيدوا إحساسهم بالتضامن الإنساني، مع ضحايا أنتهك حقهم في الحياة بمنأى عن انتماءات الضحية والجلاد معاً.

يتم هنا تحييد الفرز الحزبي، والسياسي يتوارى في مثل هكذا فرز، ليحل مكانه حق الناس في معرفة الحقيقة، في قضايا الاختفاء القسري التي ارتكزت على عقلية منتهك أباح لنفسه مصادرة حق الحياة لمواطنين يمنيين وجدوا أنفسهم في لحظة جنون ما، ضحايا لآلة أمنية طائشة في الشمال والجنوب.

●●●

يبقى القول أن مثل هكذا ملفات لا تهدف لإدانة أشخاص أو جهات، بقدر ما تهدف أولاً وأخيراً إلى معرفة الحقيقة، بقدر ما تهدف إلى إنصاف الضحايا وأسرهم.

الوقوف أمام قضايا الاختفاء القسري والانتهاكات بشتى صنوفها نوع من التمثل للقيم الإنسانية وبنائها وترسيخها على أنقاض عقلية الغاب التي تستبيح الخصوم، وتهدر حقهم في الحياة.

وإذا كان هناك من إدانه فهي أولاً لهذه العقلية، التي لازالت تسعى جاهدة لإطالة زمنها، في مرحلة الكاميرات والقنوات والفضاءات المفتوحة، والإقرار بحرية التعبير، والتنظيم والقول.

●●●

في المغرب فتحت السلطات الرسمية جميع الملفات من الاختفاء القسري، وملف التعذيب، والتصفيات إلى المنفيين. فتحت جميع وسائل الاعلام أبوابها أمام الضحايا وأقاربهم للحديث العلني عما حصل لهم في سنوات العتمة.

أكثر من ذلك أشرك المجتمع بفئاته المختلفة في هذه المكاشفة، وطرحت مسألة إعادة الاعتبار للضحايا، وإنصافهم وتعويض أقاربهم.

وتوجت المكاشفة بإستقبال الملك لأقارب الضحايا في القصر الملكي، وتقديم اعتذار رسمي معلن لهم.

لم يكن هذا المسار إدانة لحكم الملك بقدر ماهو إدانة لعقلية أمنية، أسست النظام على استباحة حياة الخصوم.

وإن نظاماً قادراً على مثل هكذا مراجعات يفتح لنفسه أفقاً جديداً، وعصرياً يمكنه من الإستمرار والبقاء كحاجة للمجتمع وبالتوافق معهم واختيارهم، لا البقاء وكفى حتى على أنقاضهم.

مصير غير مرغوب*

رداد السلامي

النظام السياسي اليمني يتداعى اليوم بوتيرة متسارعة ويمضي نحو الانهيار الوشيك، وهو من ذلك الحدث الجلل قاب قوسين أو أدنى. يتمخض هذا النظام في كل مساراته عن أزمات وانهيارات وحروب، ويتطلب استمراره مزيدا من إجهاض الحلول والإمكانات التي كان يمكن من خلالها أن يتدارك سوء نتائجه وما أنتجته تعرجات تفكيره اللاعقلاني، الذي خرج عن انساق مقتضيات الفعل السياسي الرشيد الذي يدقق في احتمالات الأحداث الدائرة، ويخرج بحلول واقعية حقيقية يمكن أن تشكل عائقا أمام سلبيات انفجار اليمن الجديد التي جمعها فأنتجت خروقا لم يعد بالإمكان تداركها.

يحاكم النظام السياسي اليمني صحافيين ويقضي عليهم بالسجن، ويرمي بقايا فكر يمكن أن يسترشد به في دائرة الأصفاد وقيود الإذلال عنوة، ويخرس كل صوت وقلم ولسان كشف مساوئه وفضح تعرياته المستمرة من الوطن والوطنية، وأراد أن يصرخ في وجه سيره المجنون بالبلاد نحو التجزؤ والاقتتال، الذي بات من العاصمة على بعد أمتار بعد أن امتد من صعدة التي لم تهدأ فيها بعد فوهات المدافع وسقوط الجثث التي أتت على كل شيء فجعلته كالرميم.

في الوقت ذاته لم يعد أمام العقول في البلاد ما تقول سوى الصراخ الذي بات مدويا إلى درجة صم الآذان، والذي تجاوزه الحاكم في اليمن بكل عنجهية من دون أن يعير ذلك الصوت العاقل التفاتة بسيطة يمكن أن تعيد إليه العقل التائه في غيبوبة انتصارات وهمية وإنجازات عاقرة لا وجود لها إلا على شاشات فضائياته ومانشيتات صحفه وأفواه مسؤوليه ووزرائه.

وفيما الجنوب اليمني مقموع بعد احتجاجاته، ومحاط بجحافل النظام، ومكبوس بثورة مضغوطة في علب القمع والخوف والإخراس وشراء الذمم، يتنامى الغضب اليومي ويستفحل خيار الشق هناك ليعلن في المستقبل ربما عن إمساك "زناد السلاح" وخيار المواجهة لتحقيق مطلب تقرير المصير، الذي تتبناه عناصر واعية بأداء النظام وتستغل تخريبه للحياة لامتلاك مشروعيتها في تقرير مصير جنوب الوطن. يمضي النظام واعيا نحو مصير غير مرغوب أو مطلوب من كل اليمنيين. يقفز على خيارات الإصلاح ملتفا على الديموقراطية وشروط إنتاج وضع أفضل. فهو نظام عاقر وجامد ذو نزعة استحواذية واستعلائية، يستخدم شرعيته المزيفة في توطيد وجوده، ويدمر البلاد بإتقان وتفان مميتين، وكأنه ليس من نبتة هذا الوطن وغير مسؤول عنه، ويعطي لقوى التجزؤ والفوضى وقوى الهيمنة العالمية المشرحة لأوصال العالم العربي مبررات جاهزة، وكأنه على اتفاق تام معها أو جاهل بأطماع قوى الهيمنة الخارجية وسعيها الدؤوب لجعل الوطن العربي أوصالا، ومزق أشلاء للأوطان يقتل بعضها بعضا بينما يمتص ثرواتها ويصادر حرياتها ووجودها ويؤسس لأوضاع التخلف ألف أساس كي يمارس عبثه التشريحي المعتاد وشهوة السيادة العالمية. إنه اليمن، وطن يدمره حاكمه ويعمل على تجزئته من أجل بقائه أجزاء متناثرة، وطن ولا عقلاء سوى ضمير الشر وصوت الظلام.

* نشر هذا المقال للزميل رداد السلامي في «نيوزويك» 24 ابريل الماضي، لكن الرقابة أملت على موزع المجلة بتر المقال من المجلة. وتعيد «النداء» نشره تضامناً مع الزميل، وبتراً لإرادة الرقيب.

يعتبر الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الانسانية وانتهاكا صارخا لحقوق الانسان وحرياته الاساسية والتي كفلتها المواثيق والمعاهدات الدوليه وكفلها الدستور اليمني والتشريعات المحلية.

ويعرف الاختفاء القسري حسب مصطلح الامم المتحدة بأنه "احتجاز شخص محدد الهوية رغما عنه من قبل موظفي السلطات الحكومية او من قبل مجموعات منظمة او أفراد عاديين بزعم أنهم يعملون باسم الحكومة او بدعم منها او بإذنها او بموافقتها وتقوم هذه الجهات او القوى بإخفاء ذلك الشخص او ترفض الافصاح عن مكانه او الكشف عن مصيره او الاعتراف باحتجازه مما يجعله خارج نطاق حماية القانون".

وقد نصت كافة المواثيق الدولية منها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرها، على حق الانسان في الحرية والامن الشخصي والذي لايجوز المساس به بأية حال لما يصاحب حالة الاختفاء تعرض المختفي لكثير من الانتهاكات التي تمس كرامته الانسانية الأصيلة وحرياته الاساسية، منها:

- **انتهاك لحق الإنسان في الحرية والأمان على شخصه.**
- **انتهاك الحق في عدم تعرض الشخص للتعذيب ولا المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة.**
- **انتهاك الحق في الاعتراف للإنسان بالشخصية القانونية.**
- **انتهاك حق جميع المحرومين من حريتهم في أن يعاملوا معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص.**
- **انتهاك الحق في الحياة اذا ما تعرض الشخص المخفي للقتل.**
- **انتهاك الحق في بناء حياة أسرية كريمة.**
- **انتهاك الحق في محاكمة عادلة.**

إعداد المحامي/ محمد المقطري

جرائم الإختفاء القسري تبقى على السطح مهما كانت المراهنة على عامل النسيان*

وتعتبر حالات الاختفاء القسري للاشخاص انكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تلزم الدول التي صادقت عليها على اتخاذ كافة التدابير التشريعية والادارية لإنهاء حالات الاختفاء القسري، واستشعارا من دول العالم والمنظومة الدولية بخطورة ظاهرة الاختفاء القسري اقرت الأمم المتحدة في ديسمبر 2006م اتفاقية خاصة (لم تدخل حيز التنفيذ) بشأن الاختفاء القسري، واعتبرت أن الاختفاء القسري انتهاك لحق في حد ذاته وليس ملحقا بحقوق الانسان الاخرى، كما كانت تعتبره الصكوك الدولية، وبالتالي فإن كافة الدول المنظوية بالامم المتحدة ملزمة بكفالة هذه الحقوق، واليمن جزء من المنظومة الدولية وتلتزم وفق نص المادة 6 من دستورها بالعمل بميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها.

وقد كانت اليمن مسرحا منذ منتصف القرن الماضي بشطريها الشمالي والجنوبي لحالات عديدة من الاختفاءات القسرية طالت المعارضين السياسيين خارج الحكومات القائمة حينذاك، إلا أنه في كثير من الحالات امتدت حالات الاختفاء لاشخاص مشاركين في السلطة نفسها بمجرد الشك في ولائهم او اختلافهم في الرأي او معارضتهم لبعض تجاوزات السلطة او الشك في ولائهم السياسي او الايديولوجي او الفكري، وذهب ضحية ذلك رجال سياسة وفكر ودين. ورغم قيام الوحدة اليمنية واقرار التعددية السياسية وعدم تجريم العمل الحزبي الذي كانت تتخذه الحكومات السابقة مبررا لتصفية خصومها الا ان ظاهرة الاختفاء القسري مازالت تمارس من قبل الاجهزة الحكومية حتى بعد توحيد اليمن، ومازال الكثير من المختفين قسرياً مجهولي المكان والمصير وعدم اعتراف الجهات المختطفة بمسؤوليتها عن اختفائهم رغم مضي عشرات السنين. ولم تتخذ اليمن التدابير التشريعية والقضائية والادارية الفعالة لمنع وانهاء اعمال الاختفاء القسري او الاعتراف بمصير المختفين.

إن استمرار اجهزة الدولة في ممارسة عملية إخفاء الأشخاص قسريا حتى الوقت الحالي وبشكل متنام يهدد استقرار وأمن المجتمع وحقهم في حياة كريمة وأمنه، ورغم أن هذه الظاهرة اتخذت لها أشكالا وأساليب متنوعة إلا أنها تظل أخطر الانتهاكات لحقوق الانسان على الإطلاق، إذ يتم حاليا إما الاعتراف بوجودهم لديها بعد فترة من اختفائهم (كما حصل للناشط الحقوقي علي الديلمي والصحفيين ابراهيم حسين الباشا وعبدالرحيم محسن) او تركهم في اماكن خالية من السكان بعد اختطافهم وتعريضهم للتعذيب والضرب (كما هي حالة الصحفي عبد الكريم الخيواني). وكثيرة هي الحالات التي جاءت متفرقة منذ الفترة اللاحقة على حرب 94م، ولولا الدور البارز لوسائل الاعلام والصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني لما ظهر هؤلاء وكان مصيرهم مثل الكثير من المختفين قسريا، ولعل واقعة اختفاء وزير التموين الاسبق سلطان القرشي وزميله وقناف زهرة والشمسي وعلي خان وغيرهم تظل مرسومة بالأذهان، وتذكرنا بوقائع كثيرة طالت قيادات سياسية وقانونية في جنوب الوطن وشماله وحتى قيام الوحدة عام 90م، كما يظل عدد الاشخاص الذين تعرضوا لحالات الاختفاء القسري غير معروف ومحدد لإصرار السلطة على عدم فتح هذا الملف والمراهنة على الزمن وعامل النسيان – إلا ان استمرار حالات الاختفاء التي تقوم بها أجهزة السلطة يجعلها على السطح دوما، كونها أصبحت ظاهرة تمارس بشكل شبه يومي واعتيادي خاصة في السنوات الاخيرة، مرافقة لأعمال القمع الذي يمارس ضد خصوم السلطة السياسيين او المعارضين لسياستها في مختلف مناطق الجمهورية، واتسعت دائرة الانتهاك مع تنامي وتصاعد الحراك المدني والتجمعات السلمية خاصة في المحافظات الجنوبية، وضد من تتهمهم السلطة بالانتماء للحوثية في المحافظات الشمالية.

القوانين اليمنية (النص والواقع):

إن الاختفاء القسري بمفهوم الامم المتحدة لم ينص عليه القانون اليمني بشكل صريح وانما جاء تحت مصطلح الاختطاف كمعالجة لظاهرة تعاني منها اليمن وتحت كفالة الحرية والامن الشخصي، ولم تعالج ظاهرة الاختفاء القسري الذي تمارسه سلطات الدولة منذ وقت مبكر، رغم استحداث قوانين جديدة تشدد عقوبة الاختطاف والتقطع كأعمال جنائية ترتكب من قبل اشخاص او مجموعات او موظفين عامين كحالات فردية، ولكن ومن منطلق كفالة الحق في الحرية والامن الشخصي والتزام اليمن بالمواثيق والصكوك الدولية التي صادقت عليها خاصة ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة، وألزمت نفسها العمل بأحكام ونصوص هذه الصكوك وفقا للمادة 6 من الدستور، فإن أهم النصوص التي تكفل الحق في الحرية والامن الشخصي، ويندرج تحت ذلك الحق؛ الحق في عدم الاحتجاز او الاختفاء القسري، سنجد أن الدستور اليمني جرم هذه الأفعال حيث

نص في المادة 48 على كفالة حرية الاشخاص وامنهم وعدم جواز احتجازهم إلا بموجب القانون، وكفل حق كل انسان بأن تصان كرامته وحرم تعريضه للتعذيب الجسدي او النفسي او المعاملة غير الإنسانية، وعدم جواز حجز اي انسان في غير الاماكن الخاضعة للقانون، وجعل انتهاك تلك الحقوق جريمة لاتسقط بالتقادم ويعاقب كل من يمارسها او يأمر بها او يشارك فيها (الفقره هـ من نفس المادة).

كما جاءت التشريعات الوطنية لتعزز إجراءات كفالة هذه الحقوق واتخاذ تدابير عقابية لمن يقوم بانتهاك اي حق من هذه الحقوق، حيث نصت المادة 7 من قانون الاجراءات الجزائية رقم 13 لسنة 1993م على "أن الاعتقالات غير مسموح بها إلا في ما يرتبط بالافعال المعاقب عليها قانونا ويجب ان تستند على قانون"، ونصت المادة 11 على أن "الحرية الشخصية مكفولة ولايجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفق ما جاء بهذا القانون"، كما نصت المادة 172 من نفس القانون على عدم جواز القبض على اي شخص او استبقائه الا بأمر النيابة العامة او المحكمة وبناء على مسوغ قانوني". وتعد جريمة انتهاك حق الحرية من الجرائم الجسيمة التي لاتسقط بالتقادم مهما طال الزمن حيث تنص المادة 16 من نفس القانون على "لاتنقضي بمضي المدة الدعوى الجزائية في الجرائم الماسة بحرية المواطنين او كرامتهم والتي تتضمن اعتداء على حرية الحياة الخاصة"، وأوجب القانون على كل شخص ان يبلغ النيابة العامة او احد مأموري الضبط القضائي عن اية حالة احتجاز او قبض على اي شخص دون مسوغ من القانون وكذلك اذا كان محتجزا في مكان غير قانوني او لايخضع لاشراف القضاء، (جاء ذلك في احكام المواد 13و94) من نفس القانون.

كما جاءت مجمل القوانين واللوائح المنظمة للجهات ذات الشأن بحرية الاشخاص وامنهم على الكثير من الضوابط والمحاذير التي ترافق تقييد حرية الاشخاص والتي تمنع احتجاز اي شخص في اي منشأة عقابية، وأوجب على المسؤولين عن إدارة أماكن الحجز عدم قبول اي انسان فيها الا بمقتضى امر موقع من السلطة المختصة ووفق الاجراءات القانونية مع كفالة حقوق المحتجز في المعاملة الإنسانية الكريمة، وألزم مسؤولي هذه الجهات بمراعاة العمل بمعايير حقوق الانسان المنصوص عليها بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن، جاء ذلك في لائحة السجون ولائحة الشرطة ولائحة وزارة الداخلية وغيرها.

كما جاء قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1994م لينص على اجراءات عقابية ضد كل من يقوم باختطاف اي شخص، مشددا العقوبة عندما يصدر ذلك الفعل من موظف عام حيث نصت المادة 246 من قانون الجرائم والعقوبات على "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من قبض على شخص أو حجزه أو حرمه من حريته بأية وسيلة بغير وجه قانوني، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا حصل الفعل من موظف عام أو بانتحال صفته أو من شخص يحمل سلاحاً أو من شخصين أو أكثر أو بغرض السلب أو كان المجني عليه قاصراً أو فاقد الادراك أو ناقصه أو كان من شأن سلب الحرية تعريض حياته أو صحته للخطر".

ونصت المادة 249 من نفس القانون على "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من خطف شخصاً، فإذا وقع الخطف على انثى أو على حدث أو على مجنون أو معتوه أو كان الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات، وإذا صاحب الخطف أو تلاه ايذاء أو اعتداء أو تعذيب كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات وذلك كله دون إخلال بالقصاص أو الدية أو الارش على حسب الاحوال إذا ترتب على الايذاء ما يقتضي ذلك، وإذا صاحب الخطف أو تلاه قتل أو زنا أو لواط كانت العقوبة الاعدام". كما نصت المادة 250 من القانون على "يعاقب بالعقوبات السابقة على حسب الأحوال كل من اشترك في الخطف أو أخفى المخطوف بعد خطفه إذا كان يعلم بالظروف التي تم فيها الخطف وبالأفعال التي صاحبته أو تلته وإذا كان الشريك أو المخفي عالماً بالخطف جاهلاً بما صاحبه أو تلاه من أفعال أخرى اقتصر عقابه على الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات".

كما عزز قانون جرائم الاختطاف والتقطع رقم 24 لسنة 98م حماية الحق في عدم تعرض الاشخاص للاختطاف وشدد في العقوبة متى كان ذلك الفعل صادرا من موظف عام او جهة مختصة.

ورغم ذلك فإن الممارسات التي تقوم بها أجهزة الامن والاستخبارات وأجهزة مكافحة الارهاب وخاصة جهاز الامن السياسي المتمثل في احتجازه الاشخاص وإخفائهم وعدم الاعلان عن اماكن تواجدهم او مسؤوليته عن اعتقالهم، وسواء كانت تلك الافعال مؤقتة او لفترات طويلة فإنها تمثل حالة من حالات الاختفاء القسري الذي تجرمه المواثيق والمعاهدات الدولية والدستور والقوانين المحلية النافذة، ولا يبرر قيامها بذلك الفعل الادعاء بالحفاظ على نظام الحكم أو امن الدولة ومركزها الحربي او بشأن تهديد المصالح الوطنية والقومية او التجسس او غيرها كون مهامها واختصاصها وصلاحياتها المخولة لها وفقا لقرار انشائها لايمنحها الحق في إلقاء القبض او احتجاز اي شخص الا وفقا للصلاحيات المخولة لرجال الضبط القضائي كما هو محدد في المادة 7 من قرار انشاء جهاز الامن السياسي رقم 121 لسنة 1992م. ونفس الحال صلاحيات ومهام جهاز الامن القومي كما هو محدد بالمادة 5 من قرار انشائه رقم 261 لسنة 2002م. والمعلوم قانونا أن صلاحيات مأموري الضبط القضائي حددت بالفصل الثاني من الباب الثاني من قانون الاجراءات الجزائية رقم 13 لسنة 1994م، وتبعيتهم للنائب العام في ممارسة صلاحيات مأموري الضبط (م85 إجراءات)، مما يجعل قيام هذه الاجهزة ليس باختطاف اي شخص او إخفائه بل احتجازه لفترة تتجاوز 24 ساعة جريمة وانتهاكاً صريحاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة تستوجب معه المساءلة القانونية ومعاقبة من يرتكبها.

ولعل حالات الاختفاء القسري التي يتعرض لها النشطاء الحقوقيون والسياسيون والصحفيون في السنوات الاخيرة خير دليل على ذلك، حيث تم رصد اكثر من..... حالة اختفاء عام 2006م، و..... حالة اختفاء عام 2007م، و19 حالة اختفاء خلال النصف الاول من عام 2008م، تم معرفة 11 منهم كانوا مخفيين لدى جهاز الامن السياسي، ومازال 8 منهم غير معروفة أماكن تواجدهم او مصيرهم وعدم اعتراف اية جهة بمسؤوليتها عن اختفائهم.

المآخذ والتدابير:

لقد استعرضنا كفالة الحق في الحرية والامن الشخصي والضمانات والتدابير التي تنص عليها القوانين اليمنية، وكذا التزام اليمن بإنفاذ قواعد القانون الدولي والصكوك والمعاهدات الدولية، وأن تلتزم بمواءمة قوانينها وفق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ورغم أن القصور التشريعي يظل موجودا في مواجهة هذه الحالة وخاصة في ضعف التدابير العقابية بمواجهة الفاعلين الحكوميين والمعنيين بإنفاذ القانون، لكن وبحسب النصوص الدستورية والقانونية الحالية هل فعلا الحكومة اليمنية تقوم بإنفاذ قوانينها ومنع جريمة الاختفاء القسري وملاحقة مرتكبيها واقعيا؟ الإجابة في كل الاحوال لا؛ كون حالات الاختفاء القسري او الاختطاف التي تتم غالبا –وخاصة ضد النشطاء السياسيين وقادة الرأي والتعبير– تقوم بها السلطات الحكومية، ولم يسبق أن تم تقديم أي من المسؤولين في الدولة للمساءلة أمام القضاء بقضية اختفاء قسري رغم اعتراف السلطات الرسمية بارتكابها ولو لم يكن ذلك صراحة في كثير من الحالات، فحينما يتم الإعلان عن اختفاء شخص معين وتنكر الدولة علمها او قيامها بذلك ثم تعترف لاحقا بوجوده لديها، فإنها تكون هنا قد ارتكبت الفعل المجرم في دستورها وقانونها وقامت بانتهاك صريح للشرعة الدولية، خاصة المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فالاختفاء القسري واقعة مادية مجرمة لاترتبط بمدة الاحتجاز فسواء ظل الشخص مخفيا يوما او سنة او عشر سنوات، يظل الجرم قائماً ولا يشفع الزمن والقانون لفاعله. والسلطات عندما تمارس عملية إخفاء الأشخاص قسريا تكون تحت طائلة المساءلة القانونية مهما طال الزمن، وهذا هو نص المادة 48 من الدستور من عدم سقوط الجريمة المتعلقة بالحرية بالتقادم، والمادة 16 إجراءات جزائية، فقيام الدولة بارتكاب فعل مجرم من قبل قوانينها تكون بذلك قد تخلت عن مسؤوليتها في حماية مواطنيها وكل شخص على ارضها من اي انتهاك، ومارست عمل العصابات الخارجة عن القانون. وهو أمر يوجب على المجتمع المدني بكل فعالياته (منظمات/ أحزاب/ نقابات/ اتحادات/ صحافة/إعلام وغيره) العمل على تسليط الضوء على هذه الظاهرة وعدم تركها للنسيان الذي تراهن عليه السلطات.

لذلك يقع على الحكومة اتخاذ التدابير القانونية والواقعية والفاعلة في إنهاء ظاهرة الاختفاء القسري ليس من خلال التصديق على المعاهدات الدولية وسن النصوص التشريعية التي تجرم الاختطاف وحجز الحرية فقط، وإنما اتخاذ تدابير قانونية بإدراج الاختفاء القسري كجريمة في القانون مع تعريفه تعريفا واضحا ودقيقا وبيان طبيعته ومظاهره وأشكاله، وكذا اتخاذ تدابير إجرائية وإدارية تتضمن إحالة مرتكبي الجريمة إلى العدالة وتأهيل وتدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون على التعامل مع حالة الاختفاء القسري من كونها جريمة ضد الانسانية والمبادئ الاخلاقية والدينية، كما يتطلب الامر إرادة سياسية لإنفاذ القانون وملاحقة مرتكبي الجريمة وعدم تحصين عملهم بأية حال من الاحوال.

كما يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة وإجراء تحقيق سريع وفعال في الادعاء الذي يصدر بأن شخصا من الاشخاص قد تعرض للتوقيف ولم ير له أثر بعد ذلك او تعرض للاختفاء فجأة، من منطلق مسؤولية الدولة في معرفة ما يحدث للافراد الذين يخضعون لسيطرتها خاصة عدم التعرض للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري الذي يحدث على أيدي السلطات والعاملين باسمها او تحت إمرتها.

الخلاصة:

وخلاصة ذلك نجد أن حالات الاختفاء القسرية التي يتعرض لها الاشخاص قد يصاحبها عديد من الانتهاكات لشخصه اولا وهو في حالة الاختفاء مثل: القتل/ الضرب والتعذيب الجسدي/ التعذيب النفسي/ الحجز في زنازين مظلمة وضيقة وبدون تهوية جيدة/ الحرمان من الاكل/ الحرمان من الرعاية الصحية/ الاعتداء الجنسي/عدم معرفة المكان الذي يتواجد فية بغالب الاحيان وعدم معرفته للمصير الذي سوف يواجهه وما يترتب على ذلك من عذاب نفسي شديد وقاس.

ولأسرته ثانيا من حيث قلق الاسرة وخوفهم من المصير المجهول للشخص المختفي/ انتزاع حالة الامان في الاسرة والاطفال/ فقدان الاطفال تربية أبيهم ورعايته الصحية والنفسية لهم وتعليمهم والاهتمام بشؤون حياتهم وحرمانهم من حياة أسرية مناسبة وملائمة وعيش كريم وما يترتب على اختفاء الشخص المعيل للأسرة من تشرد وضياع للابناء والمعالين منه وتنمية الحقد على المجتمع والخروج على القانون وانتشار ظاهرة البطالة والامية والجهل والجريمة التي تكون نتاج كل ذلك. كما تمتد الآثار السلبية لحالة الاختفاء القسري لتطال كيانه الأسري والاجتماعي إذ يتم حرمانه من زوجته وتشتيت ثروته وحرمانه من الحق في حياة خاصة يختارها، فقانون الأحوال الشخصية يجعل الغائب لفترة اربع سنوات بحكم المتوفى، نص المادة 117 من قانون الاحوال الشخصية رقم 20 لسنة 1992م وتعديلاته، كما أعطى نفس القانون للزوجة التي يغيب عنها زوجها لسنة كاملة دون إنفاق حق فسخ عقد النكاح.

والمختفي قسريا هو غير المحدد المكان والمصير فيكون بحكم الشخص المفقود وليس الغائب فوفقا لتعريف المادة 113 من قانون الاحوال الشخصية أن الغائب هو الشخص الذي لايعرف موطنه ولا محل إقامته، أما المفقود فهو الغائب الذي لاتعرف حياته ولا وفاته، والمختفي قسريا يسري عليه هذا التعريف حكما. ولذلك نجد ان الاثار التي تخلفها جريمة الاختفاء القسري لاتمتد الى الشخص نفسه بل الى زوجته وأطفاله وأسرته ومجتمعه المحلي الذي يظل يترقب تعرض اي من أبنائه لنفس الحالة، فتكون حياة المجتمع غير آمنة ولا مستقرة، وهو حق نجد الدولة قد تخلت عن حمايته وقامت بالاعتداء عليه عندما تكون هي من يرتكب ذلك الفعل.

* ورقة مقدمة إلى ندوة «الإختفاء القسري»
صنعاء – الاربعاء 18 يونيو

الدكتورة كلير جيلبرت - موفدة المركز الوطني للآثار بفرنسا إلى مدينة الشحر:

حفروا في محيط موقع أثري هام ولم ننجح في إقناع المسؤولين بتأمينه والحفاظ عليه

طافت معظم الدول العربية والاسلامية كعالمة آثار طوال عقود من الزمن وهي تنقب عن الآثار الاسلامية.

الدكتور كلير جيلبرت موفدة المركز الوطني للآثار بفرنسا تتحدث في هذا الحوار عن 13 عاماً من عملية التنقيب عن الآثار في منطقة القرية مدينة الشحر محافظة حضرموت والى أين وصلت والصعوبات التي واجهتها و طبيعة العلاقة مع السلطة المحلية.

■ لقاء: عبدالله مكارم

■ كيف جاءت بك الأقدار إلى حضرموت؟

– بدأت المسح في الساحل اليمني للتعرف على الفوارق بين الساحل العربي في الجنوب وكذلك في الشمال، وكوننا استمتعنا بتلك السواحل الممتدة من عدن إلى سيحوت بمحافظة المهرة، عدن الجميلة والعريقة بتاريخها الغني بالموروث الحضاري، فضلاً عن ذلك أنه لدينا بعض المصادر عن تاريخ عدن قبل الإسلام وبعده وعن الأحداث التي حصلت لكن لم نجد أي دليل لذلك كون السياسة البريطانية قد دمرت كل شيء كان على الساحل ولم نتمكن من العثور على أي مؤشرات واقعية تدل على تلك الأحداث، لكن الأقدار أهدت لنا قرائن جميلة تحكي بعض الأحداث في سواحل مدينة الشحر بمنطقة القرية في بداية المسح عام 1995.

■ كيف وجدتم حينها الساحل في مدينة الشحر؟

– في منطقة القرية بمديرية الشحر شريط ساحلي رائع جداً، وقد بدا لنا حينها خالياً من أي نشاط سكاني رغم أن هذا المكان ذو جدوى من حيث الاصطياد السمكي فيه، مما أدى بنا إلى فعل المستحيل لتأمين الموقع ولكننا للأسف لم ننجح حتى الآن بشكل كامل وهذا يحزننا.

■ ماذا عن اعمال التنقيب بالموقع؟

– رغم المصاعب التي تواجهنا منذ 12 عاماً، فقد تمكنا من العثور على ما يقارب من 11 مزهرية ويمكن القول إن أعمار تلك المزهريات طويلة جداً، واستطعنا أن نتعرف على تباين أعمارها والحقب التاريخية التي تنتمي إليها وذلك من خلال ما كتب عليها من تواريخ بحكم خبرتي الطويلة في هذا المجال لأني أعرف جيداً مكوِّنات الآثار في الدول المجاورة والحضارات المصاحبة لها. مما يجعلني أقول إن تلك المزهريات تعود إلى عهد الخليفة هارون الرشيد.

كما قمنا بتجميع عدة قطع من الرخام «السيراميك» الفاخر ولدينا تواريخ للقطع المهمة منها كوننا قد عملنا في نفس المجال لعقود متتالية.

■ هل تودين الحديث عن أي صعوبات وتحديات تواجهينها في التنقيب؟

– المشكلة الأساسية تكمن في أن الموقع جذاب للغاية وحساس، وما نخشاه المجهول القادم إلينا في السنوات الثلاث القادمة إذ سمعنا أن الحكومة اليمنية قررت بناء مدينة سكنية أمام الموقع.

نحن لا نستمتع بحرية التنقيب عن الآثار في الموقع مثلما بدأنا ولم ننجح في إقناع المسؤولين بتأمين الموقع والحفاظ عليه لأن قوات خفر السواحل قامت بالحفر في محيط الموقع بعد التنقيب.

■ هل تم رفع شكوى بذلك التجاوز من قبل خفر السواحل؟

– حاولت مقابلة قائد خفر السواحل في عدن لإبلاغه ولم أنجح، وحاولت إبرام اتفاق قوي يحمي الموقع مع السلطة المحلية بالشحر ومع محافظ حضرموت بالمكلا ولم أنجح لأن الجميع مهملون ولا يولون أي اهتمام حقيقي لحساسية الوضع في هذه المرحلة من التنقيب. والأمر الذي يبعث على الحيرة هو موافقة جميع المسؤولين في الدولة على تأمين الموقع قولا ولكن لا نرى منهم إلا السلبية العملية.

■ هناك خطورة على الموقع مما سمعنا أن الحكومة قررت بناء مدينة سكنية أمامه

■ بعد عام من العمل أحدثت تغيرات بقيام سماسرة بإعطاء خفر السواحل جزءاً من أرض الموقع

■ بفعل السياسة البريطانية دمرت كل شيء في الساحل اليمني كان يمكن نستدل عليه بتاريخ عدن قبل الاسلام وبعده والاحداث التي حدثت فيه

● جيلبرت

أذكر ذات مرة عندما عدت إلى موقع التنقيب، بعد العام الأول من العمل وبصحبتي فريق كبير من فرنسا لأجل التنقيب فوجئت بوجود تغييرات في الموقع حيث قام البعض بالسمسرة مع خفر السواحل لإعطائهم الأرض مقابل مال معين! وقد حاولت مراراً وتكراراً شرح أهمية المواقع التاريخية للجميع دون جدوى، وإني أقول هذا دون خوف من أحد لأن هذا واجبي، وللأسباب هذه أوقفنا العمل في الموقع عام 2002، وأنهينا برنامج التنقيب ولم نحصل على كل النتائج لاستكشاف الموقع بكل أجزائه لأننا نحتاج إلى أعوام كثيرة لإتمام المسح والتنقيب على أكمل وجه كون الموقع غنياً بالموروث التاريخي وصعباً في الوقت نفسه للأسباب الواردة سلفا.

الكثير من المدن الطينية محطمة ولا نستطيع أن نتعرف على كل المراحل المختلفة والمتغيرة لتلك المدن بمنتهى التفصيل.

في أواخر العام 2002 عدنا للعمل وحاولنا التعرف على بعض القطع الأثرية المنسوبة للقرن الحادي عشر الميلادي، وزادت سعادتنا لوجود هذه القطع من السيراميك في مدينة الشحر.

■ كيف هي علاقتكم مع السلطة المحلية بالمحافظة والمديرية ومع مالكي الأرض؟

– إلى حد الآن قابلت ثلاثة محافظين مختلفين وأربعة مدراء عموم للشحر، وحاولت لفت انتباههم للمشكلة دون فائدة، ولعلهم لا يدركون أن الوطن بلا ماض لا يساوي شيئا.

وأما مالك الأرض فعندما أغادر الشحر يعدني أن لا مشكلة في الموقع وأنه تم تعويضه بأرض خارج الشحر ثم أفاجأ بقيامهم باستقطاع أجزاء من موقع التنقيب وحفر جزء من الأرض ووضع خزان بترول سعة 2000 لتر.. ولكم أن تتخيلوا حجم الأوساخ والتلوث هنا!

■ كلمة أخيرة تودين قولها في هذا اللقاء؟

– أنا امرأة أجنبية لكن معرفتي وواجبي تحتمان عليّ تأمين موقع التنقيب، أعمل ذلك لآثار الشحر في حضرموت، ومما يحزنني أن حضرموت فيها تطور بترولي ولا يوجد فيها اهتمام بالآثار!

يزعجني ألا أرى في الشحر انتشار وسائل المعرفة والثقافة، ولعل هذا الاكتشاف الأثري سيساهم في رفد أهالي حضرموت بجانب مطمور من تاريخهم وسيجعل من الشحر متحفاً تاريخياً، وفرصة عظيمة لرؤية كنز وإشهاره أمام العالم.

أخيراً أقول لأهالي حضرموت إنني أحب الشحر وأمل أن أعمل كل ما بوسعي لأجل تاريخ الشحر خاصة وحضرموت عامة، وقد آن الأوان لتضافر جهود الجميع لأجل المعرفة.

هيام يونس تغني لعبدالقادر الكاف

■ حسام عاشور حنشي

اختارت الفنانة العربية الكبيرة هيام يونس –التي تزور اليمن هذه الأيام للمشاركة في مهرجان الأغنية الإذاعية بصنعاء– أغنية الشاعر الغنائي المعروف عبدالقادر الكاف "يالله بعودة قريب"، لتغنيها بصوتها امتداداً لتجربتها مع الأغنية اليمنية التي أطربت بها بأغان للفنانين الكبار أبو بكر سالم بلفقيه وأحمد قاسم ومحمد سعد عبدالله ومحمد سالم بن شامخ وآخرين منذ ستينيات القرن الماضي.

وعلمت "النداء" أن الشاعر الكاف تلقى أمس الثلاثاء اتصالاً هاتفياً إلى منزله بتريم من الفنانة هيام يونس، استأذنته لأداء هذه الأغنية التي أعجبت بها كثيراً وسبق أن غناها فنانو حضرموت وسجلها الفنان الكبير عبدالرحمن الحداد في القاهرة قبل 10 سنوات.

كما طلبت المطربة اللبنانية الشهيرة من الشاعر الغنائي عبدالقادر الكاف مجموعة أخرى من أغنياته، وأثنت على شعره وألحانه. وعبرت له عن حرصها على لقائه في زيارتها الحالية لليمن.

وبالمقابل عبّر لها الشاعر والمحلن الكاف عن بالغ سروره بالاتصال، وقال إن من أمانيه القديمة أن تشدو هيام يونس بأغانيه.

تجدر الإشارة إلى أن آخر من غنى لعبدالقادر الكاف من الفنانين الكبار الفنان أبو بكر سالم بلفقيه "مغرم صبابة"، وعبدالمجيد عبدالله "الحب الجديد"، بعد أن غنى له منذ سنوات بعيدة الدكتور عبدالرب إدريس والمطرب الكويتي محمد البلوشي "كل شيء معقول".

وقد صدر للشاعر الكاف (56 سنة) ديوان "ربيع الهوى" عن وزارة الثقافة اليمنية عام 2004. وله أكثر من ديوان مخطوط منها ما هو جاهز في انتظار فرصة الطباعة "الحب الجديد".

اجمل التهاني والتبريكات
للشاب الخلوق
حلمي عبدالله حسين السقاف
بمناسبة زفافه على ابنه السفير
علي عيدروس السقاف
ألف مبروك وعقبى للبكاري

المهنئون:
فهمي السقاف، أنور السقاف، جمال السقاف،
د. علي السقاف، علوي السقاف، مهدي الهدار

نتقدم بأجمل التهاني
والتبريكات للشاب الخلوق
أحمد عبداللطيف الفلاح
بمناسبة دخوله القفص
الذهبي.. ألف مبروك
المهنئون:
طلاب وطالبات كلية التجارة والاقتصاد
قسم المحاسبة - دفعة الأنوار
جامعة الحديدة
عنهم/
عبدالكريم السامعي وحلمي الصالحي

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 28 جمادى الآخرة 1429هـ الموافق 2 يوليو 2008 العدد (158) Wed. 28/6/1429 - 2 July 2008

لا.. للتصعيد الانتقامي على حرية الصحافة
لا.. للنزعة الخصامية مع حق الرأي

أيها السادة(*)

نأمل منكم حث المجلس اليمني الأعلى للقضاء، على التقدم في وعي الحرية وليس العكس.

ذلك أن مسار الإصلاح القضائي، يظل بحاجة مطلقة، لقوة الصحافة، مالم، فان مساره التقويمي المرتجى، سيفرغ من مضمونه، دونما صحافة رقابية ناقدة.

في حين أن آلية التعتيم، التي تنوي السلطة القضائية فرضها على الصحافيين، ستغري الفاسدين في هذه السلطة على الإفساد أكثر.

فللمرة الأولى في تاريخه ضد صحافي -حد علمي-رفع المجلس الأعلى للقضاء دعوى عاجلة اتهمني فيها بالإساءة للسلطة القضائية والتشهير بها وتضليل الرأي العام والمساس بهيبة القضاء واستقلاله والتأثير على سير العدالة، وذلك على خلفية انتقادي أداءه في قضية الزميل الصحفي عبد الكريم الخيواني وما آلت إليه من حكم مجحف، الأمر الذي تفاعلت معه عشرات المنظمات الحقوقية والمعنية بحريات التعبير في الداخل والخارج، معتبرةً أن القضاء اليمني "قضاء تعليمات".

وبالأمس بمجرد ما غادرت نيابة الصحافة، بعد استلامي صورة من الدعوى المرفوعة ضدي، ورفضي البدء بإجراءات التحقيق إلا بعد اطلاعي على الدعوى و توكيلي محامياً، حتى تعرضت لجملة استفزازات -أمام مقرها -من قبل أشخاص مجهولين، توعدوني فيها بإنزال أقصى العقوبات، لأكون أمثولة للصحافيين المتطاولين على القضاء حد تعبيرهم.

وإذ لاتخفى عليكم تصريحات وزير العدل الأخيرة، التي انطوت على تهديدات ضد الصحافيين الذي تناولوا قضية الخيواني بروح تضامنية، حيث أشار فيها إلى نية محاكمتهم باعتبارهم يسيئون للسلطة القضائية ولسمعة البلد، فان هذا التصعيد الانتقامي على حرية الصحافة، لن يؤدي إلى قضاء شفاف، يعول عليه المواطن اليمني، كما أن هذه النزعة الخصامية مع حق الرأي المقدس، ستسفر عنها نتائج وخيمة، من شأنها أن تصادر هذا الحق.

وكما هو متعارف، فان سر عبقرية نجاحات القضاء في عديد دول، هو تشجيعها لكافة أشكال التعبير، ما يفترض أن يكون سلوكاً معاصراً لمجلس القضاء اليمني الأعلى.

ففيما تعد قضية الخيواني قضية رأي عام، فإنني انتقدت أداء قاضيها الذي يعد موظفاً عاماً، كما نقلت الأثر الاستنكاري والتنديدي الذي خلفته هذه القضية لدى المراقبين والمهتمين الحقوقيين في الداخل والخارج، وكذا ما انطوت عليه تصريحات هيئة الدفاع عن الخيواني التي بينت حجم الظلم الفادح الذي وقع عليه.

وبما أن القضاء يبقى محل تقدير واحترام في حال ما اثبت فعلا انه محل هذا الإحترام والتقدير، فان أملي -من خلالكم أيضاً - أن تسكن الرحابة الحضارية، روح القائمين على الشأن القضائي في البلاد، بدلا من الترهيب اللاعقلاني لمنتقدي أدائه، وحتى لاتتجاوز الأخطاء القضائية حدود اللامعقول، ومصادرة النقد، و الاخراس لأصحاب الرأي.

وللتذكير:

ليس بنافع في واقعنا الراهن ديمقراطياً، عدم الإبقاء على الهامش الديمقراطي الذي نكافح جميعاً من اجل ألا يتضاءل أكثر.

هذا ولكم مني فائق المودة والحب

الصحفي/ فتحي أبو النصر

2008/7/1

(×) صورة للنائب العام
- صورة للمنظمات الحقوقية والمعنية بحريات التعبير
- صورة لنقابة الصحافيين اليمنيين وللاتحاد العام للصحافيين العرب وللاتحاد الدولي للصحافيين

خبير نفطي يمني يقاضي شركة الغاز التي فصلته ومدير التدريب فيها يتقاضى ألف يورو يومياً

■ مصطفى نصر:

رفع الخبير اليمني في مجال النفط والغاز أحمد القاضي دعوى قضائية ضد الشركة اليمنية للغاز المسال التي تديرها شركة توتال الفرنسية، للمطالبة بحقوقه عقب قرار فصله من الشركة.

ووصف القاضي قرار الفصل بأنه تعسفي، ويأتي ضمن سلسلة من التطفيش التي تمارس ضد اليمنيين في الشركة.

وطالب القاضي، و2 من زملائه "أحمد الأغبري، وعبدالحكيم الزبيدي" الذين استقدموا من الخليج للعمل كمدربين في الشركة، طالبوا وزارة النفط بالتحقيق في عمليات الفصل والتعسف والتطفيش التي يتعرض لها الخبراء في مركز التدريب التابع للشركة.

وشددوا في رسالة وجهوها لوزير النفط على ضرورة تشكيل لجنة للتحقيق مع مدير الشركة "جول فورت" ومدير شؤون الموظفين "فيل كامبل"، لتواطئهما مع مدير مركز التدريب "كريستيان أوجيه"، واتهموه بتطفيش 10 يمنيين من المركز.

وسبق أن وجه وكيل وزارة النفط والمعادن مذكرة إلى الشركة لإعفائه ونائبته من منصبهما نظرا للشكاوى المتكررة ضدهما.

واتهم خبراء النفط الشركة بعرقلة وتأخير إحلال اليمنيين محل الأجانب، وإحباط الكادر اليمني، وتعرضه للفصل.

وأشاروا إلى الفوارق الخيالية بين مرتباتهم ومرتبات الأجانب، حيث يصل مرتب الخبير اليمني عند حدود 2000 دولار، فيما يتقاضى الخبير الأجنبي 14 ألف دولار شهريا.

وكشف القاضي أن مدير مركز التدريب يتقاضى ألف يورو يوميا أي 45 ألف دولار شهريا، رغم أنه كان يعمل منسق تدريب في الخليج قبل مجيئه إلى اليمن.

نافذة

هؤلاء الجيران: «صدمة المستقبل» (2)

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

كيف يتحول الجار إلى كمين وفخ وقبر؟

وما الذي حوَّل الجيران إلى قبور تتحرك بطاقة احتراق زيت الشائعات التي يطلقونها اليوم على جارهم الغائب بغرابة باعثة على الذهول والخبول معاً، وسوف يطلقونها غداً على أي جار آخر إن توارى عنهم بشكل مباغت، معتم رمادي، صادم، و«غير طبيعي» لمجرد أن أماراته كضحية غامت عليهم وتلاطمت وتشوشت في النقطة الفاصلة التي حسمت أمر أنتزاعه من محيطهم.

وليس ثمة ما يفرق بين مستوى تلقيهم وانفعالهم وتفاعلهم مع حدث اعتقال جارهم الإيراني، وما يمكن أن يكون عليه مستوى تلقيهم لحدث الاعتقال الفجائي فيما لو طال يمنياً من أبناء جلدتهم.

الراجح أن الفارق لن يمس «الجوهر» ولا النوع وإنما الدرجة التي لا يمكن القياس على مؤشرها أو اعتمادها كمعيار.

ذلك بالضبط ما يستوجب النبش عميقاً في «المقبرة» لاستكناه مكونات هذه المستحاثات الأدمية المتحركة، ويستوجب البحث في سيكولوجيا الانسان المذعور، والتوسل بأدوات الانثروبولوجيا بقصد الاهتداء إلى تفسير لهذه الكائنات المهيأة للتكدس فوق بعضها لكي تكتسب خواص سلالم الصعود، وجسور العبور المتاحة لمرور وامتطاء أي مغامر متعطش للسلطة، ومهووس بكرسي الرئاسة، ومتهور في الاندفاع إلى ارتكابات عنيفة عابرة لتخوم التوقعات والاحتمالات والأخيلة، وغير مقيدة بأية ضوابط تمنعه من استمزاج فكرة دهس «الجماهير» وإخصاعها لغسيل دماغ جمعي وتحويلها إلى قطعان مطوقة بقفص حديدي يلتف عليها ويحشرها في دائرة تسمى «بلاد» ليست فيها علامة جغرافية مائزة تعين على تعريفها غير علامة وحيدة تفيد بأنها، أي هذه البلاد، تقع في تخوم كلمة الحضيض.

واذا كانت الاحوال المتردية في البلاد تقطع بأننا لم نحرز «التقدم» إلا بالقفز خطوات واسعة إلى الخلف، ونحو مضاعفة ويلات الفقر والجهل والمرض والفساد والاستبداد والفوضى، وتقطع أيضاً بخسوف قمر الحلم بدولة وقانون ومواطنة، وتفاقم مظاهر وعناصر التآكل والانقسام وشيوع مناخات الخرافات المشفوعة بالعنف والجنون والهلوسة والهذيان.

إذا كانت هذه الاحوال تفسر بعض «خيانة» هؤلاء الجيران لوصية الرسول الأعظم محمد (ص) بالجار، وخيانتهم لقيم وأخلاقيات وقواعد الجيرة، فينبغي أن لا تكون -أي هذه الأحوال- شماعة تبريرية لإقناعنا بسهولة أيلولة الجار إلى كمين أو فخ أو قبر أو إلى ذئب بجلد فأر.

وعلى العكس من ذلك ينبغي أن تكون هذه الاحوال محفزة للقراءة اليقظة وللالتفات إلى تجارب الشعوب التي نُخرت وتدمرت بفيروسات الخنوع والذعر إلى أن محقتها الكوارث على نحو ما كان حينما صعد هتلر إلى الرايخ الثالث وما انتهى إليه أمره والمانيا معه، وما كان في حال صدام، وفي الهزيع الاخير لـ«خريف البطريك» سياد بري و...الخ.

ولن نأتي بجديد إذا ما أعدنا التذكير بحقيقة أن دوره الخراب في تلك البلدان لم تنعطف إلى طور الاستدئاب إلا حينما أصبح الجار ينهش جاره، والأبناء يتخابرون على الأباء والعكس.. حينما صار الإنسان يستبطن الريبة في ذاته ويتجسس على نفسه إذا ما اختلجت بمروق على «الزعيم».

وعلى ذلك فإن حالة هؤلاء «الجيران/ الصدمة» تستوجب القراءة المتحررة من ضغط اللحظة الكابوسية السوداء التي كشف عنها اعتقال جارنا الإيراني ليل الجمعة قبل الماضية، وهنالك تفاصيل مازالت خامتها تتراكم، وقد أرجأنا الكتابة عن أصداء وتداعيات ما حدث إلى تناولة أخيرة نأمل إنجازها في العدد القادم.

على الرصيف

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

على رصيف شارع الزبيري توفي مواطن اثيوبي بسبب رفض القائمين على قسم الايدز في المستشفى الجمهوري إعطاءه الجرعة اللازمة للمصابين بهذا الداء القاتل وطرده خارج المستشفى.. هذا ما نقلته صحيفة «الغد» في عددها الأخير، والتي اوردت أيضاً أن بعض المارة تبرعوا بمبلغ مالي لمن يقوم بتغطية الشاب وهو يصارع الموت على الرصيف مجرداً من الثياب مثلما تجرد القائمون على أمر المركز والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز من الإنسانية.

مازلت في انتظار قرار وزير الصحة بإحالة القائمين على أمر هاتين الجهتين إلى التحقيق ونوعية العقوبة التي يفترض أن تنزل بحقهم اذا ما ثبت فعلاً قيامهم بذلك السلوك المشين والمسيء لمهنة الطب وللقيم الإنسانية في المقام الأول.

ليست المرة الأولى التي يقف فيها ملائكة الرحمة بدون قلوب ومشاعر امام انسان يصارع الموت ويحتاج لمساعدتهم، وبالتأكيد أنها لن تكون الأخيرة والوحيدة، لكن السلوك الاستعلائي تجاه الوافدين من القرن الافريقي يحتاج إلى مواجهة ونقد عنيف، لا لأن مثل هذه السلوكيات تصدر في أحيان كثيرة من مواطنين عاديين ولكن لأن مصدر هذه الممارسات في غالب الأحيان منتسبون لجهات الرسمية تبدأ بالأجهزة الأمنية وتنتهي في المستشفيات.

اليوم وقد ساءت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في دول الجوار الافريقي التي كانت طوال التاريخ بوابة اليمن إلى العالم يندر أن تجد شرطياً يتعامل باحترام مع أي مواطن من تلك البلدان حتى وان كان احد ابويه يمنياً.

أن يعتبر المسؤولون عن مكافحة الإيدز «التخزينة» أهم من القيام بواجبهم في إنقاذ حياة إنسان إما لأنه إثيوبي أو لغيره من الأسباب، فإن ذلك تعبير صارخ على رخص حياة البشر في اليمن وعلى يقينهم بأن أحداً لن يعاقبهم اذا ما فعلوا ذلك، والأمر ذاته لدى القائمين على مركز علاج الايدز في المستشفى الجمهوري.

الاخطاء الطبية في تزايد الضحايا موزعون بين المستشفيات العامة والخاصة على السواء إلا أن الباب المخلوع الذي دخلت منه الكثير من المستشفيات والعيادات الخاصة قد جعل الناس حقل تجارب لمن يجيد مهنة الطب ومن لا صلة له بهذه المهنة.

التعامل العنيف والنظرة الدونية لليمنيين من أمهات افريقية أو للإخوة القادمين من اثيوبيا أو ارتيريا أو الصومال أو جيبوتي بقدر ما أنه يمثل سلوك عنصرياً يسيء لليمنيين الذين عاشوا وهاجروا بعشرات الآلاف إلى هذه البلدان، قوبلوا بترحاب واحترام وتقدير فإنه في المقدمة تعبير عن غياب القيم الإنسانية تجاه الآخر ودليل قاطع على الحاجة الماسة لاعادة تأهيل المنتسبين لمؤسسات الدولة بمختلف تخصصاتها. وهي دعوة لمكافحة الثقافة العنصرية المتجذرة لدى الكثيرين نحو الاخوة في الضفة الأخرى للبحر الأحمر.

على مدى عقود من الزمن وقبلها قرون طويلة هاجر الآلاف من اليمنيين إلى بقاع العالم بحثاً عن فرصة مواتية للعيش بعد أن ضاقت بهم السبل في وطنهم، وهناك اندمج غالبية هؤلاء بتلك المجتمعات بل وبرزوا في أكثر من مجال أكان سياسياً أو اقتصادياً، بل إن اليمنيين في اثيوبيا والصومال وجيبوتي وأرتيريا كونوا ثروات وتبوأوا مواقع سياسية هامة.

تهانينا

لتعزز الآمال، حياة الزميل العزيز
طارق السامعي
«آمال»
مولودته الجديدة كبشرى خيرٍ وسعادةٍ له وعائلته
•••
كذلك رزق الزميل العزيز
وليد مانع
بمولوده البكر
«أحمد»
الذي نتمنى أن يكون عنوان مسرة دائمة له وعائلته
فألف مبروك للزميلين
أسرة «النداء»

أقوال محافظ أبين.. في الميزان

علي النقي

التمايز الذي أبداه الاستاذ أحمد الميسري محافظ أبين عن بقية اسلافه من المحافظين السابقين الذين تعاقبوا على منصب (المحافظ) على الأقل منذ العام 94، من خلال تصريحاته المتلاحقة بعيد انتخابه محافظا لـ أبين هو، بلا شك دعوات نبيلة، وطموح يلامس شغاف نفوس مواطني المحافظة أن تبلغ أقواله مرماها في ما هو بين يديه!! لاسيما، وإنه كما يبدو من أقواله لا يقول (للأعور) أنت بعيد النظر، وعيونك ستة على ستة بل أعور وبنصف بصر، ويتعاطى الناس معه على هذا الأساس من الوضوح والصدق بعيداً عن زراعة النفاق، وتأصيل الكذب!! على الرغم من معرفتهم الأكيدة بطبيعة النظام السياسي الحاكم، والقائم على مجموعة من المتناقضات وصراع الأضداد الذي لا يسمح بمعاقبة، ومحاسبة أصغر فاسد في بنيته المتهالكة، والمتصدعة!! بفعل انتفاخ، وتشعب، وتغلغل الفساد في معظم مفاصله، لكن يظل الأمل باقياً في ولادة (أشج بني أمية)!! الذي عزل (الحجاج)!، وأقام العدل، ولم تعقه عقبات، وحيل (أم البنين)!

ويأمل مواطنو محافظة أبين من محافظهم المنتخب تدعيم الأقوال بالأفعال لتترجم ما يحتاجه الناس في المحافظة من ضرورات ملحة ولعل أبرزها، وأهمها توفير مياه الشرب النظيفة للمواطنين والناتجة عن فشل العمل المؤسسي في مؤسسة المياه والصرف الصحي التي تراكم عجزها من القيام بواجبها الخدمي تجاه المواطنين، وتحولت كبقية المرافق الخدمية في المحافظة، والمجلس المحلي في المحافظة، والمديريات إلى عمال (جبايات)!

كما يعول عليه الكثير لجهة إعادة الاعتبار لدور السلطة المحلية المدنية التي تضاءل دورها لصالح الأجهزة الأمنية التي أحكمت قبضتها على سلطة اتخاذ القرار، وكأنها شركة مقاولات لأمن الخواص! حيث نراها تقمع المواطنين المطالبين بأبسط حقوقهم من أي مؤسسة خدمية، وما حدث في منطقة (المخزن) من استخدامها للرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع واعتقال المواطنين يؤكد ويدعم إغفالها لدورها الأساسي في توفير الأمن والاستقرار للمواطنين ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفلتان الأمني في المحافظة، وليت الأمر يقف عند هذا الحد بل بلغ مبلغاً خطيراً بتجاهلها لدور سلطة القضاء المستقل والنيابة تجاه معتقلي الروي (عباس العسل، وأحمد القمع)، وما تزال تعتقلهما بينما المجرمون، والفاسدون ينعمون بالحرية والأمن! ناهيك عما يعانيه الجهاز الإداري للمحافظة من خلل كبير، ولم يمسه أي نوع من أنواع الإصلاح والتغيير وقال المحافظ في ما قال بأنه سيصلح ما فسد منه!

إن الأقوال الطيبة التي أطلقها الاخ المحافظ الميسري ايقظت الأمل في نفوس مواطني أبين الذين يدركون أن الأعمال تقاس بالنتائج!! فهل سينجز ما وعد به الناس؟! أم يقدم استقالته كما قال إذا لم يوف بما وعد؟! أم يواصل مشواره بإبقاء الوضع على حاله، وعلى قاعدة ليس في الامكان أفضل مما كان؟!

كل هذه الأقوال وغيرها في (الميزان) وهذا الميزان لا يمكن شراء ذمة صاحبه لأنه مخزون في الذاكرة والوجدان الجمعي والفردي لمواطني المحافظة. وإن غداً لناظره قريب!